كار

العلاقات الدوليه في عشرين سنه

١

١٩١٩-١٩٣٩

DATE DUE

منشورات
مكتب توزيع المطبوعات
بيروت

بناية اللعازارية A - 1 شارع الامير بشير
الطابق الثاني – الغرفة رقم ١ ✉ ٢٦٤٦

Coll. 169 Nor. 53

327
C309t2A
V.1
C.1

ادوارد كار

أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز في إنكلترا

العلاقات الدولية في عشرين سنة

١٩١٩ — ١٩٣٩

تعريب

سمير شيخاني

بكلوريوس علوم من جامعة بيروت الأميركية

الجزء الأول

Cat. 169 mm. 53

للمعرب

•

كتب مطبوعة :

- اشهر رسائل الغرام (تعريب)
- حطام قلب مجموعة قصص موضوعة

تحت الطبع :

- منجم الفضة قصص عالمية مختارة
- قصص مختارة من الادب السكندينافي
- اشهر الفنانين عند العرب ونوادرهم
- سالومه مسرحية لاوسكار وايلد
- ليلة الزفاف مسرحية لغي دوموباسان
- اشهر الاوبرات العالمية
- حقائق مجهولة عن مشاهير العالم لدايل كارنيجي
- صدّق ... لا تصدّق ! لروبرت ريبلي

تسوية قرساي

حدود ما قبل الحرب
الحدود الجديدة
ما خسرته المانيا
مناطق الاستفتاء
معاهدة فرساي
بحر الشمال
انكلترا
بحر البلطيق
ليتوانيا
النمسا
المجر
المانيا
فرنسا
بلجيكا
هولندا
سويسرا
تشيكوسلوفاكيا
بولونيا
فرسوفيا
برلين
هامبورغ
كولونيا
براغ
فيينا
بودابست
مونيخ
ميمل
دانتزيغ
مارينفيردر
بوزن
لاهاي
بروكسل
باريس
السار
نهر الراين
نهر الدانوب
نهر الالب

تمهيد

•

اندلعت نيران النزاع العالمي الاول في الثامن والعشرين من تموز ١٩١٤ عندما أعلنت الامبراطورية النمسوية ـ المجرية الحرب على صربيا، وانتهى في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ عندما وافقت دول الحلفاء على الهدنة بناء على طلب المانيا وحليفاتها (الممالك الوسطى) . وعلى هذا تكون الحرب العظمى قد استمرت اكثر قليلاً من أربع سنوات وثلاثة اشهر . وقد استغرقت تسوية الصلح العامة خمس سنوات كاملة . ففي ٢٨ حزيران ١٩١٩ عقدت دول الحلفاء المنتصرة معاهدة فرساي مع المانيا ، ومعاهدة سان جرمان مع النمسا (١٠ أيلول) ، ومعاهدة نوي مع بلغاريا (٢٧ تشرين الثاني) ، وفي ٤ حزيران ١٩٢٠ عقدت معاهدة تريانون مع المجر . أما معاهدة لوزان بين الحلفاء وتركيا فلم تعقد إلا في ٢٣ تموز ١٩٢٣ . وبعقد هذه المعاهدة التي سرّى مفعولها في ٦ آب ١٩٢٤ خيّم السلام رسمياً فوق مختلف أنحاء المعمور .

وفي هذه الأثناء اجتمعت الدول التي تهتم بشؤون المحيط الهادىء في واشنطن في شتاء ١٩٢١ — ١٩٢٢ ووقّع مندوبوها على سلسلة معاهدات واتفاقات الغاية منها تدعيم اسس الوضع الراهن

في الشرق الاقصى . وقد عُرفت هـــذه المعاهدات والاتفاقات الرئيسية والفرعية بالتسوية السلمية . ومما لا ريب فيـه ان كل حدث سياسي ذي صبغة دولية وقع في أي بقعة من بقاع الأرض بعد التسوية المذكورة كان النتيجة المباشرة أو غير المباشرة لهـا . وسنتناول بالبحث المفصّل هذه الاحداث الدولية بعد إلقاء نظرة عجلى على بعض ظواهر التسوية البارزة.

التسوية الاوروبية

•

لمعاهدة فرساي خصائص معينة كان لها أعظم الأثر في الحوادث التي وقعت بعد وضعها وبسببها . فهي في الدرجة الاولى « صلح مفروض فرضاً » كما حلا للدعاية الالمانية أن تدخل في روع الملأ ، لأنه صلح فرضته الدول المنتصرة على الدول المغلوبة على أمرها ، ولم يكن صلحاً جاء نتيجة مفاوضات اتخذت شكل أخذ وردّ بين الدول الغالبة والمغلوبة . ولكن الواقع هو ان كل معاهدة تضع حداً لحرب من الحروب هي صلح مفروض فرضاً لا اكثر ولا أقل ، لأن الدولة المقهورة قلما تعترف بهزيمتها وبنتائجها القاسية .

وفي الحقيقة أن صلح فرساي يظهر فيه عنصر الاكراه بوضوح تام ، مما يميزه من بقية معاهدات الصلح التي عُقدت في العصر الحديث . وقد سُمح للوفد الألماني الذي نيطت به مهمة « المفاوضة » مع الحلفاء في قصر فرساي ان يبدي بعض الملاحظات المكتوبة بصدد بنود معاهدة الصلح . وأُبديت ملاحظات لم يؤخذ بعين الاعتبار إلا القليل منها . ومن ثم سلّم الحلفاء أفراد الوفد الألماني الصيغة النهائية للمعاهدة مرفقة بالتهديد بمواصلة الحرب إذا لم يوقّع عليها في غضون خمسة أيام . والمعروف ان واحداً من افراد هذا الوفد لم يقابل مندوبي الحلفاء وجهاً لوجه إلا في مناسبتين رسميتين

اثنتين وذلك حين تسلّمهم صيغة المعاهدة ، وحين مهرهم إياها بتواقيعهم . وحتى في هاتين المناسبتين لم تراعَ المجاملات التقليدية . فلم يُسمح للمندوبَين الالمانيين اللذين وقّعا على صلح فرساي في أثناء حفلة التوقيع بالجلوس إلى المائدة التي جلس اليها مندوبو الحلفاء في قاعة المرايا ، إنما دخلا القاعة وخرجا منها يحرسهما بعض الأشخاص كأنهما مجرمان لا ينتقلان إلا محفورين . وقد كان لهذا التحقير المقصود الذي لا مبرر له أسوأ الأثر ، فأزكى نيران الحقد في صدر الشعب الالماني ، وساعد على تكوين فكرة « الصلح المفروض فرضاً » في نفوس الالمان ، وخلق الاعتقاد الذي اعتنقته اكثرية الرأي العام الالماني وهو أن صلحاً يُفرض فرضاً ويُوقّع عليه ويُقبل تحت الضغط ليس صلحاً يلزم ألمانيا شرعياً وأدبياً .

وتختلف معاهدة فرساي كذلك عن سائر المعاهدات التي سبقتها بانها تستند الى طائفة من المبادىء العامة أُعلنت في أثناء الحرب ، ومن أهمها نقاط الرئيس ويلسون الاميركي الاربع عشرة . وهي النقاط التي قبل الالمان ، قبيل الهدنة ، ان تكون أساساً للتسوية . وبفضل استمساك وودرو ويلسون بهذه المبادىء جاء صلح فرساي مرتكزاً على دعائم من المثالية الخالصة . وقد نصّت هذه النقاط الأربع عشرة على انشاء :

١ – جمعية أمم مهمتها الرئيسية حفظ السلام وتأمينه.

٢ – منظمة العمل الدولية لمراقبة أحوال العمال وتنظيمها .

٣ – نظام الانتداب يُحكم بموجبه المستعمرات التي كانت لألمانيا والتي اضطرت للتخلي عنها للحلفاء بعد خسارتها الحرب .

ولم تكد شمس العام ١٩١٩ تبزغ على الدنيا حتى كانت هذه

المؤسسات الرئيسية جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي الجديد . وحاول « صانعو المعاهدة » المزج بين المثالية البحت وبين مطالب الدول المنتصرة فكانت النتائج غير ما أمّلوا، ولم يجالفهم التوفيق . وقد درس بعض النقاد السياسيين مقررات السلام على ضوء نقاط ويلسون فوجد فيها إجحافاً بحق الالمان وحلفائهم الذين طلبوا الهدنة على أساسها فلم يبرّ الحلفاء بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم .

ولا جدال في أن ثمة مشاكل عدة نجمت عن التسوية الأوروبية فكانت مثار خلاف شديد استحكم بين الدول ذات العلاقة مدة غير قصيرة من الزمن ، فسممت العلاقات فيما بينها ، وتلبدت سماء اوروبا بغيوم قاتمة . من ذلك مشكلة الأراضي التي نُزعت من المانيا وضُمت إلى بولونيا . فقد كان من الصعوبة بمكان عظيم ، إن لم يكن من المستحيل ، إقامة الدليل على أن سكان الأراضي التي ضمت إلى بولونيا جلهم من البولونيين ، أو ان انتزاع مستعمرات المانيا وممتلكاتها فيما وراء البحار هو عمل حسن وحل عادل لمشكلة المستعمرات لا تحيز فيه ولا إجحاف . كذلك مسألة الوقوف بين المانيا والنمسا ومنع اتحادهما مسألة فيها نظر ، مع العلم أن الرئيس ويلسون وسائر زعماء الدول المتحالفة والمؤتلفة كانوا يتغنون بمبدإ حق الشعوب ، كبيرها وصغيرها على السواء ، في تقرير مصيرها بنفسها دون أي ضغط، أو إكراه ، أو اعتراض .

وهكذا اتخذ بعض الذين انتقدوا صلح فرساي هذه الأمور التي تعارض فيها المبدأ والواقع حجة للتدليل على ان الحلفاء فرضوه فرضاً ، وأن شروط الهدنة لم تنفّذ كما كان ينتظر الألمان ، لأن المنتصرين تجاهلوها كلاً أو بعضاً .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان معظم العقوبات التي فرضتها معاهدة فرساي على ألمانيا يُطرح جانباً إما بموجب اتفاقات بين ألمانيا ودول الحلفاء، أو بمرور الزمن، أو بعدم اعتراف المانيا بها والتقيد بنصوصها. وأهم هذه العقوبات التعويضات الحربية، والاقليم المنزوع سلاحه (الراين)، ونزع التسلح، وسنتحدث عنها جميعاً ببعض التفصيل في فصول آتية. ونكتفي هنا بعرض إجمالي لنصوص الصلح المتعلقة بالأراضي وتسويتها.

ففي الغرب اضطرت المانيا للتنازل عن مقاطعتي «الالزاس» و«اللورين» لفرنسا، ولبلجيكا عن بقعتين من الأرض صغيرتين هما «اوبين» و«ماميدي»، كما اضطرت للتخلي عن الاتحاد الجمركي الذي كان قائماً بينها وبين اللكسمبورغ. ووُضعت منطقة السار الغنية بالفحم الحجري تحت إشراف لجنة من لجان عصبة الأمم لمدة خمسة عشر عاماً، يصار في نهايتها إلى الاستفتاء لتقرير مصير المنطقة. وقد حُوّلت مناجم السار وانتاجها إلى فرنسا تعويضاً لما خسرته من المناجم التي دمرت خلال الحرب.

وفي الجنوب انتزعت من ألمانيا بقعة من الارض أُلحقت بالدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة، وقضي عليها بأن لا تتحد مع النمسا إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم الاجماعية. أما في الشمال فقد تقرر اجراء استفتاء بشأن جزء من دوقية «شليزفيغ» الكبيرة، هذه المقاطعة التي استولت عليها بروسيا العام ١٨٦٤ منتزعة إياها من الدانمرك. وقد أُجري الاستفتاء في شباط وآذار من العام ١٩٢٠ فكانت النتيجة حاسمة. ففي القطاع الشمالي صوّت خمسة وسبعون في المئة من السكان للانضمام إلى الدانمرك. اما في القطاع الجنوبي

فان أكثر من ثلاثة أرباع السكان اقترعوا للانضمام إلى المانيا .

وفي الشرق تنازلت المانيا للدول الكبرى المتحالفة والمؤتلفة عن ميناء «ميمل» والارض الواقعة وراءه ليجري التنازل عنه فيما بعد للتوانيا ، كما تنازلت لبولونيا عن مقاطعة « بوزن » والقسم الاكبر من بروسيا الغربية ، وعن الساحل الممتد على أربعين ميلاً والمعروف بالممر البولوني ، وهو يفصل ما بين بروسيا الشرقية وألمانيا . أما ميناء دانتزيغ الالماني – وهو المنفذ الوحيد لبولونيا إلى البحر – فقد جُعل حرا وفقاً لمبادىء ويلسون الاربعة عشر ، تربطه ببولونيا اتفاقات تجعله ضمن نطاق الحدود الجمركية البولونية ، كما تضع شؤونه الخارجية بيدها على أن يجري استفتاء لتقرير مصير كل من اقليم « ماريانفيردر » من أعمال بروسيا الشرقية ، واقليم «ألينشتاين» من اعمال بروسيا الشرقية ، وسيليزيا العليا . وقد جرى الاستفتاء في الاقليمين في تموز ١٩٢٠ فأسفر عن أكثرية ألمانية ساحقة باستثناء بعض القرى حيث كانت الاكثرية ترغب في الانضمام إلى بولونيا . وقد كان ، وضمت هذه القرى القليلة الى بولونيا .

أما الاستفتاء الثالث الذي كان مقرراً ان يجري في سيليزيا العليا في السنة نفسها فانه أُرجىء الى السنة التالية . وقد رافقته اضطرابات عنيفة كادت تؤدي إلى نزاع مسلح بين بولونيا والمانيا . وتختلف منطقة سيليزيا العليا عن سائر الأقاليم التي قرر الاستفتاء مصيرها بانها غنية بمناجم الفحم الحجري والحديد ، وتضم طبقة كبيرة من السكان الصناعيين . ولم يكن التصويت حاسماً . فقد نالت ألمانيا ستين في المئة من الأصوات ، بينما نالت بولونيا اربعين في المئة منها . وبذلك اللجنة الحليفة المؤلفة من ثلاثة أعضاء – انكليزي وايطالي

وفرنسي – قصارى جهدها لكي تصل إلى نتائج ومقررات حاسمة في هذا الصدد ، ولكن دون جدوى . فكان من الصعب جداً الحصول على نتيجة نهائية إلا في الأرياف . وعلى هذا رُفعت القضية إلى مجلس العصبة في جنيف ، فقرر المجلس ، بعد أخذ وردّ ومباحثات طويلة ، التوفيق بين خطيّ الحدود اللذين وضع أحدهما عضو اللجنة الفرنسي ، ووضع الآخر عضوا اللجنة الايطالي والبريطاني . وكان الخط الانكليزي – الايطالي محاولة لرسم نتيجة الاستفتاء بأقصى ما يمكن من الدقة والحقيقة ومطابقة الواقع ، بينما أظهر الخط الذي رسمه الفرنسي في أماكن عدة ميلاً إلى بولونيا . ولم ترضَ المانيا عن قرار مجلس العصبة ، وقامت قيامتها على الأثر . وكان هذا القرار بمثابة المحرّك لشعور الالمان المعادي ضد عصبة الامم في سنيّها الاولى . وكان أن خسرت المانيا بموجب بنود معاهدة فرساي المتعلقة بتسوية الاراضي اكثر من خمسة وعشرين الف ميل مربع من الارض ، وما يقرب من سبعة ملايين نسمة .

أما بقية معاهدات الصلح الاوروبية فان بالامكان ايجازها بما يلي :

وجدت النمسا نفسها بعد سقوط المملكة النمسوية – المجرية في تشرين الثاني من العام ١٩١٨ بلاداً منفردة لا تعرف أجزاؤها التناسق والانسجام . ففي عاصمتها فيينا يحتشد مليونا نسمة ، ولا يزيد عدد سكان النمسا كلها على السبعة ملايين . وقد انتزعت منها بوهيميا وموراڤيا وسيليزيا النمسوية لكي تؤلف جميعاً نواة الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . أما سلوفينيا فقد ضُمت إلى صربيا وكرواتيا لتؤلف جميعاً دولة يوغوسلافيا . واحتلت ايطاليا تريستا والاراضي التي تليها مباشرة .

كل هذه التسويات نصّت عليها معاهدة سان جرمان . أما ما خالفت فيه المعاهدة مبدأ حرية تقرير المصير فهو في ما يختص بعدم السماح للنمسا والمانيا بالاتحاد أو الانضمام إحداهما إلى الاخرى (الانشلوس) ، والتنازل لايطاليا عن التيرول الجنوبي ، هذا الاقليم الالماني الصرف من حيث اللغة . ذلك لان ايطاليا طالبت بالحاح أن يكون لها حدود استراتيجية على «البرينر» . غير أن هذه التسوية السياسية القاسية التي خضعت لها النمسا لم يشعر بها السكان لتفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد . فقد ظلت العاصمة النمسوية على شفا الجوع طيلة عدة أشهر ، وخشي الحلفاء ان يؤدي تطبيقهم النصوص الباقية من معاهدة سان جرمان إلى انضمام النمسا لالمانيا . لذلك صرفوا النظر عن ذلك موقتاً ، وتحوّلت اللجنة النمسوية للتعويضات الحربية إلى منظمة إنعاش وتعمير .

ولم يكن حظ المجر ، شقيقة النمسا الكبرى ، بأحسن من ذلك . فقد تفسخت هذه البلاد الشاسعة التي تضم سبعة عشر مليون نسمة (نصفهم تقريباً مجريون) لتتألف منها ولايات على أساس عنصري . فنصّت معاهدة تريانون على اقتطاع سلوفاكيا من جسم المملكة الهرمة وضمها إلى تشيكوسلوفاكيا ، واقتطاع كرواتيا وضمها إلى يوغوسلافيا ، وضم ترانسلفانيا إلى رومانيا . ومهما تضاربت الآراء بشأن هذه التسوية فان الرأي الذي أجمع عليه معظم الساسة هو انها تسوية عادلة لا غبن فيها ولا إجحاف . غير أن تخوم المجر تظهر بوضوح مطامع صانعي المعاهدة ورغبتهم في مد حدود الدول الجديدة التي تمخضت عنها الحرب الكونية الاولى على حسابها وحساب غيرها من الدول المغلوبة على أمرها . كذلك حدود المانيا

الشرقية دليل ساطع على نزعة الحلفاء هذه . إلا ان الدعاة المجريين استثمروا هذا الاجحاف متخذين منه ذريعة للاحتجاج المتواصل ، مطالبين برفع الغبن لمناسبة ولغير مناسبة .

وكانت خسارة بلغاريا تعادل بجسامتها خسارة المجر . بيد أن اكثر هذه الخسائر يرجع عهده إلى ما قبل العام ١٩١٩، إلى الحرب البلقانية الثانية التي وضعت اوزارها العام ١٩١٢ . ففي الحرب البلقانية الاولى اتحدت كل من بلغاريا وصربيا واليونان ورومانيا لطرد تركيا من البلقان وردها مسافة خمسين ميلاً إلى الوراء . وتنازع هؤلاء الحلفاء الاربعة المنتصرون الغنائم والاسلاب ، مما دفع حلفاء بلغاريا في الحرب البلقانية الثانية إلى مهاجمتها جنباً الى جنب مع تركيا ، العدو المشترك اللدود . ووضعت الحرب بينها اوزارها وعُقدت معاهدة الصلح التي قضت على بلغاريا المقهورة بالتخلي عن بقاع عدة لكل من « الحلفاء الاربعة » . وقد جاءت معاهدة نويي تكرّس خسائر بلغاريا في الحرب البلقانية الثانية ، وتقوّم الحدود على حسابها بينها وبين كل من صربيا واليونان ، تاركة الحدود البلغارية – الرومانية (١٩١٣) غير العادلة على حالها. ولم تتأثر بلغاريا لشيء تأثرها لضياع مقدونيا من يديها، هذه المقاطعة التي وُعدت بها نظير اشتراكها في الحرب البلقانية الاولى ، وهذه مشكلة لم يُعرف لها مثيل من قبل . ففي مقدونيا مثلت المسألة العنصرية دورها وكانت مثار جدل عنيف وطويل . فالمقدونيون شعب من اصل سلافي ، كان وعيهم القومي مفقوداً أو على الاقل خامداً راقداً ، غير ان لغتهم كانت مزيجاً من الصربية والبلغارية . وقد أُعطيت مقدونيا بموجب معاهدة الصلح في العامين ١٩١٣ و١٩١٩

الى صربيا (القسم الاكبر منهـــا) واليونان . والمعروف عن المقدونيين انهم شعب لا يزال على الفطرة نزّاع الى الثورة والشغب يجلبها محلاً لائقاً بين تقاليده . فكان ان هرب اكثر هذه العناصر الى بلغاريا حيث نظّموا لجنة مقدونية ثورية اتخذت على عاتقها مهمة شن إغارات شعواء على الاراضي اليوغوسلافية واليونانية ، ملقيـة الرعب في نفوس السكان ، عاملة على تسميم جو العلاقات بـــين بلغاريا وجيرانها مدة عشر سنين بعد نهاية الحرب .

وجدير بالذكر ان الحلفاء تعهدوا في معاهدة نويي بـ « تأمـين منافذ اقتصادية لبلغاريا الى بحر ايجه » . وقد فهم البلغاريون ذلـك بأنه ممر بلغاري لا يختلف في قليـل او كثير عن الممر البولوني . ولكن الحلفاء قدّموا لبلغاريا ميناء يونانياً أطلقوا عليه اسم « المنطقة الحرة » ، فرفضت بلغاريا ذلك لانها فضلت ان تبقى دون خبز على ان ترضى بنصف رغيف . وقد بقيت هذه المشكلة على حالهـــا ، وبقي تعهّد الحلفاء حبراً على ورق .

ومما تجدر الاشارة اليه كذلك ان الدول الجديدة التي نشأت بعد الحرب كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، والدول الـتي أصابت حصة من الغنيمة كيوغوسلافيا ، ورومانيا ، واليونان كان عليهـا جميعاً ان تعقد مع الدول الكبرى المتحالفة والمؤتلفة مواثيق تتعهد فيها بحماية « الاقليات العنصرية ، والدينية ، واللغوية » القاطنـــة داخل حدودها ، وبتأمـين الحريات والحقوق السياسية ، وحرية المعتقد ، والتعليم ، والاعتراف لها بحق استعمال لغتها في المرافعات امام المحاكم الاهلية وفي معاملاتها مع السلطات المدنية والعسكرية . وقد تضمنت معاهدات الصلح المعقودة بين دول الحلفاء والنمسا ،

والمجر ، وبلغاريا ، وتركيا نصوصاً صريحة بهذا الصدد . وعلى هذا تكون ألمانيا وحدها غير مرتبطة بتعهدات نحو أي أقلية . وقد شاءت الصدف ان يعترف الحلفاء المنتصرون ، صانعو صلح فرساي ، بالمساواة بين وضع ألمانيا ووضع سائر الدول الكبرى . فيضعونها هكذا في مصافهم .

الشرق الادنى وافريقيا

•

عُقدت معاهدة لوزان بين الحلفاء وتركيا في تموز ١٩٢٣ ، وظلت زهاء ثلاث عشرة سنة نافذة ، لم تنقضها واحدة من الدول الموقّعة عليها . وقد عُدلت في حزيران ١٩٣٦ برضى الفريقين واتفاقهما التام ، وانصبّ التعديل على قضية الدردنيل والبوسفور وتسليحهما . وعرف الاتفاق الذي عقد عامئذ باسم عهدة مونترو .

تختلف معاهدة لوزان عن سائر معاهدات الصلح بكونها عقدت بعد وقف القتال بخمس سنوات ، أي بعد تهدئة الاعصاب وركود النوازع الثأرية ، وبكونها لم تُفرض فرضاً على الدولة المقهورة بل جاءت نتيجة مفاوضات طويلة وأخذ وردّ بين ذوي العلاقة . وقد عقدت في لوزان، في أرض حيادية ، وليس في عاصمة من عواصم الحلفاء المظفرين . ويجمل بنا هنا أن نفصّل الأحداث التي سبقت عقد هذه المعاهدة .

ففي أيار من العام ١٩١٩ ، وبينما كان الحلفاء يتداولون بشأن المانيا في مؤتمر الصلح ، وكانوا من آن إلى آخر يتباحثون في مستقبل تركيا ، نجح فنيزيلوس ، رئيس الوزارة اليونانية وقتئذ ، في إقناع الحلفاء بالسماح للجيوش اليونانية بأن تحتل ازمير في آسيا الصغرى . فثارت ثائرة الاتراك وأغضبهم صدور هذا العمل

العسكري عن اليونانيين ، ألد أعدائهم وبعد عقد الهدنة بزمن قصير . فتولّد على الاثر في نفوس الاتراك شعور قومي قوي ما لبث أن انفجر في ثورة وجدت في الغازي مصطفى كمال قائدها الفذ . ولم تمض سنة حتى كان الكماليون قد احتلوا البلاد كلها وسيطروا عليها بالرغم من وجود حكومة وهمية في الاستانة (القسطنطينية) ترعاها حامية حليفة . وخشي الحلفاء مغبة أعمالهم فوافقوا على عقد معاهدة سيفر في آب ١٩٢٠ مع حكومة الاستانة. ولم تختلف هذه المعاهدة في شيء عن معاهدة فرساي ، فقد قضت ببقاء ازمير في أيدي اليونانيين لخمس سنوات تنتهي باستفتاء عام لتقرير مصيرها .

وجاءت الحوادث في اليونان ضربة قاضية على معاهدة سيفر والامل في تنفيذ بنودها إذا كان ثمة أمل في تنفيذ هذه البنود . فقد توفي في تشرين الاول ١٩٢٠ الملك الكسندر اليوناني على أثر عضة قرد أليف . وأجريت الانتخابات النيابية فلم ينل حزب فنيزيلوس الاكثرية ، فاضطر للتخلي عن رئاسة الحكومة . ومن ثم دعي الملك قسطنطين — الملك السابق الذي أبعد عن اليونان بسبب ميوله الألمانية في أثناء الحرب — لتولي العرش . وكان لهذه الخطوة أسوأ الاثر لأن الحلفاء لم يكونوا راضين عن الملك الجديد . وهكذا فقدَ اليونانيون بسقوط فنيزيلوس عطف الحلفاء .

وفي العام ١٩٢١ عقد الفرنسيون مع حكومة أنقرة الكمالية اتفاقات ثنائية ، وتبعهم في هذا الطريق الايطاليون . أما في بريطانيا العظمى فان سياسة لويد جورج اليونانية كانت هدف انتقادات مرّة لاذعة . وبالرغم من توغل القوات اليونانية داخل

آسيا الصغرى فقد اتضح لأثينا أنها لا تستطيع الاعتماد طويلاً على معونة الحلفاء الفعالة ومساندتهم لها ... وما عتم الامر حتى تحرّج موقف اليونانيين وأيقنوا أنهم لا بدّ مرتدّون على أعقابهم . وقد كان ، وتراجع اليونانيون تحت الضغط التركي . وما انصرم آب ١٩٢٢ حتى كان آخر جندي يوناني قد غادر الارض التركية والآسيوية بعد معارك طاحنة استبسلت فيها جيوش كمال أتاتورك. وانتشى الكماليون بخمرة الظفر فحوّلوا وجوههم شطر الاستانة ، فسارع الفرنسيون والايطاليون إلى سحب قواتهم القليلة منها ، وتحرّج الموقف ، وخُشي معه أن تعود حالة الحرب بين انكلترا وتركيا بين الفينة والفينة. غير أن مصطفى كمال، وكان جد حكيم ، توقف في الوقت المناسب . وعُقدت هدنة ، وأخذت الدبلوماسية تمهد السبيل لعقد مؤتمر لوزان المعروف حيث أُمضيت المعاهدة في صيف السنة التالية .

كانت الامبراطورية العثمانية عند عقد هدنة العام ١٩١٨ متفسخة ، ضعيفة ، لا تختلف في كثير او قليل عن امبراطورية النمسا والمجر . فقد استولى البريطانيون والفرنسيون على ممتلكاتها العربية الواسعة واحتلوها بالقوة العسكرية . ولكن الكماليين كانوا قد أهملوا الاساس الاسلامي القديم الذي كانت ترتكز عليه الامبراطورية العثمانية منذ البدء ، وأعلنوا قيام دولتهم على المبدإ القومي المعروف في تقرير المصير . وليس هذا فحسب بل ان الدولة التركية الجديدة تنازلت عن جميع حقوقها في البلدان التي تضم اكثرية عربية. وعلى هذا باتت السبيل لعقد الصلح ممهدة لا تعترضها عقبات تذكر .

وفي اوروبا مدّت الحدود التركية الى امام ، والى ما وراء أدرنة ، وعلى حساب اليونان ،وطويت قضية الاستفتاء في ازمير الى الأبد ، كما اختفت بنود معاهدة سيفر المتعلقة بالعقوبات المفروضة على تركيا كالتعويضات الحربية ونزع السلاح وغير ذلك . إلا ان الحكومة التركية رضيت بقيام منطقتين تركيتين غير محصنتين في تراقيا وحول المضايق .

بعد كل هـــذه الأحداث التأم المجلس الوطني التركي في انقره وأعلن قيام الجمهـــورية وعلى رأسها مصطفى كمال . وبدأ اتاتورك إصلاحاته الفذة ومنها الغاء الخلافة في ربيع ١٩٢٤ بعد مرور اربعة قرون ونصف القرن كانت الاستانة خلالها مهد الخلافـــة الاسلامية .

أما الدول العربيـة التي كانت جزءاً من امبراطورية بني عثمان فقد أُخضعت لنظام جديد هو الانتداب . فقد نص ميثاق عصبـة الأمم على ان الأراضي التي تخـــلّى عنها المغلوبون على امرهم والتي «تقطنها شعوب «قاصرة»ليس في استطاعتها الوقوف بمفردها في مثل هذه الظروف العسيرة التي يتميز بها العالم الحديث » ستوضع تحت انتداب دول أرقى منها ، وأقوى ، واكثر تحضراً بناء على رغبة عصبة الأمم لكي يتسنى للدول الضعيفـــة القاصرة والمتأخرة ان تصبح فيما بعد قادرة على تسلّم مقدّراتها ، وادارة شؤونها بنفسها. وفي المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة نص صريح وغامض في آن معاً بشأن السلطة التي ستكون للدول المنتدبـة على الدولة المنتدَب عليها . اما الاراضي التي يطبّق عليها نظام الانتداب فهي تلك التي تخلّت عنها تركيا والمانيا للدول الكبرى المتحالفـــة

والمؤتلفة ، تختار من تشاء من الدول الكبرى لكي تكون استاذتها في فترة التعليم هذه غير المحدودة .

ويذكر الميثاق ثلاثة انواع من الانتداب هي : الانتدابات «أ» و «ب» و «ج» مرتّبة او مقسمة هكذا تبعاً لدرجة الحضارة والتقدم التي وصل اليها الشعب المراد تطبيق النظام الجديد عليه . وقد وضعت الممتلكات التركيـــة السابقة تحت النوع الأول من الانتداب ، ووُصف الدور الذي على الدولة المنتدبة تمثيله فيها بأنه « مجرد معاونة ونصائح إدارية ... الى اليوم الذي تستطيع فيه هذه البقاع الوقوف على أقدامها وحدها » ، وأن اختيار الدولة المنتدبة من حق الشعب الذي يراد تطبيق نظام الانتداب عليه . فرغبات الشعب يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مثل هذه الامور. ومن المؤسف حقاً القول ان هذا البند الصغير لم يؤخـــذ بعين الاعتبار . فقد صُفّيت مشاكل الاراضي العربية وقُرّر مصيرها في اثناء الحرب بمعاهدات واتفاقات سرية عديدة عقدتها بريطانيا العظمى وفرنسا . وبالرغم من ان الاتفاق السري الذي عقد إبان الحرب بين انكلترا وفرنسا كان مثار جدل حامي الوطيس بعد أن وضعت الحرب أوزارها فان ذلك لم يبدّل شيئاً في الحالة . وتمّ الاتفاق في النهاية دون أن تؤخذ رغبات الشعوب العربية بعين العطف والاعتبار . فقد انتدبت عصبة الامم فرنسا على سوريا ، ووضعت كلًا من العراق وفلسطين وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني . وتضمنت وثيقة الانتداب على فلسطين وعد الحكومة البريطانية (اللورد بلفور) الصادر العام ١٩١٧ والقاضي بـ « انشاء وطن قومي لليهود فيهـا » . أما الحجاز التي كانت هي ايضاً جزءاً

من الامبراطورية العثمانية فقد « أعطيت » استقلالها لأنها غالية على قلوب جميع المسلمين لوقوع الحرمين (مكة والمدينة) فيها . ولم تكن السلطة التركية في سائر انحاء شبه الجزيرة العربية يوماً من الأيام إلا سلطة اسمية فحسب . ولما كانت هذه البقاع تضم سكاناً حضريين مقيمين فان عدداً من السلاطين والشيوخ والامراء والأئمة والزعماء تمرسوا بالسلطة . وكانت لهم سيادة مطلقة لا يحد من حريتها شيء . أما الانتداب من نوع «ب» فانه طُبّق على اكثر ممتلكات المانيا الافريقية ومستعمراتها السابقة ، وهي بلدان رؤي أن سكانها لا يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم . وقد أخذت الدولة المنتدبة على عاتقها مهمة منع تجارة الرقيق ،وبيع الاسلحة وتهريبها ، و « الامتناع عن تعبئة السكان لغير شؤون الدفاع عن البلاد أو المساهمة في حفظ الامن الداخلي » ، وتسهيل أمور سائر الدول المنضمة الى عصبة الأمم في شؤون التجارة والتعامل الاقتصادي مع البلاد المنتدب عليها . فانتدبت العصبة بريطانيا العظمى على مقاطعة تنغانيكا في القسم الشرقي من القارة السوداء ، وانتدبت بلجيكا على مقاطعتين غربيتين تتاخمان الكونغو البلجيكي ،و وُضع ميناء كيونغا تحت انتداب البرتغال . أما في أفريقيا الغربية فقد تولت انكلترا وفرنسا الانتداب على توغولاند والكاميرون .

وشمل الانتداب من نوع « ج » الممتلكات الالمانية في جنوب غربي افريقيا وجزر المحيط الباسيفيكي الالمانية . فقد اضطلع اتحاد افريقيا الجنوبية بالوصاية على الممتلكات الأولى، كما تمرّست كل من اوستراليا وزيلندا الجديدة واليابان بالانتداب على جزر الباسيفيكي .

والفرق العملي الوحيد بين النوعين «ب» و «ج» هو أن الدولة المنتدبة على المستعمرات من الفئـــة الثانية ليست مجبرة على منح حقوق تجـارية واقتصادية لأي دولة من الدول المنتظمة في عصبة الأمم .

اميركا والشرق الاقصى

•

كان الاميركيون (نعني سكان الولايات المتحدة فحسب) في موقفهم من تسوية ما بعد الحرب أبرز مثال على الذهنية التي يعالج بها العنصر الانكلوسكسوني شؤون السياسة الخارجية . فهم من هذه الناحية قوم يترجحون بين المثالية المتطرفة والواقعية والحذر المتطرفين . فقد أعربت الولايات المتحدة بادىء ذي بدء بلسان رئيسها وودرو ويلسون عن رغبتها في جعل صلح فرساي جزءاً من ميثاق عصبة الامم ، ثم رأيناها ترفض تكريس معاهدة فرساي بسبب القيود والالتزامات التي يفرضها الميثاق المذكور على أعضاء العصبة . ولا يخفى ما كان لانسحاب الولايات المتحدة هذا وانعزالها عن الشؤون الدولية من عواقب وخيمة كان لها أبعد التأثيرات وأبلغها ، غير ان هذا الموقف الاميركي لم يكن له أي أثر مباشر في التسوية الاوروبية . فقد عقدت الولايات المتحدة معاهدة صلح منفردة مع ثلاث من الدول المغلوبة على أمرها وهي ألمانيا والنمسا والمجر (لم تكن الولايات المتحدة في حالة حرب مع تركيا او بلغاريا) . وهكذا أعيد السلم الى نصابه دون ان تزج الولايات المتحدة نفسها في « المغطس » الاوروبي وما يترتب على ذلك من الواجبات غير المرغوب فيها في واشنطن .

على ان هذا الموقف تقفه أميركا من شؤون اوروبا لم يمنعها من المساهمة بنصيب وافر في تسوية الشرق الاقصى . فقد وجدت اليابان نفسها . بعد ان خرس المدفع وارتفعت راية السلام فوق الرؤوس ، الدولة الوحيدة ذات السلطة والبأس في هذا الجزء من العالم بالرغم من أنها لم تبذل جهوداً عسكرية تذكر في معونة الحلفاء الغربيين . فقد وضعت يديها بموجب معاهدة فرساي على ممتلكات ألمانيا السابقة في الشرق الاقصى ومن أهمها مقاطعة كياوتشو من أعمال شانتونغ الصينية ،مما أثار حفيظة الصين وجعلها ترفض التوقيع على المعاهدة . وبكسوف شمس روسيا الموقت باتت اليابان الدولة الكبرى الوحيدة المتاخمة للحدود الصينية ، وثالثة الدول البحرية في العالم بعد ان تسنى لها تحطيم الاسطولين الروسي والالماني ، مما جعل الاميركيين يأخذون حذرهم من حليفتهم السابقة ذات المركز القوي الذي يخولها التوسع ويزين لها الفتوحات في الشرق الأقصى . لهذا عمدت حكومة واشنطن في أواخر العام ١٩٢١ الى دعوة بريطانيا العظمى ، واليابان ، وفرنسا ، وايطاليا ، والصين ، وهولندا ، وبلجيكا ، والبرتغال ، وكلها ذات مصالح في الباسيفيكي ، « لعقد مؤتمر تُطرح فيه على بساط البحث قضية تحديد السلاح ومشكلة الشرق الأقصى .» وقد انعقد هذا المؤتمر في واشنطن في تشرين الثاني ١٩٢١ ، وأسفر عن توقيع ثلاثة اتفاقات أولها الاتفاق الرباعي بين الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا واليابان، وبموجبه تعهدت كل من الدول الأربع باحترام حقوق الدول في الباسيفيكي ، وعلى المشاورة فيما بينها اذا ما وقع اي خلاف بشأن هذه الحقوق او إذا ما هددتها دولة

أخرى . أما أهمية هذا الاتفاق فتتجلى في أمرين : أولهما انها جرّت الولايات المتحدة للمرة الأولى بعد رفضها الانضمام الى عصبة الأمم ونبذها ميثاقها الى نوع من التعاون محدود النطاق ألا وهو القبول بمبدإ التشاور مع سائر الدول الكبرى في أمور مشتركة بينها ، وثانيهما انها وضعت حداً للاتحاد الانكليزي – الياباني بطريقة جد لبقة ومشروعة بعد أن أصبح هذا الاتحاد غير مرغوب فيه في الاوساط الاميركية والبريطانية ودول الدومنيون البريطانية .

اما الاتفاق الثاني فهو المعروف بالاتفاق الخماسي ، وبموجبه حُددت النسبة بين الاساطيل البحرية الاميركية والبريطانية واليابانية . وقد حُددت قوة اليابان البحرية فيما يتعلق بالقطع الحربية الكبرى بستين في المئة من القوة الاميركية البحرية والقوة البريطانية البحرية باعتبار ان البحريتين الانكلوسكسونيتين متساويتان . اما المعدل المئوي لفرنسا وايطاليا فجُعل خمسة وثلاثين في المئة . هذا فيما يتعلق بالوحدات الثقيلة ، وقد تركت للدول الحرية بشأن بناء المدمرات والطرادات الخفيفة والغواصات وسائر اصناف السفن الصغيرة . وعلاوة على ذلك تعهدت الدول الخمس بالمحافظة على الوضع الراهن فيما يختص بالتحصينات والقواعد البحرية في منطقة معيّنة من المحيط الهادىء .

اما الاتفاق الثالث المعروف باتفاق الدول التسع فقد وقّعت عليه جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر واشنطن وتعهدت فيه باحترام استقلال الصين ووحدتها ، و «الاحجام عن اغتنام الظروف السيئة الطارئة فيها للحصول على حقوق وامتيازات خاصة تكون معارضة تمام المعارضة لحقوق رعايا الدول الصديقة ومواطنيها هناك . »

هذه هي الاتفاقات التي تمخض عنها مؤتمر واشنطن . وثمة وثيقة رابعة لا تدخل معها ، ولكنها وُضعت في واشنطن بعد صعوبات جمة وضغط متواصل من جانب مندوبي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، وهي ترغم اليابان على إعادة كياوتشو الى الصين ، هذه البقعة التي قضت معاهدة فرساي على وجوب تنازل المانيا عنها لليابان. وقابل العالم نتائج مؤتمر واشنطن بغبطة وارتياح وأبدى سروره بنجاحه الفائق .

أعاد هذا المؤتمر في الظاهر التوازن الدولي الذي عُرف قبل الحرب في المحيط الباسيفيكي ، واضطر اليابان للحدّ من مطامعها ومطامحها امام الجبهة البريطانية ـ الاميركية ، وأمام ضغط الرأي العام العالمي . وحسب البعض هذا التراجع الياباني هزيمة بكل ما في هذه الكلمة من معنى . فقد رُدّت المطالب اليابانية كلها بشأن ما كسبته في الاراضي الصينية، ورضخت للتحديد البحري الذي وضع في اتفاق واشنطن . وعلى هذا يكون الخطر الذي يتهدد الصين والسيطرة الانكليزية ـ الاميركية البحرية في الباسيفيكي قد أُزيل او أُبعد تماماً .

ولكن هذا لا يضمن رضوخ اليابان لاتفاقات مؤتمر واشنطن والقبول بها الى الأبد . فهي ولا ريب ستعرف قوتها وبأسها عاجلاً او آجلاً فترفض عندئذ ان يُنتقص من هيبتها او ان تُمسّ كبرياؤها . ولم تزل مشكلة السيطرة في الشرق الأقصى ، ولمن تكون ، للأنكلوسكسون أو لليابان ، معلقة لم تجد لها حلاً . ومهما يكن من الأمر فان مؤتمر واشنطن استطاع ان يطوي هذه المشكلة مدة عشر سنين كاملة .

القِسمُ الأول

فترة التنفيذ - المعاهدات

١٩٢٠ - ١٩٢٤

الفصل الأول

فرنسا وحلفاؤها

●

كانت مطالبة فرنسا بالسلامة – سلامتها هي في الدرجة الاولى – والحافها الشديد في ذلك بعد العام ١٩١٩ من أبرز مظاهر النشاط السياسي الاوروبي واهمها . فقد كانت فرنسا تعتبر نفسها في القرنين السابع عشر والثامن عشر أقوى دولة عسكرية في اوروبا . وظل هذا اعتقادها حتى كانت الحروب النابوليونية ، وكانت موقعة واترلو الشهيرة، فخرّت على قدميها ، مهيضة الجناح، مغلوبة على أمرها نتيجة لتكتل اوروبي عظيم ضدها . وزلزل ايمانها بقوتها صدمة أخرى عنيفة في العام ١٨٧٠ في الحرب الفرنسية – البروسية أيام نابوليون الثالث وبسمارك، رجل « الدم والحديد » . فقد قامت في اوروبا الوسطى قوة حديثة يوحّدها شعور قومي متين وينفخ في نفوس أبنائها نشاط وصلابة ومضاء وعزيمة ، قوة لا تختلف في شيء عن فرنسا اللهم إلا في ثروتها الطبيعية . ففي المانيا المعدني جعل صناعتها تزدهر ازدهاراً لا تستطيع فرنسا أن تجاريه.

لا يزيد عدد سكان فرنسا على الأربعين مليوناً ، بينما تعد المانيا

اكثر من ستين مليوناً (حسب احصاء ١٩٠٥) ، وتزيد بمعدل خمسة ملايين نسمة كل عشرة اعوام . وليس هذا فحسب بل ان المانيا أظهرت عبقرية في التنظيم العسكري تفوق العبقرية الفرنسية التي لا تعدّ آلتها الحربية شيئاً مذكوراً بالنسبة الى الآلة الحربية البروسية المشهورة . ويعرف الفرنسيون قبل سواهم ان تدخّل البريطانيين وشدّهم ازرهم العام ١٩١٤ حال بينهم وبين هزيمة منكرة كانت ستصيبهم على يد القوات الالمانية الزاحفة على فرنسا في الاسابيع الستة الاولى للحرب . وقد كان التدخل البريطاني معلقاً بخيط اوهى من خيط العنكبوت . لهذا نرى فرنسا حزينة في اعماقها في العام ١٩١٨ وفي إبان الغبطة التي عمت العالم من اقصاه إلى اقصاه ابتهاجاً بالنصر واستبشاراً بالمستقبل ، والعالم الجديد. فقد شعرت فرنسا بعد حربي ١٨٧٠ و١٩١٤ بضعفها وبعجزها عن الصمود في وجه جارتها المانيا وعدوتها التقليدية اللدود ، لعلمها ان المانيا لن تنام على الضيم ، ولن ترضى عن هزيمتها طويلاً ، ولا بدّ لها ان تنهض عاجلا او آجلاً لتثأر لشرفها وتقتص من الذين تحكموا بها بعد انكسارها العام ١٩١٨ .

فكرت فرنسا بكل هذا وأطالت التفكير ، فرأت ان خير وسيلة لحفظ سلامتها هي وضع يدها على منطقة الراين الى الأبد ، هذا الطريق الذي لا بدّ ان يسلكه كل غـــازٍ يأتي من الشرق ، وأطلقت على هذا المطلب اسم « الضمانة الطبيعية » . وقد جاء في مذكرة فرنسية قدمت الى مؤتمر الصلـــح في شباط ١٩١٩ ان « الخطر مصدره وجود المانيا على ضفة الراين اليسرى وفي حوزتها جسوره ... وتقضي سلامة الديمقراطيات الغربيـة وديمقراطيات

ما وراء البحار في الظروف الحالية الاشراف على جسور نهر الراين والاحتفاظ بها من دون المانيا . » ولكن فرنسا مُنيت بفشل ذريع ، فلم تلقَ مطالبها تلك آذاناً مصغية عند حلفائها . كانت حجتهم في رفضهم وضع حدود الراين تحت اشرافها ان تلبيتهم طلبها هذا يضطرهم لفصل زهاء خمسة ملايين الماني يعيشون على الضفة اليسرى لنهر الراين. وبعد صراع عنيف وأخذ وردّ طويلين بينها وبين الحلفاء تنازلت عن هذا المطلب بعد أن استطاعت الحصول على : ١ – بنود صريحة في صلب معاهدة صلح فرساي تنص على احتلال القوات الحليفة لضفة الراين اليسرى مدة خمسة عشر عاماً ، وعلى نزع سلاح هذه المقاطعة (أي عدم السماح باقامة تحصينات فيها وبانشاء ثكنات عسكرية) ، ٢ – معاهدتين تعقدهما مع كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة في الوقت الذي توقّع فيه معاهدة فرساي ، تتعهد هاتان الدولتان فيهما بمد يد المعونة الى فرنسا « في حال حدوث أي اعتداء عليها من جانب المانيا » . غير أن « فرحة » فرنسا لم تدم طويلاً . فقد رفض مجلس الشيوخ الاميركي إبرام المعاهدات المعقودة في فرساي ، مما جعل التعهدات البريطانية والاميركية حبراً على ورق . وشعرت فرنسا في قرارتها بخيبة مريرة وأيقنت أنها خُدعت . فهي إنما تنازلت عن مطالبها بصدد ضفة الراين اليسرى بعد أن وعدتها حليفتاها الانكلوسكسونيتان بالتعويض عليها في أمور أخرى فكانت النتيجة المحتومة ان تلبّد بالغيوم جو العلاقات الفرنسية – البريطانية لأن الدولتين لم تتوصلا إلى إيجاد أساس تقيمان عليه السلامة التي تنشدها فرنسا .

وانصرفت فرنسا في غضون السنوات الاربع التالية إلى دفع

المخاوف التي تساورها من جهة المانيا ، فراحت تطمئن نفسها بنفسها وتعمل على نبذ هذا الشعور بالنقص بالنسبة إلى ألمانيا بعد أن ذهبت محاولاتها لايجاد « ضمانة طبيعية » أدراج الرياح . وكان أن اتبعت فرنسا في النهاية طريقين مختلفين ولكنهما متوازيان هما : نظام الضمانات ، ونظام المحالفات .

نظام الضمانات

وجدت فرنسا في أوائل العام ١٩٢٠ أنه من المستحيل ان تحظى بالضمانة الانكليزية ـ الاميركية المنشودة لمنع أي اعتداء المانى ، ولم يبقَ ما يطمئنها إلى سلامة أراضيها غير ما اشتمل عليه ميثاق عصبة الامم . إلا أن فرنسا كانت قد عرفت منذ البدء أن ما احتواه ميثاق العصبة غير كاف على الأطلاق وأعربت عن رأيها هذا صراحة ودون ما تردد . ولئن يكن قد جاء في المادة العاشرة من الميثاق المذكور أن الاعضاء يتعهدون بـ « احترام سلامة أراضي البلدان المنضمة إلى عصبة الأمم واستقلالها السياسي الراهن ، ويؤمنون الدفاع عنها ضد أي اعتداء خارجي » ، ولئن تكن المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة قد نصتا على العقوبات التي تُفرض على الدولة التي تلجأ إلى سياسة العنف والقوة والاعتداء ، فان هذا النص لم يكن كافياً لأن بريطانيا العظمى (وهي الدولة التي كانت تُعقد عليها أكبر الآمال) لم تقبل منطوق المادة العاشرة على الفور ودون ما تلكؤ ، ولأنها هي والولايات المتحدة الاميركية ردّتا طلب فرنسا بانشاء قوة عسكرية دولية تؤمّن تنفيذ العقوبات وتجعل لها قوة رادعة وبعض الهيبة . واعضاء العصبة

ملزمون بموجب المادة السادسة عشرة بقطع العلاقات المالية والاقتصادية مع الدولة المعتدية . وكان اللجوء إلى القوة (وليس ثمة ما يوقف المانيا عند حدها غير القوة) متوقفاً على قرار مجلس عصبة الأمم الذي لا يؤخذ إلا باجماع الأصوات. وحتى إذا صوّت الجميع على اتخاذه فان كل دولة بمفردها تستطيع إما أن تقبل به أو أن ترفضه . وليس هذا فحسب بل إن مقاطعة الولايات المتحدة للعصبة ولّد الشكوك في النفوس حول فعالية هذه التدابير، وحتى في امكانية ضرب أي حصار اقتصادي ضد الدولة التي تحدّتها نفسها بركوب مركب القوة والتهديد والعدوان .

ساورت الشكوك فرنسا وتزعزعت ثقتها بقيمة التدابير التي تنصّ عليها المادتان السادسة عشرة والسابعة عشرة من ميثاق العصبة، وغلب عليها التشاؤم منذ الساعة الأولى لقيام عصبة الأمم. ولما اجتمعت الجمعية العمومية للمرة الاولى في جنيف في كانون الاول ١٩٢٠ دار نقاش حادّ حول المادتين العاشرة والسادسة عشرة واستهدفت كلتاهما لهجوم عنيف . فقد اقترحت كندا إلغاء المادة العاشرة من اساسها ، كما رغبت اللجان الاسكندينافية في إيجاد استثناءات لتطبيق العقوبات الاقتصادية الاوتوماتيكية كما تنصّ عليها المادة السادسة عشرة . وجرّ هذان الاقتراحان إلى مناقشات طويلة . وفي السنة التالية قررت الجمعية العمومية ان المجلس وحده هو الذي يحدد ، عند الحاجة ، « التاريخ الذي يُطبّق فيه الضغط الاقتصادي بناء على منطوق المادة السادسة عشرة » . أما الحكمة من هذا القرار فهي أن يكون لدى المجلس متسع من الوقت يمكنه فيه أن يؤجل موعد تنفيذ العقوبات الاقتصادية ، أو

أن يعدّل المادة نفسها . وفي العام ١٩٢٣ اقتُرح ان تقرير التدابير اللازمة التي نصّت عليها المادة العاشرة يجب أن يكون من اختصاص « السلطة الدستورية عند كل عضو من أعضاء العصبة » . والحكمة من هذا الاقتراح ترك مسألة المساعدة العسكرية للحكومات الممثلة في العصبة . وقد رُفض هذا الاقتراح بصوت واحد . ومع أن التعديل لم يتناول المادتين المذكورتين فان المناقشات الحادّة التي دارت حوله أظهرت بجلاء أن تنفيذ العقوبات في حال نشوب الأزمة لن يكون شاملاً ، أي أن التنفيذ لن يتقيد بحذافير أحكام الميثاق. وعلى هذا تكون مؤسسة جنيف غير مستعدة لبذل المجهود الحربي الضروري الذي يمكن بواسطته ، وبواسطته فحسب ، ردّ غائلة الاعتداء عن فرنسا .

في مثل هـــذه الظروف ليس غريباً ان نرى فرنسا تواصل مساعيها لدى بريطانيا العظمى لـــكي تحصل على مزيد من الضمانة لسلامتها ضد اعتداء الماني محتمل. وما لبثت الحكومة البريطانية في كانون الثاني ١٩٢٢ ان « تشجعت » ومنحت فرنسا ضمانة لا تختلف في شيء تقريباً عن معـاهدة ١٩١٩ . واتفـق ان كان بوانكاريه ، هذا السياسي العنيد ، القصير النظر ، على رأس الوزارة الفرنسيـة عهدئذ ، وكان يتمشى على سياسة « كل شيء أو لا شيء » . فطلب ان تُدعم الضمانة الـــتي ستمنح لفرنسا بميثاق عسكري يوضح نوع المساعدة التي يجب أن يبذلها الجيش البريطاني عند حدوث الاعتداء على فرنسا ، وقال ان الضمانة التي لا ترتكز على معاهدة عسكرية هي حبر على ورق ، ولا تنفع فرنسا في قليل او كثير . سوى ان الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لأن تذهب الى هذا الحـد .

فقد ارضت ضميرها بشأن الضمانة الفرنسية ولكنها لا تستطيع وعد جارتها بمساعدة عسكرية. وهكذا ظلت فرنسا ظمأى الى السلامة.

نظام المحالفات

لما فشلت فرنسا في تأمين هذه الناحية من السلامة عمدت الى سلوك السبيل الآخر الا وهو نظام المحالفات. فالتحالف العسكري، في رأيها، هو أجدى من أي شيء آخر، ويوافق التقاليد والذهنية الفرنسية التي تؤمن به اكثر مما تؤمن بالضمانات لصد الاعتداءات. وهذه هي السياسة التي اكسبت فرنسا في القرن الثامن عشر هذه المكانة وهذه السيطرة اللتين كانتا لها عندما امنت جانب النمسا بتحالفها مع جيران النمسا الصغار. فهي ترغب في التمشي على السياسة العتيقة نفسها لتأمن جانب المانيا اليوم. وتم لها ما أرادت، فقد عقدت في ايلول ١٩٢٠ ميثاقاً عسكرياً مع بلجيكا، غير أن عليها ان تعقد محالفات اخرى في غير هذه الجهة من اوروبا. ولكن ما العمل وروسيا لم تبق دولة عسكرية لها شأنها؟ لقد قامت في الشرق مكانها دولة فتية هي بولونيا، كما قامت في الجنوب، بفضل انتصار الحلفاء، دول ثلاث حديثة هي تشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، ورومانيا، وهي من زبائن فرنسا واصدقائها القدماء الطبيعيين. وهكذا أتيح لفرنسا تشييد حصن متين من المعاهدات والمحالفات العسكرية في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت الحرب.

بولونيا

لم تكن الجمهورية البولونية التي انبثقت من الحرب دولة جديدة بل قامت على أنقاض دولة عتيقة. فقد كانت بولونيا في الحقبة

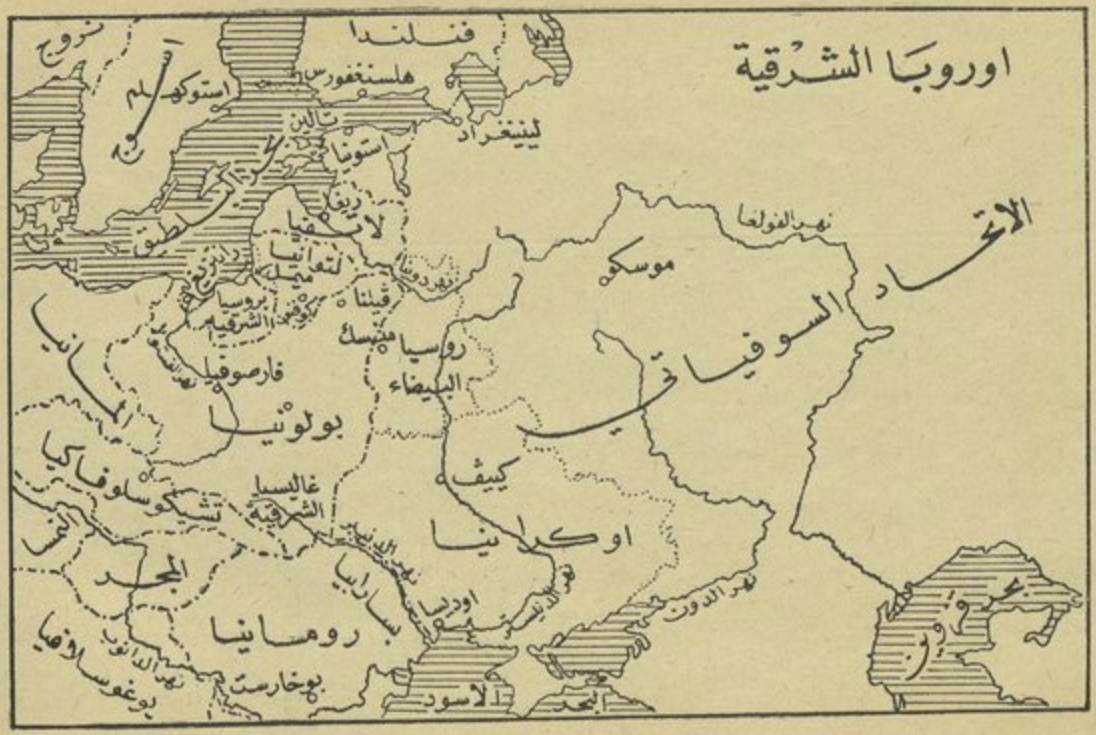
اوروبا الشرقية
فنلندا
نروج
استوكهلم
هلسنغفورس
لينينغراد
استونيا
ريغا
لاتفيا
لتوانيا
ميمل
بروسيا الشرقية
فارصوفيا
بولونيا
غاليسيا الشرقية
تشكوسلوفاكيا
المجر
رومانيا
بوخارست
بوغوسلافيا
نهر الدانوب
البحر الاسود
قيلنا
روسيا البيضاء
كييف
اوكرانيا
نهر الدون
موسكو
نهر الفولغا
الاتحاد السوفياتي

الممتدة بين القرنين العاشر والثامن عشر مملكة قوية . إلا انها وقعت في النصف الأخير من القرن الثامن عشر فريسة لعداوة كل من روسيا وبروسيا والنمسا ، هذه الدول الثلاث التي قسمت أراضيها ثلاث مرات إلى ان فقدت استقلالها السياسي في العام ١٧٩١ .

وعندما وضعت الحرب العظمى الأولى أوزارها تداعت الامبراطوريات الثلاث الروسية والألمانية والنمسوية ، فكان ذلك مدعاة لسرور بولونيا التي أيقنت بالنهوض بعد أن طالت هجعتها . ولكن السنوات الأولى كانت فترة مملوءة بالصعاب . فالبولونيون والروس والألمان والنمسويون الذين تألفت منهم الدولة الجديدة الموحدة كانوا يعيشون طيلة قرن وربع القرن في ظل قوانين مختلفة ونظم إدارية متباينة ، ويخدمون في جيوش متنوعة ، ويحاربون في صفوف ومعسكرات متعادية . فاكتسبوا تقاليد وعادات شتى ، وأخلصوا لها . فلم يكن من السهل ، والحالة هذه ، التغلب على هذه الفروق بسرعة ، وقد تطلّب ذلك وعياً قومياً يؤلف بينهم ، ويوحّد أهدافهم ، ويجعلهم يتفانون في سبيل رفع شأن وطنهم .

والذي زاد في المصاعب التي اعترضت سبيل بولونيا الحديثة موقعها الجغرافي وسط السهل الأوروبي المنفسح ، فلا حدود طبيعية فاصلة ظاهرة إلا في الجنوب حيث سلسلة الكاربات التي تفصل ما بينها وبين تشيكوسلوفاكيا . أما الحدود الغربية بينها وبين المانيا فقد سمتها معاهدة فرساي كما سبق معنا . وفيما عدا ذلك فان التخوم البولونية كانت موضوع نقاش حاد بين بولونيا وجيرانها .

وذر الخلاف قرنه بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا بشأن اقليم سيليزيا النمسوي الواقع في جنوب بولونيا الغربي ، وهو اقليم غني بالفحم الحجري ويقطنه سكان من الجنسين البولوني والتشيكي . ففي العام ١٩١٩ اشتبكت القوات البولونية والتشيكية بالسلاح في هذه البقعة .

وكادت الحالة تتحرج لو لم يتدارك الامر ضباط فرنسيون وبريطانيون ، فتوسطوا لحل الخلاف وحالوا دون نشوب معركة طاحنة . وتم الاتفاق على اجراء استفتاء يقرر مصير سيليزيا النمسوية ويحسم النزاع نهائياً . وسرعان ما انقدت العواطف وكادت المراجل تنفجر من شدة الضغط عند اقتراب موعد الاستفتاء ، ورؤي اخيراً العدول عنه ، ورضي الفريقان بتسوية بعد إلحاح فرنسا وضغطها المتواصل .

وقد قضت التسوية باعطاء تشيكوسلوفاكيا مناجم الفحم الحجري ، وباعطاء بولونيا مدينة تيشن الرئيسية باستثناء محطتها الحديدية التي ظلت بايدي التشيكيين . ولكن هذه التسوية لم تكن سوى حل وسط ... فلم يرض به الطرفان على أنه نهائي ، وشعر كل منهما في اعماقه بأن غبناً لحقه .

هذا وقد برزت مشكلة اخرى في بولونيا النمسوية التي تقسم الى قسمين هما غاليسيا الغربية ، وغاليسيا الشرقية . فالعنصر السائد في غاليسيا الغربية هو البولوني، كما ان غاليسيا الشرقية تضم، باستثناء اليهود ، وهم كثر ، بولونيين من طبقة الملاكين والزرّاع الكبار والانتيليجنسيا . اما الفلاحون فانهم ينتمون الى الجنس الذي يعيش في روسيا الجنوبية الغربية كالروس الصغار والاوكرانيين

والروثينيين . فلا غرو اذن ان يكره الروثيني الفلاح في غاليسيا الشرقية الملاّك البولوني الكبير ليس لأنه بولوني بل لانه ملاّك متعجرف في الدرجة الاولى . ومما لا شك فيه ان هذا الكره كان شديداً ومستحكماً . فقد كان هذا القسم الشرقي من غاليسيا مسرحاً لحرب أهلية بين الاقلية البولونية الحاكمة المتسلطة وبين الاكثرية الروثينية المطأطئة الرأس في الاشهر القلائل الاولى من العام ١٩١٩ .

وما عتم الامر ان وصلت النجدات البولونية فسيطرت على الموقف . وما حل ايار حتى انهارت المقاومة الروثينية التي لم يكن ثمة ما يساعدها سوى احتجاجات الحلفاء الناعمة المتعالية من باريس على اعمال البولونيين هناك وسلطتهم التي لا ينازعهم فيها احد .

ووجد الحلفاء انفسهم تجاه الامر الواقع وفي موقف حرج لايستطيعون معه الاتيان بشيء ، فقرّ رأيهم على وضع غاليسيا الشرقية تحت انتداب بولونيا لمدة خمسة وعشرين عاماً ثم تقرر عصبة الامم مصيرها . فرفض البولونيون الاقتراح وظلوا محتلين البلاد بالقوة ، فاضطر الحلفاء في العام ١٩٢٣ الى الاعتراف بسيادة بولونيا على غاليسيا الشرقية شرط منح المقاطعة استقلالاً ذاتياً . وقد وعدت بولونيا بهذا ولكنها لم تبرّ بوعدها . أما على الحدود البولونية الشرقية فان المشكلة نفسها قامت ولكن على نطاق اوسع . فبولونيا في قمة مجدها لم تكن منحصرة في البقاع التي تقطنها شعوب من العنصر البولوني فحسب بل كانت تضم ليتوانيا بكاملها ، ومعظم روسيا البيضاء ، واوكرانيا كلها حتى حدود البحر الاسود . وقد كان الملاكون البولونيون يديرون أقساماً شاسعة من هذه الاراضي . وظل الحال كذلك حتى

الثـورة الشيوعية سنة ١٩١٧ عندما اضطر الملاكون المذكورون للجوء الى بولونيا ، وراحوا يناشدون الحكومة البولونية ان تتوسط لهم في إعـادة « ممتلكاتهم » اليهم . وقد حـلم بعضهم بامبراطورية بولونية تمتد من البلطيق حتى البحر الاسود . وكان اقتراح الحلفاء القاضي بتخطيط الحدود البولونية الشرقية تخطيطاً جديداً بحيث لاتضم سوى الاراضي التي تعيش فيها اكثرية بولونية صفعة أليمة لهم ، وعدّوه اهانة لا تغتفر .

وفي ربيع العام ١٩٢٠ أمر المارشال بلسودسكي ، رئيس الدولة الأعلى وقائد الجيش العام ، باحتلال اوكرانيا وضمها إلى بولونيا . ولم يستطع الجيش السوفياتي المقاومة وقتاً طويلاً . وبسرعة فائقـة وصلت القوات البولونية إلى كييف . غير أن الروس ما لبثوا ان شنوا هجوماً معاكساً واسع النطاق فطردوا البولونيـين من اوكرانيا واضطروهم إلى التقهقر إلى داخـل حدود بلادهم . وقد تبعوهم إلى عقر دارهم حتى باتوا على بضعة أميال من العاصمة فرصوفيا . ولكن الدهر قلب للقوات الحمراء ظهر المجنّ ، فقد أنهكتها المعارك وشلّ قواها الكرّ والفرّ ، فوجدت نفسها عاجزة عن أن تواصـل ضغطها على البولونيين الذين تقدّموا على الفـور إلى الشرق شطر روسيا البيضاء تاركين اوكرانيا وشأنها . وهكذا عُقـدت الهدنة بين روسيا وبولونيا فكان خط الحدود يقع على مئة وخمسين ميـلاً إلى الشرق من الخط العنصري الذي عيّنه الحلفاء من قبل . ولم ترضَ روسيا بهذه الخسارة إلا لأنها كانت إلى السلم أحوج منها إلى صيانة أراضيها والأشتباك في نزاع مسلح من أجل هـذه الصيانة . وفي معاهدة ريغا المعقودة العام ١٩٢١ تقرّرت نهائياً الحدود المذكورة

كخط فاصل بين روسيا وبولونيا . وعندها تنازلت بولونيا عن مطالبتها باوكرانيا بعد أن ضمت اليها قسماً كبيراً من روسيا البيضاء .

وجاء دور ليتوانيا ، وكان اقليم فيلنا نقطة الخلاف . فقد كانت فيلنا عاصمة مملكة ليتوانيا في العصور الوسطى . وفي القرن السادس عشر اتحدت كل من ليتوانيا وبولونيا على أثر زواج ملكي . فلما وضعت الحرب العظمى أوزارها وخرجت ليتوانيا منها دولة مستقلة طالبت بان تكون فيلنا عاصمتها كسابق عهدها . إلا أن فيلنا كانت لسوء حظ الليتوانيين موزعة « اللب والقلب » بين ليتوانيا وبولونيا ويكاد لا يكون لديها اي فرق في الانضمام إلى ليتوانيا أو البقاء ضمن بولونيا . فهي مهد جامعة بولونية شهيرة ومركز ثقافي وعلمي بولوني قديم . اما من الناحية العنصرية فان مطلب كل من الليتوانيين والبولونيين لا يقوم على اساس ثابت قوي . فسكان المدينة يتألفون من اليهود — وهم الاغلبية الساحقة — والبولونيين ، والروس البيض . اما الاقليم المحيط بفيلنا فسكانه من الروس البيض والليتوانيين .

وكانت ليتوانيا قد عقدت معاهدة مع الحكومة السوفياتية تعترف هذه بموجبها بشرعية مطلبها بشأن فيلنا وذلك في اثناء تقدّم القوات الروسية باتجاه فرصوفيا . غير ان ارتداد الروس على اعقابهم وتقدّم البولونيين باتجاه روسيا البيضاء قطع ما بين الليتوانيين واصدقائهم السوفيات ، واضطرهم الى مجابهة البولونيين بمفردهم . وما لبثت الواقعة ان وقعت ، فلم يكن القتال في صالح البولونيين كما املوا . وفي تشرين الأول أعلنت الهدنة التي قضت باعطاء فيلنا

وإقليمها إلى الليتوانيين . ولم تمض ثلاثة ايام حتى كان الجنرال البولوني زيليغوفسكي ، وهو من القادة المستقلين ، قد جمع قوة من الجند لا بأس بها ومشى على رأسها واخذ الليتوانيين في فيلنا على حين غرة ، وتمّ له احتلال المدينة. فأعربت الحكومة البولونية عن مبلغ تأثرها من جراء هذا العمل السيء . ولكنها لم تأت امراً من شأنه اصلاح ما فسد . وقد اعترف المارشال بلسودسكي بعد بضع سنوات بأن حركة الجنرال زيليغوفسكي كانت مدبرة تدبيراً محكماً ، وانه كان واقفاً عليها ، وجرت بموافقته . وعرضت عصبة الامم للمشكلة ، وقامت بمحاولات شتى لزحزحة البولونيين من فيلنا. غير ان الليتوانيين خسروا قضيتهم باحتلالهم ميناء ميمل الذي كان قد احتله الحلفاء عند توقيع صلح فرساي . وعندئذ اعترف الحلفاء رسمياً بأن فيلنا جزء من بولونيا .

وهكذا بلغ عدد سكان الدولة البولونية الجديدة ثلاثين مليون نسمة ويزيد . وهي بلاد زراعية غنية بالثروات الطبيعية ومن اهمها الفحم الحجري والحديد،وتقع هذه المناجم في القسم الجنوبي الغربي. اما آبار البترول ففي غاليسيا الشرقية ، والاحراج الكثيفة في الشرق. الا انها كانت تشكو من نقاط ضعف كثيرة. من ذلك ان زهاء خمسة وعشرين في المئة من السكان ليسوا بولونيين ، وبينهم اربعة ملايين يهودي . وكانت هذه الاقليات تشكل خطراً على كيان الدولة السياسي لكرههم الشديد لسكان البلاد الاصليين . وليس هذا فحسب ، بل ان بولونيا لم تكن على اتفاق ووئام مع جيرانها . فهي من جهة على خلاف مع المانيا بشأن معاملة الاقليات الالمانية وبشأن دانتزيغ . وكان من المستبعد ان

تستطيع أية حكومة المانية « هضم » انفصال بروسيا الشرقية عن سائر اجزاء المانيا بالممر البولوني . ولا يستبعد كذلك ان تندم في المستقبل روسيا السوفيانية على كرمها الحاتمي ، او ان تهبّ كل من تشيكوسلوفاكيا وليتوانيا للمطالبة بحقوقهما المضيعة بعد ان تنفجر مراجل تذمرهما . ومن يضمن لبولونيا رضى غاليسيا الشرقية وعدم اثارتها الشغب والاضطرابات كالسابق ؟ ومع ان بولونيا كانت اقوى دولة في شرقي اوروبا إلا انها لا تستطيع بحال من الاحوال ان تواجه العالم بمفردها . وعلى هذا وجدت فرنسا التواقة الى عقد محالفات مع جيران المانيا لتأمن جانبها وتطمئن الى سلامتها ، في بولونيا الحليف الذي تتفق مصالحه مع مصالحها . وقد كان ، وعُقد تحالف فرنسي – بولوني في شباط ١٩٢١ ، فكان أداة للتعاون السياسي . والمرجح ان هذا التحالف قد أُرفق باتفاق عسكري يقضي بارسال معدات حربية الى بولونيا لتسلح جيشها . غير ان بعض الفرنسيين الحذرين رأوا في تحالف بلادهم مع مثل هذه الدولة « المشاغبة » ذات العلاقات المعقدة مع جيرانها خطوة غير مباركة . وصرحوا بأن الجنود الفرنسيين لن يموتوا من اجل بولونيا . وتذمّر بعض البولونيين من « تسلط » حلفائهم الفرنسيين في الأمور العسكرية ، وشكوا ضخم البعثة العسكرية الفرنسية في فرصوفيا ، والنفقات التي تجرها على الخزينة البولونية . بيد ان كل هذه الامور التافهة لم تكن لتؤثر في قليل او كثير في التحالف بين البلدين لأنه تحالف يقوم على دعائم ثابتة من المصالح المشتركة . والدليل الواضح على ذلك وقوف فرنسا وبولونيا في معسكر واحد في كل مشكلة سياسية دولية هامة . وكان ممثلو

الدولتين في عصبة الأمم في جنيف يتكلمون بلسان واحـد ، ويصوتون معاً، وللغرض نفسه في كل اجتماع ، ولكل مناسبة ...

التحالف الصغير

التحالف الصغير هو الاسم غـير الرسمي لتحالف كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا ، هذه الدول الثلاث التي أفادت اكثر من سواها من تفسخ امبراطورية النمسا والمجر .

فقد تألفت تشيكوسلوفاكيا (ومعناها النقد الجديـد) من اتحاد شعبين متجاورين هما التشيك والسلوفاك ، وهما فرعان من الأصل السلافي ، يتكلمان اللغة نفسها ولكن بلهجات قليلة الفروق فيما بينها . غير ان تاريخ الشعبين يختلف نوعاً . فقد كان التشيك ، في القرون الوسطى ، نواة مملكة بوهيميا التي أصبحت منذ العـام ١٦٢٠ تحت سيطرة الامبراطورية النمسوية ، وأصبحت الطبقـة التشيكية الأرستقراطيةالعتيقة ألمانية قلباً وقالباً ، بينما التشيكيون الجدد الذين ينتمون الى الطبقة الوسطى وطبقة العـمال هم شعب نشيط ، مقتصد ، يحب العمل ، عالي التثقيف ، حسن التدبـير والادارة .

أما سلوفاكيا فانها جزء من المجر منـذ اكثر من ألف سنة . وسكانها فلاحون تتفشى فيهم الأمية ، باستثناء حفنة من العلمـاء والمثقفين الذين يعيشون في الخارج وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية ، مما جعل من الضروري والطبيعي في آن معـاً ان يكون ضباط الجيش التشيكوسلوفاكي الجديد وموظفو الحكومة والادارة والمعلمون جميعاً من التشيك . فـلم ترض الأوساط السلوفاكية عن هذا الأمر وراحت الأحزاب على اختلافها تطالب

بالانفصال عن التشيك وإقامة دعائم دولة سلوفاكية مستقلة تماماً .

وتشيكوسلوفاكيا دولة زراعية وصناعية ، سنّت قوانين إصلاحية كثيرة قضت بوضع يد الحكومة على أراضي الملاكين الألمان والمجريين، وبتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الفلاحين من التشيك والسلوفاك .

أما من حيث الصناعة فقد كانت اراضيها التي تؤلف جزءاً من الامبراطورية النمسوية ـ المجرية تنتج ثمانين في المئة من مجموع انتاج هذه الامبراطورية من الفحم الحجري والحديد وصناعتها الضخمة قبل الحرب .

كان هذا الغنى الطبيعي يقابله من الجهة الثانية نقاط ضعف كالموقع الجغرافي المقلقل ، وخليط السكان الذين يعيشون ضمن الحدود التشيكوسلوفاكية وعددهم أكثر من أربعة عشر مليوناً ، ستة ملايين ونصف المليون منهم من التشيك ،وهم الطبقة الحاكمة ، وثمانية ملايين من السلوفاك . أما الاقليات فعددها ثلاثة ملايين ويزيد ، وتتألف من عمال ألمان نشيطين يعيشون على طول التخوم البوهيمية ، ومن مجريين وروثينيين وبولونيين . فاذا ما وجدت تشيكوسلوفاكيا نفسها في أزمة او في نزاع فليس في وسعها الاعتماد على السلوفاك ، كما ان الاقليات ستكون ضدها حتماً . ستكون نوعاً من الطابور الخامس كل منها يعمل « للوطن الام » الذي ينتمي اليه كالمانيا وبولونيا والمجر وسواها . فالعاصمة براغ لا تبعد كثيراً عن الحدود بحيث تتمكن القوات الالمانية من احتلالها في بضعة ايام ان لم يكن في بضع ساعات في حال نشوب حرب بين تشيكوسلوفاكيا والمانيا. كما ان سلوفاكيا،هذه البقعة من الارض

الطويلة الضيقة ، يصعب الدفاع عنها اذا ما استهدفت لهجوم بحري. وهكذا يتبين لنا ان تشيكوسلوفاكيا من دون سائر دول اوروبا الوسطى هي الدولة التي تضم اعظم خليط من الاجناس ، والاقل مناعة في الحروب .

اما رومانيا فيحق لها ان « تضحك في عبها » للنتيجة الطيبة التي وصلت اليها. فقد أحرزت غنائم لا بأس بها بالرغم من انها انتقلت من معسكر الى آخر في اثناء الحرب . فلما وضع النزاع العالمي أوزاره حصلت على الجزء الاكبر من ترانسلفانيا من المجر، وبساربيا من روسيا ضاربة باحتجاجات الحكومة السوفياتية عرض الأفق . فتضاعفت هكذا مساحة أرضها ، وارتفع عدد سكانها من سبعة ملايين نسمة الى سبعة عشر مليوناً . ونسجت على منوال تشيكوسلوفاكيا فسنت قوانين زراعية إصلاحية ، ووزعت قسماً كبيراً من الاراضي بين المزارعين . ولم تكن الاقليات المجرية والروسية واليهودية التي تعيش في ظلها خطراً يهدد وحدتها القومية. غير ان أداتها الحكومية وادارتها كانت سيئة ، كما ان مستوى جيشها لم يكن عالياً كسائر جيوش الدول البلقانية . ورومانيا اغنى دول اوروبا بالبترول باستثناء الاتحاد السوفياتي . وتقوم ثروتها القومية على البترول والقمح .

ولا تختلف يوغوسلافيا عن شقيقتها تشيكوسلوفاكيا من حيث مشكلة تعدد الأجناس التي اضطرت الدولتان الى إيجاد حلّ لها . فهي تتألف من الصرب ، والكروات ، والسلوفين . أما الصرب فقد تمتعوا بالاستقلال منذ العام ١٨٦٧ عندما انسحبت جميع الحاميات العسكرية التركية من هذه البقعة من البلقان . واما

الكروات فقد كانوا تحت سيطرة المجر حتى العام ١٩١٩ ، كما كان السلوفين تحت حكم النمسا الى التاريخ نفسه .

والصرب الذين كانوا العنصر السائد منذ ساعة الاتحاد الأولى محاربون من الطراز الاول ، ومنظمون اداريون حازمون . الا انهم في السياسة يأتون بعد الكروات والسلوفين هذين الجنسين اللذين ينظر اليهما الصرب نظرة ازدراء. واشتد النزاع بين الاجناس الثلاثة وتفاقم الامر مما جعل قيام نظام دستوري صحيح مستحيلاً . فالكروات وزعماؤهم يطالبون بالانفصال وتأليف دولة مستقلة تمام الاستقلال عن يوغوسلافيا مما أدى الى سجنهم وتشريدهم مدة من الزمن . وقد ارتكزت ثروة البلاد على همة فلاحيها ونشاطهم في الدرجة الاولى ، وعلى ثروتها المعدنية في الدرجة الثانية .

أما مصالح يوغوسلافيا فكثيرة متنوعة بعكس شقيقتها في التحالف الصغير . فهي جزء من اوروبا الوسطى والبلقان ، بينما تشيكوسلوفاكيا جزء من اوروبا الوسطى ، ورومانيا جزء من البلقان .

وتصل حدود يوغوسلافيا الشمالية الى نقطة تبعد مئة ميل عن فيينا ، وفي الجنوب الشرقي تصل الى نصف هذه المسافة عن بحر ايجه مما يجعل للدولة الجديدة مركزاً خاصاً في التحالف الصغير الذي وُجد لكي يردّ عن الدول الثلاث غائلة المجر ، وهي الدولة الوحيدة التي ورد اسمها في المعاهدات المعقودة بينها . غير ان الخطر على يوغوسلافيا لن يأتي من جهة المجر لان الجزء الذي أصابته من أراضي المجر كان صغيراً جداً يكاد لا يكون شيئاً بالنسبة الى الاراضي التي ضمتها كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا . وانما

الخطر الذي يتهددها هو الخطر الايطالي من جراء موقع ايطاليا الاستراتيجي على الادرياتيكي . فقد كانت ايطاليا تحلم بتحطيم يوغوسلافيا وتقطيع أوصالها خصوصاً بعد ان ضمت اليها اراضي سلافية لا حق لها بها . ولكن اليوغوسلافيين قوم حقود يعرف كيف يغضب ويثأر لشرفه . وقد كانت العداوة المستحكمة بين الدولتين من أبرز النزاعات التي عرفتها اوروبا في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين (١٩١٩ – ١٩٣٩) .

ابصر التحالف الصغير النور ١٩٢٠ – ١٩٢١ على اثر معاهدات عقدت بين كل دولتين من الدول الثلاث على حدة . وقد عقدت فرنسا مع دول التحالف الصغير اتفاقات سياسية . وهكذا اصبحت هذه الدول حليفات فرنسا الامينات في جنيف فيما يختص بالسياسة الخارجية والدولية . والمعروف ان فرنسا تعهدت لهذه الدول منذ البدء بأن تمنحها مساعدات حربية، وتسلح جيوشها بالمعدات، وترسل اليها بعثات عسكرية تشرف على تدريب ضباطها .

وكانت علاقات فرنسا بدول التحالف الصغير تقوم على أسس تختلف تماماً عن الاسس التي تقوم عليها علاقاتها مع بولونيا . فأساس التحالف الفرنسي – البولوني الرئيسي هو المصلحة المشتركة الرامية الى «تطويق» المانيا ومنعها من الاتيان بأي عمل عدائي ضد البلدين . أما اتفاق فرنسا مع دول التحالف الصغير فيشتمل على مساومة واضحة المعالم . ففرنسا بتحالفها معها تستطيع ان تكسب اصواتها بشأن تنفيذ نصوص معاهدة فرساي التي لم يكن للحلف الصغير فيها مصلحة تذكر . اما الثمن الذي تعهدت فرنسا بدفعه للدول الثلاث فهو ان تؤيد دول التحالف الصغير جميعاً وتساندها ضد المجر

ومناوراتها ، وتدعم يوغوسلافيا بصورة خاصة ضد ايطاليا. وهكذا وسّعت فرنسا منطقة السلامة التي تنشدها بهذه الخطى المباركة في شرقي اوروبا، ولم يبق يشغل بالها ويلفت اهتمامها غير تنفيذ نصوص صلح فرساي بحذافيرها ، والابقاء على الوضع الراهن كما قضت به التسوية . وبات من مصلحتها دعم بولونيا ضد ليتوانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ضد المجر ، ويوغوسلافيا ورومانيا ضد بلغاريا . وقد رضي هؤلاء الاصدقاء تمام الرضى عن حماية فرنسا ، القوية النفوذ ، لهم ولمصالحهم .

ففي الفترة الممتدة من العام ١٩٢٠ حتى ١٩٢٤ كانت فرنسا بفضل جيشها المنظم ، المدرّب ، المسلح ، في أوج مجدها وقوتها في القارة الاوروبية . فقد كانت من اشد الدول تعلقاً بمبدأ الوضع الراهن ، وتأييداً له ، ومن اشد المعارضين لسياسة التساهل مع المغلوب ، وتغيير ما نصت عليه معاهدة الصلح . فكان موقفها شديد الشبه بموقف ميترنيخ بعد تسوية ١٨١٥ . وقد بنت صرحاً من المحالفات مع بولونيا ودول التحالف الصغير يذكّر بالاتحاد الاوروبي المقدّس الذي انشىء زمن ميترنيخ والاسكندر الاول ، قيصر روسيا عهدئذ .

الفصل الثاني

المانيا في هزيمتها

•

في الوقت الذي كانت فرنسا فيه تشمخ برأسها تيهاً واعتزازاً بالمركز الذي أحرزته بعد الحرب ، كانت المانيا تتلظى على جمر الاهانة والذل . وقد مثّلت شؤون المانيا الداخلية ، في فترة ما بعد الحرب ، دوراً رئيسياً في السياسة الدولية ، وكان لها اكبر تأثير فيها .

كانت المانيا تعيش قبل الحرب في ظل نظام هو مزيج من الديمقراطية البرلمانية ، والأوتوقراطية العسكرية ، وهو نظام يوافق الشعب الألماني وعقليته . غير ان الحرب غيّرت هذه العقلية ، فتنكّر الألمان للنظام الاستبدادي بشتى اشكاله ، وساد النظام الديمقراطي البلاد من أقصاها إلى أقصاها . فأعلنت الجمهورية بعد فوضى تشرين الثاني ١٩١٨ ، وتولت الحكم وزارة اشتراكية ديمقراطية ، وتولى رئاسة الدولة صانع أحذية يدعى « إيبرت » .

استهلت « جمهورية فايمار » (وكان هذا اسم الجمهورية الألمانية لأن الجمعية الوطنية التأمت في بلدة فايمار العام ١٩١٩ لكي تضع الدستور الجديد) نشاطها في ظروف لا تدعو إلى الارتياح ولا

تشجع على المضي في عمل منتج . فهي تواجه ، أنّى حوّلت وجهها ، مشاكل عـــدم التنظيم ، وسوء الادارة ، والتضعضع في الادارة الحكومية ، والفقر ، والذل ...

وكان واجبها الاول ابرام معاهدة فرساي ، بما جعل اسمها يقترن بهذه الكارثة القومية . ففي العام ١٨١٥ أدرك الحلفاء الذين قهروا نابوليون بونابرت انه اذا كان في مصلحتهم عودة الملكية إلى فرنسا فالمصلحة نفسها تملي عليهم ان يحسنوا معاملة الأمة الفرنسية لتقبل نظاماً كانت قد نبذته . وهكذا كان حلفاء ذلك العهد أبعد نظراً من حلفاء العام ١٩١٨ . كان في مصلحتهم ان تقوم في المانيا المغلوبة على أمرها حكومة ديمقراطية مسالمة كجمهورية فايمار ، ولكنهم ضنوا عليها بالتأييد والمساعدة اللذين كانت في أمسّ الحاجة اليهما . وقد أوجزنا في الفصل التمهيدي التسوية الاقليمية التي نصت عليها معاهدة فرساي ، وسنتناول في هذا الفصل الشروط الأخرى التي كان لها أبلغ الأثر في سياسة المانيا الدولية في غضون اربع سنوات تمتد من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٤ .

جرائم الحرب ومجرموها

اتفقت بريطانيا العظمى وفرنسا على إدراج مواد في صلب معاهدة فرساي تتعلق بجرائم الحرب . وقد كان هذا التدبير بدعة لم يعرف لها تاريخ الحروب والمعاهدات مثيلاً . فالمنتصرون في ما مضى لم يفكروا لحظة واحدة في إنزال عقوبة أدبية بالمغلوب ، وبالقاء تبعة النزاع على عاتقه . غير ان الدعاية في انكلترا وفرنسا في اثنـــاء الحرب الكبرى قد ضربت على هذا الوتر الاخـــلاقي الحساس ،

وطالبت بمعاقبة المانيا على هذا الأساس لأنها خرقت حياد بلجيكا ، وألحقت أضراراً مادية وخراباً شاملاً في بعض المناطق من جراء المعارك التي دارت رحاها فيها ، وتسببت في قتل عدد من السكان المدنيين الآمنين نتيجة للقصف الجوي ولنشاط الغواصات التي كانت تذرع البحار وراء طريدة سائغة من السفن التجارية . وهيجت اعمال المانيا الرأي العام الحليف فطالب بالاقتصاص منها ومعاقبتها أدبياً على ما اقترفته يداها . وكانت جريمة الحرب التي اتهمت بها المانيا مبرراً لقساوة شروط الصلح التي فرضها عليها الحلفاء . فقد نصت المادة التي يستهل بها الفصل الخاص بالتعويضات الحربية على ان المانيا مضطرة لأن تعوّض ، بالاشتراك مع حليفاتها ، ما سببوه من أضرار للدول المتحالفة بسبب حرب العدوان التي أوقدت نيرانها .

ومما لا ريب فيه ان جرائم الحرب ستبقى في المستقبل موضوع نقاش بين الساسة والمؤرخين . غير ان حكم التاريخ لن يتغير . فالمانيا وحلفاؤها ، من دون سائر الدول المتحاربة ، تتحمل القسط الأكبر من التبعة . ومهما يكن من أمر فحقيقة التاريخ لا تقوم على معاهدة دولية كمعاهدة فرساي ، هذه المعاهدة التي فرضتها امم منتصرة على امم مغلوبة على أمرها لا حول لها ولا طول .

أخطأ الحلفاء عندما وسموا المانيا بهذه السمة ، جرم الحرب ، ولم يفطنوا إلى ان ذلك لن يكون في مصلحتهم لأنه أداة لتحريك شعور الشعب الألماني وتحويله إلى كره الحلفاء « الطغاة القساة الذين لا يرحمون » . وقد انبرى العلماء الألمان لدرس معاهدة الصلح وإقامة البرهان على براءة بلادهم . وكان الغرض من هذه الحملة

نسف صلح فرساي من اساسه اذا ما تسنى لهم دفع هـذه التهمة . وما عتم الحلفاء أن ادركوا غلطتهم وبطلان ما اتهموا به المانيا وحلفاءها عندما حمّلوها تبعة الحرب في مادة صدّروا بها فصـــل التعويضات . بيد انهم لم يلغوا هذه المادة ، بل بطل مفعولها بمرور الزمن دون ان تفيد واضعيها شيئاً .

واشتملت معاهدة فرساي عـــلى فصل بعنوان « العقوبات » يتضمن مواد تتعلق بمجرمي الحرب من الأعداء المهزومين . وتنص المادة الأولى منها على أن الحلفاء « يطلبون محاكمة القيصر غليوم الثاني ، امبراطور المانيا السابق ، محاكمة علنية بتهمة الاجرام ضد مبدأ الأخلاق الدولي وقداسة المعاهدات المكتوبة » . أما الهيئة التي تحاكم القيصر الألماني السابق فتتألف من خمسة قضاة : اميركي، وانكليزي ، وفرنسي، وإيطالي، وياباني « يعيّنون نوع العقوبة » .

وكان غليوم الثاني قد فر الى هولندا في تشرين الثاني ١٩١٨ . فلما بدأ الحلفاء بتنفيذ بنود معاهدة الصلح طالبوا الحكومة الهولندية بتسليم القيصر الالماني السابق اليهم ، فأجابت حكومة لاهاي بما كان منتظراً ان تجيب به ، قائلة ان القانون الدولي لايسمح لها بتسليم « لاجيء سياسي » . وهكـذا لم تمض بضعة اشهر حتى كانت مادة أخرى من مواد العقوبات قد أُهملت وتنوسي امرها .

كان ذلك في مصلحة الحلفاء لأن محاكمة الامـــبراطور علناً كانت كمينة بأن تعيد اليه اعتباره ، وتكسبه عطف شعبه . وذلك يكفي لأن يجعل منه بطلاً قومياً ، وشهيداً قضى في سبيل الواجب الوطني المقدس .

وتنص المـواد التالية من « العقوبات » على قبول المانيا بتسليم

المحاكم العسكرية الحليفة الاشخاص الالمان الذين يتهمهم الحلفاء بـ « ارتكاب اعمال عنيفة ، وبخرق القوانين الحربية والاصول الدولية المتعارفة والمتفق عليها » . ولكن هل من السهل تطبيق هذه المادة دون ان يحدث تطبيقها ثورة في المانيا ؟ ولما وقفت الحكومات الحليفة على اللوائح الموضوعة بهذا الشأن وفيها اسماء الكرونبرنز (ولي العهد الالماني)، والمارشال هندنبورغ، والجنرال لودندورف ، وسواهم من كبار الالمان الذين لمعت اسماؤهم في اثناء الحرب ، ايقنوا ان محاكمة هؤلاء متعذرة وخطرة في آن معاً ، فتركوا هذه المادة وشأنها . وبعد أخذ وردّ بين الحكومات الحليفة من جهة ، والحكومة الالمانية من جهة أخرى ، وافقت هذه على تسليم الحلفاء اثني عشر المانياً من مجرمي الحرب لتجري محاكمتهم في محكمة لايبزيغ .

وجرت المحاكمات العام ١٩٢١ فأسفرت عن ثبوت التهمة على ستة منهم ، فعوقبوا بالسجن لمدد متفاوتة .

فلو سمحت الظروف وقتئذ للحلفاء بفتح الباب أمام الحكومة الالمانية لمحاكمة اشخاص منهم تثبت عليهم تهمة الاجرام الحربي لكان القانون الدولي قد اصبح حقيقة راهنة ، ولكان ذلك فتحاً جديداً في العلاقات الدولية وفي رغبة الجنس البشري في إحقاق الحق ، واستئصال شأفة الفساد والشر .

نزع السلاح ونزع الصفة العسكرية

كان من الطبيعي والضروري معاً ان تلجأ الدول الظافرة الى نزع سلاح الدول المقهورة لكي تأمن جانبها ، ولكي تبعد خطرها

العسكري ، فتجعلها غير قادرة على تهديد السلامة المشتركة لمدة طويلة . فقضت احكام الهدنة على المانيا بتسليم اسطولها البحري ومدفعيتها الضخمة . وقد أذعنت المانيا وسلمت الى الظافرين الجزء الاكبر من اسطولها ومدفعيتها الضخمة . وجاءت معاهدة الصلح فوضعت قيوداً « أزلية » على قوة المانيا الحربية. فحُدّد عدد أفراد جيشها بمئة ألف جندي يعبّأون بالتطوع الاختياري له(الغاء التعبئة الاجبارية)،وحُدّدت كذلك وحداتها البحرية بست دوارع وعدد مماثل من المدمرات والطرادات .

أما الغواصات فلم يُسمح لها ببنائها مطلقاً ، كما لم يُسمح لها بانتاج الطائرات او المدفعية الضخمة ، او باقامة تحصينات . وقد حُدد عدد المصانع الالمانية التي تنتج هذا العتاد الحربي . واقامت في المانيا من اجل المراقبة على تنفيذ هذه البنود لجانٌ حليفة بحرية وبرية وجوية بلغ عدد افرادها في وقت ما الالفين ، ظلوا هناك حتى عام ١٩٢٧ . وكان الالمان يبذلون قصاراهم للتهرب من هذه البنود ، واستطاعوا ان يخفوا كمية لا بأس بها من العتاد الحربي قبل ان يضع الحلفاء ايديهم عليها،وراحوا ينظّمون الانتاج الحربي السري في مختلف انحاء البلاد لاعادة بناء قوة المانيا العسكرية حالما تُزال عنها المراقبة الحليفة.غير انه يمكن القول ان الحلفاء استطاعوا في العام ١٩٢٤ ان يُخضعوا المانيا لنظام نزع سلاح لم يعرف له مثيل من قبل .

قضت معاهدة الصلح بنزع الصفة العسكرية عن منطقة الراين وباحتلال جنود الحلفاء لها مدة خمسة عشر عاماً ، تبقى الادارة المدنية خلالها بأيدي السلطات الالمانية . غير ان لجنة حليفة عليا

مؤلفة من ممثلين عن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا العظمى واميركا ، كان لها سلطة اصدار قرارات لهـا قوة القانون « عند الضرورة لتأمين سلامة الجيوش الحليفة وجميع احتياجاتها » . ومع أن الولايات المتحدة لم تبرم معاهدة الصلح فان جنودهـا ظلوا في منطقـة الراين حتى العام ١٩٢٣ ، وظل ممثلها في اللجنة الحليفة العليا يحضر اجتماعاتها دون ان يحق له التصويت .

كان احتلال منطقة الراين المشترك كافياً لان يظهر اختلاف وجهتي النظر الانكليزية والفرنسية بصدد ألمانيا ، هـذا الاختلاف الذي كان يحول دون استقرار السياسة الاوروبية منذ العـام ١٩٢٠ . عندما وضعت الحرب اوزارها كان الشعور المعـادي للألمان شديـداً في العاصمتين الانكليزية والفرنسية على السواء . وصادقت بريطانيا العظمى على اشد مواد معاهدة فرساي قساوة ان لم تكن هي التي ألهمت واضعيها . غـير ان الشعور الانكليزي سرعان ما خفّت حدته ، وأمنت بريطانيا جانب ألمانيا بعـد ان أغرق اسطولها نفسه في سكابافلو . أما فرنسا فظلت على حالها خائفة حتى من ألمانيا المهزومة .

وتقضي السياسة البريطانية بعدم السماح لدولة واحدة بالسيطرة على القارة الاوروبية ، لهذا لم يرق بريطانيا رؤية فرنسا تلقي بألمانيا في الحفرة وتمنعها من النهوض من عثرتهـا . وهكذا اصطدمت العقلية البريطانية المؤمنة بأصول اللعب والفروسية مع عدو مغلوب على أمره بالعقلية الفرنسية القانونية التي ترمي الى استيفاء آخر قرش من الدين . وبينما كان الفرنسيون الذين يحتلون القطاع الجنوبي من منطقة الراين يظهرون بمظهر المحتل الظافر الذي تخضع له البـلاد

العدوة ، كان الجنود الانكليز ، ومقرهم العام مدينة كولونيا ، قد تآخوا مع السكان الالمان يعاملونهم معاملة لائقة لا غبار عليها بالرغم من ان الجندي البريطاني ضيف ثقيل الظل ، لا يرتاح مضيفه الى معاشرته . وسرعان ما اكتسب البريطانيون شعبية في الاوساط الالمانية كافة . فبديهي ان يؤدي هذا المسلك الى ما يعكر صفو العلاقات بين الفرنسيين والانكليز ، وان يدق اسفيناً بين وجهتي النظر بشأن ألمانيا .

وأخطأ الفرنسيون في استخدامهم الجنود الملونين في جيش الاحتلال الفرنسي الذي وطئت اقدامه منطقة الراين الالمانية . ولم تكن الحكمة من ذلك ان يذيق الفرنسيون اعداءهم الالمان مرارة الذل من جديد. غير ان الالمان نظروا الى هذا العمل هذه النظرة، ورفعوا عقيرتهم بالاحتجاج والتذمر . وقد شجعهم في ذلك موقف البريطانيين والاميركيين بصدد البادرة الفرنسية . ولم يدع الدعاة الالمان هذه الفرصة الثمينة تفوتهم ، وسهّل مهمتهم اقدامُ الجنود السود على ارتكاب أعمال ليست من الانسانية والاخلاق في شيء .

وللمرة الاولى بعد نهاية الحرب وقف البريطانيون والاميركيون ضد فرنسا .

وليس هذا فحسب ، بل ان فرنسا راحت تشجع حركة « الانفصال » التي بدأت بوادرها في منطقة الراين بعد ان أخفقت جميع مساعيها في فصل هذه المنطقة عن جسم ألمانيا في مفاوضات الصلح .

وافقت الحكومة الفرنسية على تشجيع هذه الحركة الانفصالية وأناطت ببعض قادتها وموظفيها الرسميين مهمة حمل السكان على

التخلص من سلطة برلين ، وتأليف دولة ألمانية حرة مستقلة من منطقة الراين . غير ان هذه الحركة مصطنعة لان الذين يرغبون باقامة دولة من هذه البقعة من الارض تحت الحماية الفرنسية هم الاقلية بعد ان مضى قرابة قرن من الزمن على اتحاد منطقة الراين مع بروسيا . ولكن الفرنسيين لم يُعدموا قبضة من الالمان الذين رضوا بأن يقوموا بهذه الحركة لقاء مبالغ ضخمة من المال .

وفي خريف العام ١٩٢٣ اعترف ممثل المفوض السامي في منطقة البالاتينا (وهي جزء من بافاريا) بحكومة الانفصاليين المستقلة . وكانت السلطات الفرنسية نفسها قد سلحت الانفصاليين الذين طردوا رجال الادارة الالمان وراحوا يديرون بأنفسهم دفة الشؤون هناك . وفي كانون الثاني من العام التالي اعترفت اللجنة الحليفة العليا رسمياً بحكومة البالاتينا الحرة بأكثرية الاصوات (فرنسا وبلجيكا ضد بريطانيا العظمى) .

وكان ذلك شديد الوقع على الرأي العام الانكليزي وحكومة صاحب الجلالة . فعمدت الحكومة إلى الضغط الرسمي على الحكومة الفرنسية التي سارعت إلى ابلاغ ممثليها في منطقة الراين بسحب تأييدهم للانفصاليين . وقد كان ، وانهارت الحركة الانفصالية من اساسها في ساعات معدودات كما تنهار « قصور الورق » لدى أقل نفخة . وحدثت اضطرابات في مدن البالاتينا الرئيسية قتل السكان خلالها عشرات الانفصاليين قبل ان يتمكن الجنود من التدخل . ولم يُسمع بعد شباط ١٩٢٤ شيء عن هذه الحركة في منطقة الراين.

اما الازمة الثالثة التي مرت بها العلاقات الانكليزية–الفرنسية ، ومرت بها كذلك العلاقات بين المانيا والحلفاء جميعاً فهي تلك التي

نشأت عن التعويضات التي سنتناولها الآن بالتفصيل .

التعويضات

كان الرأي العام الديمقراطي في كثير من البلدان قد اعرب عن رغبته في طرح « التعويضات الحربية » جانباً .

واكتفت الحكومات الحليفة في معاهدة فرساي بحصر مطالبها من المانيا في « التعويض عن جميع الاضرار التي لحقت بسكان الدول المتحالفة الكبرى والمؤتلفة وبممتلكاتهم » . وحتى هذا التعويض لم تكن المانيا قادرة على دفعه لأن مواردها ليست كافية. وتختلف معاهدة فرساي عن سائر معاهدات الصلح المعقودة من قبل فيما يتعلق بالتعويضات الحربية في ان المبلغ المطلوب من الدول المغلوبة على امرها لم تحدده الدول المنتصرة في المعاهدة ، انما تُرك تعيينه للجنة حليفة أُطلق عليها اسم «لجنة التعويضات» لتحديد المبلغ المطلوب من المانيا والطريقة التي يُدفع بها . وقد أُرغمت المانيا على دفع مبلغ مليار ليرة استرلينية على الحساب ريثما يتم التقدير في اول ايار عام ١٩٢١ . وكان من المظنون ان الاقساط ستُدفع على مدى ثلاثين سنة .

وكان الحلفاء في أثناء تبادل المذكرات بينهم وبين البعثة الألمانية قبل عقد صلح فرساي على استعداد لأن يعتبروا اي مبلغ من المال يدفعه الألمان كتسوية لجميع ما يطلب دفعه . وقد قضى الحلفاء والألمان طيلة العام ١٩٢٠ يدرسون الطريقة التي يمكن فيها إجراء مثل هذا الامر ، والتعويضات النوعية (واهمها الفحم الحجري) التي تستطيع المانيا ان تقدمها بدل المليار ليرة

استرلينية . وعُقد في تموز من السنة نفسها مؤتمر حضره كل من المستشار الالماني ووزير الخارجية ووزراء الدول الحليفة لبحث هذا المشروع . وقد توصلوا إلى تحديد كميات الفحم الحجري التي سيجري تسليمها للحلفاء في الاشهر الستة المقبلة ، كما توصلوا الى توزيع التعويضات بينهم ، فتقرر منح فرنسا ٥٢ في المئة من المجموع ، والامبراطورية البريطانية ٢٢ في المئة ، وايطاليا ١٠ في المئة ، وبلجيكا ٨ في المئة ، وما تبقّى يقسم بين الدول الصغيرة التي حاربت في صفوف الحلفاء الكبار . أما بلجيكا فستكون لها الأولوية ، فتقبض مبلغ المئة مليون ليرة استرلينية الأولى نظراً للخراب الذي لحقها ، والمصائب التي نزلت بها .

ولم تتفق وجهات النظر الحليفة والالمانية على المبلغ الذي يمكن ان تدفعه المانيا حالاً ، وقبل ان تقرر لجنة التعويضات الفصل في الموضوع . ولما عجزت المانيا عن دفع التعويضات التمهيدية ، ولم تنفّذ شروط نزع السلاح ، احتلت قوات الحلفاء في آذار ١٩٢١ ثلاث مدن المانية شرقي نهر الراين هي دوسلدورف ، ودويزبورغ ، وروهرورت .

وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه حددت لجنة التعويضات المبلغ المطلوب من المانيا بستة مليارات وستمئة مليون جنيه استرليني . غير ان بعض الاوساط الحليفة اخذ يفكر في الموضوع جدياً ، فتبيّن له ان من المستبعد جداً ان تتمكن المانيا من دفع جزء كبير من هذا المبلغ . ولما لم يكن في وسع الحكومات الحليفة الرجوع عن قرارها بشأن التعويضات فانها قسمت هذا الدين ثلاثة اقسام لسندات من ثلاث فئات : فئة « أ » ، وفئة « ب » ، وفئة

« ج » . أما السندات من فئة « ج » وقيمتها أربعة مليارات ليرة استرلينية فتبقى في حوزة لجنة التعويضات حتى تبرهن ألمانيا عن استعدادها للدفع . وهكذا صُفّي امر ثلثي الدين الألماني . ووضع الحلفاء للباقي « منهاجاً للدفع » تدفع ألمانيا بموجبه مئة مليون جنيه استرليني سنوياً يضاف اليها خمسة وعشرون في المئة من قيمة صادراتها . وأُرسل هذا المنهاج الى الحكومة الألمانية مرفقاً بمذكرة تنذر باحتلال قوات الحلفاء لوادي الرور ، الوسط الصناعي العظيم ، إذا لم تقبل الحكومة الالمانية بالتسوية قبل الثاني عشر من أيار . وحوض الرور أهم من أن يُعرّف ، فهو مقرّ الصناعة الالمانية ، ومنه تستخرج اكثر من ثمانين في المئة من فحمها الحجري ، وحديدها الخام ، وفولاذها . وحدثت أزمة وزارية يومئذ ، إلا ان مطالب الحلفاء قبلت جميعاً في الحادي عشر من أيار .

وعملاً بالمنهاج دفعت ألمانيا في آب من السنة نفسها القسط الاول وقدره خمسون ليرة استرلينية . وقد كان ذلك آخر الاقساط التي دفعتها نقداً طوال ثلاث سنوات . وسرعان ما وجدت ألمانيا نفسها تتخبط في براثن أزمة اقتصادية ومالية هائلة . فقد تدهورت قيمة المارك في منتصف العام ١٩٢٠ تدهوراً ينذر بالكارثة ، فأصبحت الليرة الانكليزية تساوي مئتين وخمسين ماركا ألمانياً بعد ان كانت تساوي خمسة وعشرين فقط . وظلت هذه قيمة المارك مدة قصيرة من الزمن بفضل المضاربين الاجانب الذين لم يتوقعوا لحظة واحدة إمكان تدهور المارك اكثر من ذلك قائلين ان قيمته لن تلبث ان تعود الى ما كانت عليه قبلاً . غير ان

صيف العام ١٩٢١ شهد تدهوراً آخر بعد ان عجزت ألمانيا عن دفع ما يتوجب عليها حسب المنهاج المقرر لافتقارها الى العملة الاجنبية . ففي تشرين الثاني صارت الاسترلينية تساوي الف مارك . ولم يأت صيف العام التالي حتى أخذ النقد الالماني يتدهور بسرعة عجيبة تنذر بالويل والخطر . عندئذ اعترف الخبراء الماليون في مختلف أنحاء العالم بعجز ألمانيا عن تأدية التعويضات نقداً . فالماركات لم يبق لها أية قيمة ، والحكومة الالمانية لا سبيل لها الى شراء نقد اجنبي حتى ولو كانت تريد ذلك لمواصلة دفع ديونها للحلفاء . لهذا ارتأت الحكومة البريطانية إعلان الموراتوريوم مدة سنتين (اي توقف ألمانيا عن دفع ديونها طيلة هذه المدة) . غير ان فرنسا لم توافق على هذه السياسة التي تخوّل المدين التهرب من الدفع . وحلّ شهر كانون الاول من العام ١٩٢٢ فلم تستطع ألمانيا الوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بدفع التعويضات النوعية ، فاجتمعت على الاثر اللجنة الحليفة المختصة وقررت بأكثرية الاصوات (خالفت بريطانيا العظمى) ان ألمانيا توقفت عن الدفع . وقد نصت معاهدة الصلح على انه « يحق للحلفاء اتخاذ الاجراءات اللازمة في حال توقف المانيا الاختياري عن دفع ديونها ، وهي اجراءات تتفق عليها الحكومات الحليفة فيما بينها » .

وهكذا فُتح الطريق واسعاً امام الفرنسيين لكي ينهجوا السياسة التي ملكت عليهم البابهم . ففي الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٢٣ احتلت القوات الفرنسية والبلجيكية حوض الرور بعد ان حاولت باريس وبروكسل عبثاً حمل بريطانيا على التعاون معهما او تأييدهما . ووجدت الحكومة الالمانية نفسها تجاه الأمر

الواقع فأعلنت المقاومة السلبية والعصيان المدني . فلم يُسمح للالمان بالتعاون بأي شكل من الاشكال مع الغزاة المحتلين ، وتوقفت الحكومة الالمانية عن دفع جميع التعويضات النقدية والنوعية . وردّ الفرنسيون من جانبهم على هذه المقاطعة بمقاطعة شديدة ، فوضعوا حداً فاصلاً بين الاراضي الالمانية المحتلة والاراضي غير المحتلة ، ولم يسمحوا بمرور شيء من هذه الى تلك . وقد طرد الفرنسيون في الاراضي التي يقيمون فيها وسجنوا جميع الموظفين الالمان الذين لم يتعاونوا واياهم ، وألفوا منظمة مهمتها استيفاء قسم من التعويضات من انتاج الصناعات في الرور .

اعتبرت الحكومة البريطانية عمل فرنسا وبلجيكا مخالفة لنصوص معاهدة فرساي وتدبيراً عقيماً . وتوترت العلاقات بين فرنسا وانكلترا ، كما تأزمت الحالة في منطقة الراين . ولما كانت جميع مقررات اللجنة الحليفة العليا قد اتخذت باكثرية الاصوات باستثناء صوت بريطانيا ، فإن السلطات البريطانية رفضت ان تطبقها في منطقة احتلالها لأنها جميعاً تتفرع عن مشكلة احتلال الرور .

شل الاحتلال الفرنسي – البلجيكي اقتصاديات المانيا . وكانت المقادير التي تسلمها الفرنسيون من الفحم الحجري والحديد غير كافية لتغطية نفقات الاحتلال الجديد ، كما جر ذلك الى افلاس الخزينة الالمانية التام . فقد اصبحت الليرة الاسترلينية عشية الاحتلال المذكور تساوي خمسة وثلاثين ألف مارك . وكانت قيمة المارك في العام ١٩٢٣ تتدهور تدهوراً سريعاً فيفقد نصف قيمته في اغلب الاحيان بين ليلة وضحاها . حتى صار في وسع الاجنبي ان يعيش عيشة بذخ وترف ويتجول في مختلف انحاء المانيا ببضعة شلنات .

ولم تول السنة ١٩٢٣ حتى كانت الليرة الانكليزية تساوي خمسين الف مارك .

وليس من شك في أن التدهور الأصلي في قيمة المارك كانت اسبابه عوامل لم يكن للحكومة الالمانية يد فيها ،أهمها الفوضى الاقتصادية بسبب الحرب ، ومطالب الحلفاء الجائرة المتعددة . ولما تفاقمت حالة البلاد الاقتصادية قطعت السلطات كل أمل من اصلاحها ووقفت مكتوفة اليدين عاجزة عن بذل اي جهد . وقد زاد الطين بلة ديون التعويضات غير المحددة . وكانت السلطات الالمانية تنظر الى تدهور المارك السريع نظرة رضى لأنه سيذهب بجميع آمال الحلفاء المعلقة على التعويضات . وبدأت في المانيا في ذلك الوقت ازمة تضخم نقدي حادة ، فراحت الحكومة تطبع الاوراق النقدية وتصدرها دون ما رادع او وازع وغايتها تأمين متطلبات الخزينة .

كان التضخم المالي في نظر الكثيرين كارثة أشد من كارثة معاهدة فرساي ، اذ لم يبق شيء ذو قيمة مالية في طول البلاد وعرضها . ونفدت الاموال المدّخرة، فكانت الطبقة المتوسطة هي الطبقة التي اصابتها الصدمة العنيفة في الصميم . أما الارستقراطيون فانهم ، مع خسارتهم الباهظة ، ظلوا يحتفظون باملاكهم وبيوتهم وبما تبقّى في مستودعاتهم من البضائع والمواد على اختلافها ، كما استطاع عدد قليل من الصناعيين والمضاربين جمع ثروات طائلة من جراء هذا التضخم الفظيع . بقيت طبقة العمال التي لم تخسر شيئاً لأنها لا تملك شيئاً، فهي تقبض المال لقاء اتعابها لتنفقه للتو والساعة. فاصابت الخسارة الفادحة ، كما اسلفنا ، الطبقة المتوسطة التي كان لها

بعض الأموال المودعة في المصارف . وكانت النتيجة ان هبطت هذه الطبقة الى مستوى البروليتاريا ، فتبرّم بها العمال وابغضوها كما ابغضوا اليهود الذين اكثروا من المضاربات ، وأفادوا من التضخم .

من هذه الطبقة الناقمة التي ذلّت بعد عزّ ، واصبحت على الحضيض لا تملك شروى نقير عبّأ الحزب الاشتراكي الوطني (النازي) معظم افراده . فقد كانت التربة الخصبة التي نبتت فيها بذور النازية .

كان احتلال الروز الذي أتم انهيار المانيا نقطة تحوّل في تاريخ اوروبا بعد الحرب . ففي ايلول من العام ١٩٢٣ انهارت مقاومة الالمان السلبية ، وتربعت في دست الحكم وزارة جديدة يرأسها غوستاف شتريزمان ويدير دفة الشؤون الخارجية في وقت معاً . ويعود اليه الفضل في وضع حد لهذه المقاومة غير المجدية . غير أن التراجع الألماني لم يفد الحلفاء شيئاً لأنه لم يفضّ مشكلتهم . فعلى الألمان ان يثبّتوا نقدهم قبل ان يفكر الحلفاء في استيفاء ديون التعويضات . وقد اتفقت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وايطاليا على تعيين لجنة « خبراء » تكون مهمتها ايجاد الوسائل اللازمة لترتيب البيت المالي الألماني من وجهة اقتصادية لا علاقة للسياسة بها . وكان الخبير الأميركي ، الجنرال دوز ، رئيس اللجنة التي عُرفت فيما بعد بـ « لجنة دوز » وقد بدأت اعمالها في باريس في كانون الثاني عام ١٩٢٤ .

كان تعيين غوستاف شتريزمان وزيراً لخارجية المانيا (فقد ترك رئاسة الوزارة وتفرّغ للشؤون الخارجية)، وتعيين لجنة دوز

حدثين هامين من ثلاثة أحداث هي فاتحة عهد جديد في السياسة الدولية . اما الحدث الثالث فقد جرى في فرنسا حيث وقف الشعب اخيراً على جسامة الخطأ في احتلال الرور . وأدرك أن افلاس المانيا يعني إفلاس سياسة « الضمانات المثمرة » . وكانت فرنسا على ابواب ازمة مالية، وفي حاجة إلى دفعات إضافية على حساب التعويضات ولكن بطريقة غير الطريقة التي استُعملت حتى ذلك الحين . وجرت الانتخابات العامة في ايار من العام ١٩٢٤ ففازت احزاب اليسار فوزاً مبيناً ، وسقطت وزارة بوانكاريه وقامت مكانها وزارة راديكالية برئاسة ادوار هريو . وبهذا الحدث خُتمت الجولة الأولى التي حاولت فيها الدول اقرار السلام بالقوة في عالم ما بعد الحرب . غير أن بعض الفرنسيين أسفوا لذهاب بوانكاريه من الحكومة وذهاب سياسة تنفيذ نصوص معاهدة الصلح مهما كلف الأمر بذهابه . ومهما يكن من الأمر فان البلاد اعترفت من أقصاها إلى اقصاها بان هذه السياسة فشلت فشلاً ذريعاً ، وانها كانت كفيلة بتعكير صفو العلاقات البريطانية ـ الفرنسية لو لم يطرأ هذا التعديل على حكومة باريس .

الفصل الثالث

مستودع البارود في اوروبا

•

في الوقت الذي كان فيه النزاع الناشب بين فرنسا والمانيا يحتل وسط المسرح الاوروبي ، كانت تدور منازعات اخرى على جانبيّ هذا المسرح لم تكن لها اية علاقة بالنزاع الرئيسي . ويمكن وضع هذه المنازعات تحت ثلاثة عناوين : دول حوض الدانوب ، وايطاليا ، وروسيا السوفياتية .

دول حوض الدانوب

كانت اوروبا الوسطى،ويطلق عليها ايضاً اسم حوض الدانوب الاوسط ، مقرّ الامبراطورية النمسوية – المجرية بسكانها البالغ عددهم خمسة وخمسين مليوناً ، تفصلها عن البحر الاسود الدولة الرومانية الصغيرة. ووضعت الحرب اوزارها فاذا بحوض الدانوب تحتله خمس دول هي يوغوسلافيا، ورومانيا ، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر ، والنمسا ، مما أدى الى تعدد الحواجز الجمركية وشل الحياة الاقتصادية مدة غير قصيرة من الزمن .

ولم ينقذ دول التحالف الصغير (يوغوسلافيا ورومانيا

وتشيكوسلوفاكيا) من هـذه الفوضى الاقتصادية في الفترة المنقضية بين ١٩٢٠ و ١٩٢٤ إلا تبنّي فرنسا هذا التحالف وحمايتها لدوله. وبفضل السلاح الفرنسي والقروض المالية الفرنسية استطاعت الدول الثلاث ان تحافظ على قوتها وغناها، وتردّ عنها غائلة الظروف السيئة . وقد تكلمنا عن هذه الدول في الفصل الاول : بقي ان نعرض للنمسا والمجر ببعض التفصيل ، وهما الدولتان الدانوبيتان العدوتان السابقتان .

كان استمرار الجمهورية النمسوية مستحيلاً منذ البدء لغرابة تركيبها . فهي تفتقر الى الوحدة القومية والى الشعور القومي اللذين يبعثان الحياة في جسم الدول . فقد كانت تتألف من سكان الامبراطورية النمسوية القديمة الناطقة بالالمانية . ولكن هؤلاء الالمان الذين كانوا من رعايا آل هابسبورغ المخلصين طيلة الوقت التي كانت فيه فيينا عاصمة امبراطورية عائلة هابسبورغ المالكة لم ترقهم رؤية النمسا الالمانية دولة صغيرة مستقلة . وقسمت الجمهورية الجديدة قسمين : العاصمة التي تضم ثلث سكان البلاد وجلهم من الاشتراكيين المعادين للكنيسة ، والارياف وسكانها من انصار الكنيسة المتعصبين ، باستثناء بعض المدن التي ارادت ان تنسج على منوال العاصمة فيينا . أما قوة النمسا فتكمن في رغبة أهلها في الانضمام الى المانيا، هذه الرغبة التي اظهرتها اكثر من مرة استفتاءات عامة غير رسمية .

ولما كان الحلفاء ضد مشروع اتحاد النمسا والمانيا (الانشلوس) فقد كان من الضروري أن يبذلوا قصاراهم لحمل النمسا على الاحتفاظ باستقلالها وتزيين حياة الاستقلال والحرية لها . وعلى هذا

اصبحت النمسا قبلة انظار الحكومات الحليفة التي راحت تمدها بكل المساعدات الممكنة للحؤول دون ارتمائها في احضان المانيا. من ذلك ان الحلفاء عينوا لجنة دولية للانعاش والترفيه دُعي للانضمام اليها مندوبون عن الدول المحايدة، كما طُرحت مسألة التعويضات الحربية التي فرضتها عليها معاهدة سان جرمان جانباً. وقد تسلمت الحكومة النمسوية بين العام ١٩١٩ والعام ١٩٢١ مبلغ خمسة وعشرين مليون ليرة انكليزية باسم «اعتمادات مالية للانعاش». وما عتم الامر ان حوّل الحلفاء المشكلة الى عصبة الامم. وبعد ان ساهمت كل من بريطانيا العظمى، وفرنسا، وبلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا في مدّ النمسا بالاعتمادات المالية، طلعت اللجنة المالية في عصبة الامم بمشروع يقضي بانشاء النمسا وتعميرها، وتثبيت نقدها، وعقد قرض دولي لها. وقد وافقت الحكومة النمسوية في تشرين الاول من العام ١٩٢٢ على هذا المشروع. وتعهدت، بموجب البروتوكول المرفق بالقرض، ومعاهدة سان جرمان، بان تحافظ على استقلالها السياسي فلا تعقد مع أية دولة اتفاقات اقتصادية من شأنها المساس بهذا الاستقلال. وفي ربيع عام ١٩٢٣ عُقد قرض نمسوي قيمته الاسمية ثلاثون مليون ليرة استرلينية وطُرح في عشرة بلدان. وقد ضمنته بريطانيا العظمى، وفرنسا، وايطاليا، وتشيكوسلوفاكيا، وبعض الدول المحايدة، فكان الاكتتاب في جميع البلدان اكثر من القيمة. وحل هذا النجاح المشكلة النمسوية لبضع سنوات، كما كان ذلك مقدمة لعقد قروض اخرى في سائر البلدان الاوروبية تحت اشراف عصبة الامم.

كانت حالة المجر افضل نوعاً من حالة النمسا. فقد خسرت

تصف عدد السكان الذين كانوا يعيشون فيها قبل الحرب كما أضاعت اكثر من نصف اراضيها . إلا ان هذه الخسارة كانت من جهة مصدر قوة للدولة الجديدة ، إذ ان الرعايا الذين لم يكونوا راضين عن سياسة الامبراطورية العتيقة ، وبعض العناصر الغريبة ، اصبحوا جميعاً الآن خارج البلاد .

والمجر من الناحية الاقتصادية بلاد زراعية ، خصبة التربة ، غنية ، لا تكتظ مدنها بالسكان كما هي الحال في النمسا . اما من الناحية السياسية فقد كانت السلطة الحقيقية بين ايدي طبقة الملاكين الكبار والصغار التي تسيطر على الجيش والادارة . ويعيش الفلاحون عيشة ذل وعبودية تذكّر بفلاحي العصور الوسطى الاقطاعية . اما طبقة العمال التي تعيش في المدن فهي ضئيلة الشأن، صغيرة ، وغير منظمة . وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لخنق جميع الحركات الثورية في المهد منذ نشوب الثورة الشيوعية في العام ١٩١٩ عندما احتل بيلا كون العاصمة بودابست مدة خمسة اشهر .

ومنذ تسوية الصلح والمجر حانقة متذمرة كألمانيا بسبب ما فُرض عليها ، تنتهز الفرص لتعديل المعاهدات او قلبها رأساً على عقب ، مما جعل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا ، الدول الثلاث التي مُنحت بموجب معاهدة تريانون اجزاء من المجر، تعقد فيما بينها تحالفاً عُرف بالتحالف الصغير لرد غائلة المجر والمحافظة على السلامة المشتركة . ولكن التحالف الصغير كان يخشى خطراً آخر. فتنازل كارل الرابع ، آخر امراء سلالة هابسبورغ المالكة ، عن العرش في تشرين الثاني من العام ١٩١٨ لم يستأصل من نفوس

المجريين هذا الاخلاص التقليدي الذي يكنّه الشعب لمليكه . اما دستور المجر الجديد فقد كان ملكي الشكل ، وكان الوصي على العرش هو رئيس الدولة الاعلى ، الامر الذي يفتح الباب على مصراعيه لعودة الملكية في المستقبل . ودول التحالف الصغير تخشى عودة آل هابسبورغ الى المجر ، لعلمها ان سكان مقاطعات سلوفاكيا ، وترانسلفانيا ، وكرواتيا ، هذه البقاع التي فصلتها التسوية عن جسم المجر ، لا يزالون يحتفظون في اعماقهم بالاخلاص والوفاء لآل هابسبورغ بالرغم من كرههم لحكامهم المجريين السابقين .

اما مخاوف التحالف الصغير فتبررها محاولة الامير كارل الرابع استعادة العرش المجري مرتين متعاقبتين في العام ١٩٢١ . فكان في كل مرة يغادر منزله في سويسرا ويأتي الى المجر خلسة ظناً منه ان الشعب سيهبّ دفعة واحدة للترحيب به ملكاً . غير ان الحكومة المجرية لم تكن على استعداد لاغضاب التحالف الصغير إكراماً للملكية . ففي المرة الاولى نصحت الحكومة الأمير كارل بمغادرة البلاد كما دخلها دون ما ضجة وعدم العودة اليها ثانية . وفي المرة التالية قبضت عليه وسلمته الى الحلفاء الذين نفوه الى مادیرا حيث فرضت عليه الاقامة الجبرية الى آخر ايامه . وأجبرت الحكومة المجرية على استصدار قانون يقضي بالحؤول دون آل هابسبورغ والعرش المجري الى الابد . ولم تمض ستة اشهر على إقامة كارل في مادیرا حتى توفي تاركاً صبياً في التاسعة من عمره هو الارشيدوق اوتو . فتنفّس التحالف الصغير الصعداء وأيقن الجميع ان اوروبا الوسطى ستنعم بالراحة والدعة سنين عدة بعد ان ابتعد خطر آل

حوض البحر الأبيض المتوسط

هابسبورغ .

واتسع المجال الآن لتنظيم مالية المجر ، فعقدت العصبة قرضاً إعانةً لها بعد ما جرّته عليها الحرب والثورات المختلفة من المصائب والأهوال . وفي العام ١٩٢٣ وضعت اللجنة المالية في عصبة الأمم مشروعاً للانشاء والتعمير . وفي الربيع من السنة نفسها عُقد قرض مالي بقيمة اثني عشر مليون ليرة استرلينية وطُرح في ثمانية بلدان اوروبية . ولكن هذا القرض كان يختلف عن القرض النمسوي بان الضمانة الوحيدة له لم تكن دولية بل كانت تقوم على الثقة بالحكومة المجرية نفسها .

ايطاليا

كانت ايطاليا إحدى الدول المتحالفة التي فرضت بنود الصلح ، ولكنها كاليابان لم تستطع إشباع نهمها ، مما جعل الساسة يضعونها مع اليابان والدول العدوة سابقاً في لائحة الأمم « المتذمرة المشاغبة » ، وهذه بعض أسباب التذمر .

لا يخفى ان ايطاليا، كالمانيا ، لم تصل إلى شكلها السياسي الحالي إلا في العام ١٨٧٠ . فقد كان شبه الجزيرة الايطالية العام ١٨٤٨ يتألف من ثماني دويلات مختلفة ، وكانت الوحدة الايطالية حلماً أو فكرة تجول في مخيلات المتحمسين . فهي إذن ، من حيث كيانها كأمة ، لا تزال في إبان صباها ، بما في هذا الطور من نزوع إلى المغامرة وطيش ونزق . فهي تذكر أنها كسبت وحدتها بالحرب ، فلا تفتأ تنظر إلى الحرب وتتوق إلى ركوب مركبها الخشن كلما عنّ لها بسط نفوذها وتوسيع رقعة أراضيها . فاذا سأل اليوم

سائل :لمَ قصّرت ايطاليا في الاخلاص لعصبة الأمم كسائر الدول الكبرى ؟ (هذا إذا كانت الدول الكبرى قد أخلصت لها حقاً) كان الجواب ان عصبة الأمم لو وُجدت في القرن التاسع عشر ، وتقيدت ايطاليا بميثاقها ، لكان من المتعذر عليها أن تصبح دولة حرة مستقلة، ولظلت منقسمة إلى ولايات صغيرة مستضعفة لا حول لها ولا طول .

ودخلت ايطاليا الحرب عام ١٩١٥ إلى جانب الحلفاء وضد الدول الوسطى فقبضت ، بموجب معاهدة لندن السرية ، ثمن ذلك، إذ تقرر ضم أراضي نمسوية اليهـــا في التسوية التي تعقب الحرب ، كالتيرول الجنوبي (ويقطنه شعب الماني) ، وتريستا وما جاورها من الأرض ،والساحل الدلماسي (وأغلبية سكانها ، باستثناء تريستا ، سلافية) . وكانت هذه المساومة ، كما هو معلوم ، تناقض مبـدأ حرية تقرير المصير الذي أعلنه الرئيس ويلسون الأميركي ووافق عليه الحلفاء جميعاً في العام ١٩١٨ وقرروا اتخاذه كأساس للصلح . ورفض ويلسون الاعتراف بمعاهدة لندن السرية . فوقفت بريطانيا العظمى وفرنسا في حيص بيص من أمرهما ، فأمامها أحد طريقين لا ثالث لهما : فاما أن يخلصا الاخلاص التام للمبادىء الويلسونية، وإما أن يخلصا لتوقيعهما. وفي مؤتمر الصلح اضطر الرئيس ويلسون للتراجع أمام زملائه بشأن التيرول الجنوبي حيث كانت المساومة على حساب دولة عدوة . غير أنه تشدد عندما جاء دور الأراضي التي تطالب بها كل من ايطاليا ويوغوسلافيا الجديدة . فقد خسرت ايطاليا قضيتها بمطالبتها بميناء فيومي الذي لا تنص عليـــه معاهدة لندن . فلما رُفض طلبها في باريس ١٩١٩ ، قام جيش ايطالي غير

رسمي بقيادة الشاعر دانتزيو بغزو فيومي والاستيلاء عليها دون ان تبدر من الحكومة الايطالية بادرة تدل على انها تشجب هذا العمل العدائي الظاهر . وفي مستهل العام التالي غسل الحلفاء أيديهم من مشاكل الحدود كلها ، وتركوا يوغوسلافيا وايطاليا تسويان فيما بينهما جميع مشاكلهما . وفتح باب المفاوضات بين البلدين وطال عليها الأمر ومرت خلال مراحل عدة دون الوصول إلى نتيجة حاسمة أو حل يرضى عنه الفريقان . وكانت فرنسا تسند مطالب يوغوسلافيا وتؤيدها مما جر عليها عداوة ايطاليا . غير ان التسوية النهائية جاءت في العام ١٩٢٤ ، فتنازلت ايطاليا ليوغوسلافيا عن الساحل الدلماسي كله باستثناء ميناء زارا ، ولكنها ربحت في سائر الأنحاء أكثر مما وُعِدت به في معاهدة لندن كما ضمت اليها فيومي .

ولم يكد بعض المشاكل يسوّى بين ايطاليا ويوغوسلافيا وتعود المياه الى مجاريها حتى ذر الخلاف قرنه بينهما بشأن المشكلة الالبانية . ذلك بان البانيا قد أعترف لها بالاستقلال التام كدولة سنة ١٩١٣ ، فلما نشبت الحرب الكبرى وقعت البلاد فريسة فوضى كاملة . وعقدت معاهدة لندن فوُعدت ايطاليا بضم ميناء فالونا وبادارة شؤون البانيا الخارجية . ووضع النزاع العالمي أوزاره تاركاً القوات الايطالية تحتل جميع انحاء البانيا . ولم تنسحب هذه القوات إلا في العام ١٩٢٠ بعد ان تعذّر على الحكومة الايطالية إبقاء جنودها في البانيا للمعارضة الشديدة التي لاقتها من جانب الالبانيين انفسهم واليوغوسلافيين الذين رأوا في وجود جيش ايطالي على ساحل الادرياتيكي الشرقي خطراً يتهدد سلامتهم . وعندها انضمت البانيا الى عصبة الامم كدولة مستقلة ذات سيادة

قوميـــة .

وثمة مشكلة ثالثة دقيقة وكثيرة التعقيد . فقد طلبت ايطاليا من الحلفاء الاعتراف بمركزها الخاص في الشؤون الالبانية مقابل تخليها عن « حقوقهـــا » المدرجة في معاهدة لندن . فاجتمع في باريس في تشرين الثاني من العام ١٩٢١ مؤتمر السفراء الذي حل محل مجلس الحلفاء الأعلى وقرر ان يعمد ممثلو الحكومات البريطانية والفرنسية واليابانية في عصبـــة الأمم الى الاقتراح بان تكون المحافظة على استقلال ألبانيا ملقاة على عاتق ايطاليا في حال تهديد هذا الاستقلال . والواقـع ان هذا القرار كان سخيفاً لأن الدولة الوحيدة التي يمكن ان تهدد استقلال ألبانيا هي ايطاليا نفسها . غير ان ايطاليا فهمته على انه يثبّت حقها في التدخل بالشؤون الالبانية من دون سائر الدول . وكان هذا المطلب مصدر اضطراب وتذمر في يوغوسلافيا .

وثمة مادة ثالثة من مواد معاهدة لندن السرية زادت في تذمر ايطاليا، وزادت اعتقادها رسوخاً بأن الحلفاء « ظلموها » ولم يبروا بوعودهم لها . فقد نصت المادة على ان ايطاليا يجب ان تنال «تعويضاً عادلاً » بتعديـل حدود مستعمراتها الافريقية وحدود مستعمرات بريطانيا وفرنسا المتاخمة تعديلاً يكون في مصلحتها في حال توسع هاتين الدولتين في ممتلكاتهما الافريقية عـــلى حساب المانيا . ولا يخفى ان هذا الوعد مبهم ومطاط يحتمل اكثر من تأويـل . ولم يصـل البريطانيون والطليان الى اتفـاق إلا في العام ١٩٢٤ ، وتم تنازل البريطانيين عن مقاطعة جوبالاند، من اعمال كينيا، الى ايطاليا وضمها الى الصومال الايطالي تنفيذاً للوعود المقطوعة لايطاليا . غير

ان الاتفاق بين فرنسا وايطاليا كان كما يظهر صعباً الى حد ما. فتخطيط الحدود في ١٩١٩ لم يرض ايطاليا ولم يشبع نهمها وهي التي تتمسك بحرفية المادة المذكورة من معاهدة لندن. وظل التذمر الايطالي مستمراً حتى عام ١٩٣٥، فزاد في تسميم جو العلاقات الفرنسية ـ الايطالية.

وفي تشرين الاول العام ١٩٢٢، وبينما كانت مشكلة الحدود الايطالية ـ اليوغوسلافية لا تزال قائمة، جرى تبدل هام في شكل الحكم في ايطاليا. ذلك لأن النظام الديمقراطي الذي لم يستطع قمع الفوضى الداخلية واحلال الأمن محلها، قد قلبه الحزب الفاشيستي، فاصبحت البلاد دولة دكتاتورية زعيمها السنيور بنيتو موسوليني. وكان لهذا الانقلاب تأثير دولي ذو شقين: احدهما ان هذا الانتقال من حظيرة الديمقراطية الى حظيرة الدكتاتورية قد قلدته دول اوروبية عدة كانت اسبانيا على رأسها، والآخران وصول السنيور موسوليني (الدوتشي) الى دست الحكم معناه سياسة ايطالية خارجية عدائية اكثر من اي وقت مضى. فقد تحوّل عدم الرضى الذي كانت تتميز به ايطاليا بعد ان اصبح الدوتشي حاكماً مطلقاً الى طموح، وبالتالي الى استثمار خلافات سائر الدول وارتباكها في مصلحة بلاده. وما عتم الأمر ان اعطى الدوتشي الدليل ساطعاً على نوع السياسة التي يود التمشي عليها. ففي آب من العام ١٩٢٣ قتل رجال العصابات اليونانية ممثل ايطاليا في اللجنة المكلفة تحديد التخوم بين البانيا واليونان مع ثلاثة من معاونيه. وفي الحال اطلق الاسطول الايطالي نيرانه على جزيرة كورفو وذهبت قنابله بحياة الكثيرين من المدنيين، واحتل الجزيرة،

ومن ثم طالب السنيور موسوليني الحكومة اليونانية بالتعويض . وقد وافق على هذا الطلب مؤتمر السفراء في باريس . فشكت اليونان امرها الى عصبة الامم ومؤتمر السفراء وهي جد مرتابة في النتيجة لانها كانت وحدها في الميدان منذ سقوط فنيزيلوس .

وتشبث موسوليني برأيه وصرح بأنه لا يقر بحق العصبة في اصدار القرارات ، وقد شجعه في موقفه هذا انقسام السلطة بين العصبة ومؤتمر السفراء . وجرت مفاوضات اسفرت عن الوصول الى اتفاق يقضي على اليونان بدفع مبلغ قدره خمسون ألف لير ايطالي الى محكمة العدل الدولية العليا في لاهاي تحتفظ بها حتى تقرر المحكمة شرعية المطلب الايطالي . غير ان الحكومة الايطالية عادت فرفضت هذا الحل في آخر لحظة ، وارغم مؤتمر السفراء اليونان على دفع مبلغ التعويض مباشرة الى ايطاليا .

أما العبرة التي تستخلص من هذه الحوادث فهي ان الحكومات الحليفة لم تكن على استعداد لأن تخطو خطوة للوقوف في وجه دولة كبيرة تريد التوسع على حساب الدول الصغرى ، فلا تحاول الدفاع عن مصالح هذه الدول الصغرى بتطبيق نصوص ميثاق العصبة بغير ذلك من الوسائل .

الاتحاد السوفياتي

اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية هو الاسم الرسمي للبلاد التي كانت تُعرف سابقاً باسم روسيا . فقد ظلت رحى الحرب الأهلية في روسيا دائرة بين الحمر والبيض (والبيض هم المعادون للشيوعية) الذين جاءتهم مساعدة فعالة من البريطانيين والفرنسيين

واليابانيين (لمدة قصيرة) ، والاميركيين حتى العام ١٩٢٠. فظلت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والحلفاء يشوبها كثير من الفتور وانعدام الثقة . وكانت هذه العداوة طبيعية لا مناص منها. فالدول الاوروبية راحت تنظر إلى نفسها كدول مستقلة ذات سيادة قومية منذ عهد الاصلاح الديني في القرن الخامس عشر . وكانت سياسة بذر بذور الشقاق بين سكان احدى الدول في اثناء الحرب من الامور التي يمكن ايجاد مبرر لها . اما التمشي على هذه السياسة في وقت السلم فلا يبرره الواقع ، ويتنافى تماماً مع العلاقات الدولية العادية . الا ان النظرية السوفياتية لم تكن لتولي هذين المبدأين كبير عناية او اهتمام . فقد كانت تنظر الى الدولة كشكل انتقالي لنظام سياسي لا يتفق مع الفكرة الشيوعية . وعلى هذا يكون واجب كل شيوعي مخلص نشر الثورة التي نجحت في روسيا في سائر أنحاء المعمور . ولما كان زعماء الثورة الشيوعيون قد رأوا ان توطيد اركان الحكم الجديد لن يتم قبل ان تُنسف دعائم النظام الرأسمالي في جميع البلدان ويحل محله النظام السوفياتي ، فان الشيوعيين تحمسوا اكثر فأكثر للمبدأ ، وزادهم ذلك اندفاعاً في أداء رسالتهم على أكمل وجه .

وقد قضت الضرورة باقامة علاقات بين الدول الرأسمالية والاتحاد السوفياتي . كانت الحكومة الشيوعية تسعى الى إنشاء شبكة من العلاقات مع جيرانها وسائر دول العالم ، في حين كانت الاممية الشيوعية (وتُعرف بالكومنترن) ومقرها موسكو، تعمل بواسطة فروعها في مختلف الانحاء على نسف الاوضاع الرأسمالية . غير ان هذه السياسة السوفياتية المزدوجة أوقعت السلطات الروسية

في مشاكل عدة معقدة في معاملاتها مع الدول الاجنبية طيلة هذه الفترة ، فترة التنفيذ (١٩٢٠–١٩٢٤) .

استطاع الاتحاد السوفياتي بادىء ذي بدء انشاء علاقات دبلوماسية رسمية مع جيرانه الصغار . فقد تجلى اخلاص الحكومة الروسية باجلى معانيه في استعدادها للاعتراف بالدول الحديثة التي انفصلت عن روسيا . ففي العام ١٩٢٠ عقدت معاهدات صلح مع فنلندا (وكانت دوقية كبرى تابعة للامبراطورية القيصرية ولكنها تتمتع باستقلال نوعي) ومع استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، ومع بولونيا . أما مصير الولايات القفقاسية وهي جيورجيا، وأذربيجان، وارمينيا ، فلم يكن كمصير الدول المذكورة . فان اذربيجان وارمينيا لم تكن لهما أدنى مظاهر الاستقلال كما كان لجيورجيا مثلًا . فقد تقرر مصيرها بعد انسحاب القوات الحليفة منها وكانت تحميها وتحمي كيانها الدولي الذي اصبح لها في السنة الاخيرة للحرب ، فضمتها روسيا الى اراضيها . ووافى العام ١٩٢١ فاذا بروسيا السوفياتية تعقد معاهدات صداقة مع تركيا وايران وافغانستان . وكانت المعاهدتان مع الدولتين الاخيرتين تستهدفان تشجيع روح المقاومة للنفوذ البريطاني في البلدين ، حتى خيّل للعالم ان التنافس البريطاني – الروسي الذي عرفه القرن التاسع عشر في آسيا سيتجدد فيكون له أسوأ العواقب وأوخمها .

اما الدول الكبرى فقد ظلت علاقاتها الرسمية مع الاتحاد السوفياتي منقطعة . غير انه لم يكن باستطاعة هذه الدول التغاضي عن امكانية ايجاد علاقات تجارية واقتصادية بينها وبين روسيا مع ان روسيا السوفياتية رفضت الاعتراف بديون روسيا القيصرية .

وهكذا عقدت بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي اتفاقية تجارية أعقبها ذهاب « بعثة اقتصادية » الى موسكو . وحذت ايطاليا حذو انكلترا . ولم يكد يبزغ فجر العام التالي حتى كانت روسيا السوفياتية قد قُبلت في اسرة الامم ، وأصبح بالامكان دعوتها إلى حضور مؤتمر اقتصادي تعقده الدول الاوروبية ، بما فيها المانيا، في جنوى خلال ربيع العام ١٩٢٢ . وكان لويد جورج يأمل ان يتوسط في المؤتمر في عقد اتفاق بين الاتحاد السوفياتي وسائر الدول . غير ان هذه الآمال تلاشت بسبب موقف لجنتي فرنسا وبلجيكا من هذه الفكرة إذ اصرّتا على وجوب اعتراف السوفيات بديون روسيا القيصرية قبل فتح باب المفاوضات . وحدث ما لم يكن بالحسبان ، فقد اجتمعت اللجنتان الروسية والألمانية في رابالو بعد انعقاد مؤتمر جنوى باسبوع ،وهناك على الشاطىء الجميل، وعلى بضعة أميال من جنوى عقدت الدولتان معاهدة صداقة . فكان وقعها عظيماً مع ان بنودها لم تكن على جانب من الأهمية ، إذ أكسبت الاتحاد السوفياتي اعترافاً رسمياً له من جانب دولة كبيرة ، كما كانت محاولة واضحة تقوم بها المانيا لكسر النطاق الذي قيدتها به معاهدة فرساي . أما الحلفاء فقد امتعضوا لدى وقوفهم على هذا النبأ غير السار . وامتعاضهم معقول ، غير ان التبعة تقع على عاتقهم وحدهم لأنهم عاملوا كلاً من البلدين معاملة الاعلى للادنى، فلم يكن من الدولتين المنبوذتين إلا أن تصافحتا وسارتا جنباً الى جنب مدة تزيد على عشرة أعوام بفضل معاهدة رابالو .

وبعد ارفضاض مؤتمر جنوى بقليل سقطت حكومة لويد جورج ، فعزا بعضهم ذلك الى سياسة رئيس الوزارة التي سُميت

سياسة « مغازلة البولشفيك». وخلفت لويد جورج في الحكم وزارة محافظة رأت من الضروري اتباع سياسة الحزم والعزم . إلا ان ردّ الفعل الذي احدثته الحكومة العمالية التي خلفت المحافظين في شباط عام ١٩٢٤ كان عظيماً اذ اعترفت هذه الحكومة رسمياً بحكومة الاتحاد السوفياتي . وأعقب ذلك مفاوضات في لندن استمرت طيلة فصل الصيف ، الى ان عُقد اتفاق بين الممثلين الحمر والبريطانيين في آب يقضي بالغاء بعض مطالب الدولتين البارزة بروح التفاهم المشترك ، وبعقد قرض مضمون للحكومة السوفياتية.

في هذه الاثناء كانت معارضة المحافظين للعمال بشأن موقفهم من الاتحاد السوفياتي تزداد يوماً عن يوم وتنذرهم بالخسران . فقد تضمنت المعاهدة التجارية المعقودة بين حكومة بريطانيا وحكومة السوفيات في عام ١٩٢١ مادة تتعهد بها هذه بوقف جميع اعمال الدعاية الثورية في كل انحاء الامبراطورية البريطانية . ولم تقتنع الحكومتان المحافظة والعمالية بان الحكومة السوفياتية شيء والكومنترن شيء آخر ، وان نشاط الكومنترن لا يعني نقض تعهدات حكومة موسكو . وظل المحافظون يناوئون حكومة العمال طيلة صيف العام ١٩٢٤ ، ويلفتون نظرها الى الدعاية التي يبثها الكومنترن في اطراف الامبراطورية حتى طلعت على العالم ، عشية الانتخابات العامة في تشرين الاول من السنة نفسها ، جريدة محافظة برسالة ادّعت انها من زينوفييف ، رئيس الكومنترن ، وفيها يعطي جميع التفاصيل والتعليمات للشيوعيين الانكليز في سبيل نشر الدعاوة الشيوعية في بلادهم . وسارعت الحكومة السوفياتية الى تكذيب النبأ قائلة ان لا اساس لهذه الرسالة المزعومة

الملفقة . غير ان نشر الرسالة آتى ثماره ، ففاز المحافظون بفضلها باكثرية ساحقة . وقد ادى هذا الحادث ، وفوز المحافظين وعودتهم الى الحكم ، الى انهيار كل أمل في ابرام المعاهدة التي تمخضت عنها مباحثات الصيف في لندن . ومن ثم عادت العلاقات البريطانية — السوفياتية الى ما كانت عليه من قبل من التوتر دون ان تُقطع .

ولم يكن هذا التوتر حجر عثرة في سبيل الاتحاد السوفياتي في اواخر العام ١٩٢٤ . فسرعان ما جر اعتراف بريطانيا العظمى بروسيا الحمراء الى اعتراف ايطاليا ، وفرنسا ، واليابان ، وسائر الدول الاوروبية بها رسمياً . ولم يبقَ غير الولايات المتحدة التي رفضت ان تنشيء علاقات دبلوماسية مع الحكومة الروسية .

ومما لا ريب فيه ان سياسة روسيا تبدلت تبدلاً عظيماً بعد وفاة لينين في كانون الثاني من العام ١٩٢٤ . فقد وُضعت الثورة العالمية التي كان الزعماء الشيوعيون ينادون بها في اول الأمر على الرف . وشك سكان روسيا برسالة زينوفييف المزعومة . وفي العام التالي بدأ الخصام بين ستالين وتروتسكي فتنازعا الزعامة وقام بينهما خلاف حول الثورة العالمية . فتروتسكي يعتقد ان لا حياة للنظام الشيوعي في روسيا ما لم ترافقه الثورة العالمية . ولذا يجب ان تكون هذه الثورة شغل الساسة الروس الشاغل وهدف سياستهم الأول . أما ستالين فكان يقول باقامة صرح الاشتراكية في دولة واحدة . وكان طرد تروتسكي من الحزب الشيوعي في العام ١٩٢٧ دليلاً على فوز هذه السياسة وتقهقر نظرية الثورة العالمية التي كانت تسمم جوّ العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وسائر دول العالم الرأسمالية .

القسم الثاني

فترة الهدوء والسلام - عصبة الأمم

١٩٢٤ - ١٩٣٠

الفصل الرابع

أسس السلام

•

بدأت الفترة الثانية من فترات عالم ما بعد الحرب ، وهي فترة الهدوء ، بحل للمشكلتين العويصتين اللتين سببتا كثيراً من الاضطراب في الفترة الاولى وهما : مشكلة التعويضات ، ومشكلة السلامة الفرنسية . غير ان الحلين اللذين وضعا حداً للمشكلتين (١٩٢٤ – ١٩٢٥) وهما « مشروع دوز » ، وميثاق لوكارنو ، لم يكونا نهائيين . ومع ذلك فقد عدهما الجميع مناسبين ، وظلا كذلك مدة خمس سنوات .

مشروع دوز

في الحادي عشر من ايار ١٩٢٤ ، وهو تاريخ الانتخابات الفرنسية العامة التي خرج منها هريو رئيساً للوزارة في فرنسا ، رفعت لجنة دوز تقريرها الى لجنة التعويضات . وكان وزير خارجية المانيا وقتئذ الهر شتريزمان ، ذلك السياسي العظيم ، ذو النفوذ الواسع . أما في بريطانيا العظمى فقد كانت وزارة ماكدونالد العمالية ممسكة بزمام الحكم . هؤلاء الساسة الثلاثة عكفوا على العمل

على تسوية مشكلة التعويضات على اساس تقرير دوز .

كان شغل لجنة دوز الشاغل اول الأمر تنظيم مالية المانيا الذي بدونه يتعذر عليها دفع قسط واحد من التعويضات . ففي أواخر العام ١٩٢٣ فقد المارك الالماني كل ما تبقّى له من قيمة. فلم يكن من الحكومة الالمانية إلا ان اصدرت نقداً جديداً ذا طابع موقوت، اسمته ريتمارك، بمعدل عشرين ريتمارك لليرة الاسترلينية الواحدة . غير أن هذه العملة الالمانية الجديدة لا تكون ثابتة ما لم "تغط" باحتياطي من الذهب أو من الاعتمادات الاجنبية. فاقترحت لجنة دوز اصدار عملة جديدة بالنسبة نفسها (٢٠ وحدة لليرة الانكليزية) دعتها رايشمارك ، ويشرف على اصدارها مصرف خاص مستقل عن الحكومة الالمانية .

وبتنظيم المالية الالمانية وتثبيت نقدها رأت اللجنة انه صار بوسع المانيا ان تدفع للحلفاء، على حساب التعويضات، اقساطاً سنوية ، يكون القسط الاول منها خمسين مليون ليرة استرلينية ، وتأخذ بالارتفاع من السنة الخامسة فصاعداً حتى تبلغ الحد الاقصى وهو مئة وخمسة وعشرون مليوناً من الليرات الانكليزية. اما الضمانة لهذه المدفوعات فستكون على ثلاثة انواع : اسهم سكك حديد الدولة ، واسهم المؤسسات الصناعية الالمانية ، ودخل الضرائب ، والتعرفة الجمركية على الكحول والسكر والتبغ.

ولكي لا تؤدي هذه المدفوعات الى تشويش في القطع اقترحت لجنة دوز ان تكون هذه المدفوعات بالماركات الالمانية الجديدة ، وان تقع تبعة صرف هذه الماركات بعملة اجنبية على عاتق الحكومات الحليفة . ولكي يؤمّن الحلفاء على سير هذه التدابير

سيراً حسناً ، وفي صالحهم ، يحق للجنة التعويضات تعيين ممثلين للحكومات الحليفة في مجلس إدارة بنك الاصدار الالماني السالف الذكر ، وتعيين مفوضين عنها في ادارة « الدخل المراقب » والسكك الحديدية .

أما الشرطان الرئيسيان اللذان يجب أن يتوفرا لنجاح مشروع دوز فهما : طرح مسألة احتلال الرور جانباً واطلاق المانيا في الاشراف على اقتصادياتها ، ومنحها قرضاً مالياً قدره أربعون مليون جنيه استرليني ، فتجد فيه احتياطاً نقدياً ، ويساعدها في الوقت نفسه على دفع القسط الاول الذي يستحق قبل ان يتاح لها قطف ثمار المشروع .

وبعد محادثات تمهيدية بين ماكدونالد وهريو قدّم مشروع دوز الى المؤتمر الذي انعقد في لندن في تموز من العام نفسه ، وقد حضره شتريزمان . وساد مناقشاته جوّ من الودّ والوئام ، وقبل المؤتمرون المشروع برمته . وقد طلب الالمان الى الحلفاء وعداً بأن لا تطبّق العقوبات (وهم يذكرون احتلال الرور) بحقهم إلا عندما يتوقفون عمداً عن الدفع حسب ما جاء في مشروع دوز .

وفي تشرين الاول عُقد القرض المالي الذي وُعدت به المانيا في المشروع المذكور فكانت الاكتتابات اكثر من المطلوب باستثناء فرنسا حيث لم تساهم فيه إلا المصارف . وقد اكتتبت الولايات المتحدة الاميركية باكثر من نصف القيمة ، كما اكتتبت بريطانيا العظمى باكثر قليلاً من الربع . اما الباقي فقد ساهمت فيه كل من فرنسا ، وبلجيكا ، وايطاليا ، وسويسرا ، واسوج . ومما يجدر ذكره ان عصبة الامم لم تشرف على عقد هذا القرض كما اشرفت

على عقد القرضين السابقين اللذين مُنحا للنمسا والمجر . وهكذا لم يحلّ تشرين الثاني من تلك السنة حتى كان آخر جندي فرنسي وبلجيكي يغادر منطقة الرور منسحباً الى بلاده .

ولمشروع دوز حسنات عدة لا يجوز اغفالها او التقليل من اهميتها . فقد حصر مطالبه من المانيا في مبالغ تستطيع دفعها ، في ظروف ملائمة ، وفرّق بين مسألتي الدفع والقطع تاركاً مهمة تحويل الماركات الالمانية إلى عملة اجنبية للحلفاء ، واعطى الدائنين ضمانة بعض الدخل المحدد بعد ان كانت الضمانة مبهمة لا تتعدى ثروة المانيا العامة . وأهم ما تميز به المشروع انه نظر إلى مشكلة التعويضات نظره إلى أي دين تجاري لا دخل للسياسة فيه. ومقابل هذه الحسنات انطوى المشروع على مساوىء ونقاط ضعف عدة . من ذلك انه عيّن اقساطاً سنوية على المانيا ان تدفعها ولكنه لم يذكر شيئاً عن المدة التي يجب على المانيا ان تثابر فيها على الدفع ، كما انه لم يعيّن مبلغ الدين بكامله ، ذلك لان الحكومة الفرنسية لم تكن على استعداد، في ذلك الوقت ، لأن تعترف بتنازلها عن مبلغ ستة مليارات وستمئة مليون ليرة استرلينية الذي طُلب من المانيا كتعويضات بادىء ذي بدء .

وهكذا وجدت المانيا نفسها في الورطة عينها ، اذ ان كل ازدهار اقتصادي وانتعاش مالي فيها يؤدي حتماً الى زيادة في تعهداتها ، مما ادى إلى عدم الادخار لأن كل ما تدخره سيعود إلى خزائن الحلفاء . والذي زاد الطين بلة ان مشروع دوز فتح ابواباً مغلقة بعقده قرضاً مالياً لألمانيا الغرض منه مساعدتها لاستئناف دفع ديون التعويضات على اقساط سنوية . فقد اخذت البلديات الالمانية

الرئيسية والمؤسسات الصناعية تعقد قروضاً مالية ضخمة في الولايات المتحدة واحياناً في بريطانيا العظمى طيلة السنوات الخمس التي تلت مشروع دوز . وهكذا صار لدى المانيا كمية غير قليلة من العملة الأجنبية تمكنها من دفع الاقساط السنوية دون ان تمس ثروتها بشيء لأنها في الحقيقة كانت تدفع ديونها من الاموال الاميركية . وكانت مقدرتها على وفاء الدين تتوقف على « شعبية » قروضها في وول ستريت ، حي المال في الولايات المتحدة الاميركية .

ديون الحلفاء

وثمة مطالب أخرى تشابكت مع مشكلة التعويضات مع انها تختلف عنها في الأساس ، فكان مصيرها كمصير التعويضات على حد سواء . فقد أقرضت بريطانيا العظمى حلفاءها الدول الأوروبية ، ومنهم روسيا ، في اثناء الحرب مبالغ طائلة اقترضت هي معظمها من الولايات المتحدة الأميركية . وسرعان ما تبيّن ان هذه الديون الحليفة المتشابكة عبء باهظ على العواتق لا يقل ثقلاً عن عبء التعويضات . فالولايات المتحدة من هذه الناحية كانت الدولة الدائنة الوحيدة ، وكان الحلفاء الأوروبيون مدينين لها ولبريطانيا العظمى وفرنسا اللتين كانتا في الوقت نفسه مدينتين للولايات المتحدة .

ولما راحت الحكومة الأميركية تطالب في العام ١٩٢٢ بتسديد ديونها اعلنت فرنسا انه لا يسعها تسديد ديونها الحربية إلا في حال دفع ألمانيا ما عليها من التعويضات ، ولم ترَ من العدل ان تدفع — وهي الدولة المنتصرة — ما عليها من الديون لحلفائها بينما تتلكأ ألمانيا المقهورة في تعويض الأضرار التي ألحقتها بها من جراء

الحرب . أما بريطانيا العظمى التي كانت حصتها من التعويضات تغطي ما عليها من الدين لاميركا فانها لم تهتم بالامر جدياً، وودت في اعماقها لو تُلغى الديون الحربية الحليفة من اساسها . ووافى شهر آب من العام نفسه فبعثت انكلترا الى حلفائها الاوروبيين بمذكرة عُرفت بمذكرة بلفور تقول لهم فيها انها تأمل منهم ان يسددوا ما عليهم من ديون لكي يتسنى لها تسديد ما عليها هي الاخرى لاميركا من الديون. فكان لهذه المناورة الانكليزية وقع سيء في الاوساط الاميركية مما جعل الرأي العام يعرب عن رغبته في التمسك بالديون وعدم إلغائها مطلقاً .

وما عتم الامر ان عقدت بريطانيا العظمى واميركا اتفاقاً (في كانون الاول من العام ١٩٢٢) يقضي على بريطانيا بدفع الدين الاميركي مع الفائدة (٣٣ مليون دولار تقريباً) على اثنين وستين قسطاً سنويا . إلا ان بريطانيا لم تقبض شيئاً من الدول الاوروبية الحليفة المدينة لها حتى سنة ١٩٢٦ عندما عقدت معها اتفاقات على غرار الاتفاق الانكليزي- الاميركي يلزم كلاً من فرنسا وايطاليا ورومانيا ويوغوسلافيا واليونان والبرتغال بدفع اقساط سنوية تسدد بها ديونها لها وللولايات المتحدة تبعاً لما جاء في تسوية دوز . وقد استوفت اميركا ديونها من انكلترا بعد حسم مبلغ ثلاثين في المئة . أما بريطانيا فقد حسمت لايطاليا ثمانين في المئة من الدين الاساسي ، وستين في المئة ويزيد لسائر الحلفاء المدينين ...

وجدير بالذكر ان ما تسلمته بريطانيا من المال عن طريق التعويضات الحربية وتسديد الديون لم يبلغ قيمة ما دفعته لاميركا تسديداً لديونها . ومهما يكن من امر فان الديون كافة كانت تعود

في النهاية الى الخزينة الاميركية .

وواصلت عصبة الامم سياسة الاغاثة والانعاش التي دشنتها في النمسا والمجر وكان نجاحها عظيماً . فقد عقدت اليونان ، وبلغاريا ، واستونيا ، ومدينة دانتزيغ الحرة تحت إشرافها من العام ١٩٢٤ حتى ١٩٢٨ قروضاً مالية اكتتبت في اكثرها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . فكان الازدهار نتيجة هذا « النشاط » المالي ، مع العلم ان الازدهار الاقتصادي كان شرطاً اساسياً لتحسين العلاقات السياسية بين دول اوروبا الكبرى .

ميثاق جينيف

بعد ان وقّع ماكدونالد وهريو في آب ١٩٢٤ اتفاقاً بشأن مشروع دوز ذهبا لحضور اجتماع الجمعية العمومية في عصبة الامم بجينيف حيث بذلا جهداً مشكوراً لحلّ مشكلة المشاكل في نظر فرنسا ألا وهي سلامتها ، وضمانة هذه السلامة .

فقد صرحت فرنسا في العام ١٩٢٢ وبعد جهود عصبة الامم المتتالية لحل مشكلة نزع السلاح بانها لا تستطيع ان تنزع سلاحها او تخفض منه ما لم تؤمن سلامتها . وهكذا نرى ان وجهة النظر الفرنسية فيما يتعلق بالسلامة وضمانتها لم تبق هي اياها . فقد تشعبت الآن بعد ان اصبح لفرنسا حلفاء وزبائن في شرق اوروبا تهمها سلامتهم بقدر ما تهمها سلامتها نفسها . ولذا راحت تطالب بضمانة جديدة لها ولحلفائها الشرقيين . وكانت مناقشات نزع السلاح في جينيف فرصة سانحة للمطالبة بهذه الضمانة . فاذا تكللت مطالب فرنسا بالنجاح فان ذلك يُعدّ فوزاً منقطع النظير . اما في حال

اخفاقها وردّ مطالبها فانها تجد نفسها في حل من نزع سلاحها هي وحلفاؤها .

ووقفت البعثة البريطانية في جينيف على دقائق المناورة الفرنسية ووافقت على هذه الشروط التي وضعتها فرنسا. واجتمعت اللجنة المختلطة الموقتة (اللجنة التي نيطت بها دراسة مشكلة نزع السلاح) ووضعت مشروع « معاهدة تعاون متبادل » تتضمن بنوداً غامضة بعض الشيء تتعلق بنزع السلاح في المستقبل ، وبنوداً واضحة محكمة تتعلق بالضمانات للسلامة الحاضرة . فكل نزاع مسلح ينشب في المستقبل يجب ان يعقبه اجتماع مجلس العصبة في الايام الاربعة من نشوبه فيقرر اي جانب هو المعتدي، ويحتم على اعضاء العصبة ان يؤدوا المساعدة العسكرية اللازمة للجانب المعتدى عليه . اما الحكمة من ذلك فهي تدعيم المادة السادسة عشرة من قانون العصبة بجعل العقوبات اوتوماتيكية واجبارية .

واجتمعت الجمعية العمومية في العام ١٩٢٣ ، فلم يحضر الاجتماع وزراء مسؤولون من الدول الكبرى، فحولت مشروع « معاهدة التعاون المتبادل » إلى الحكومات المختلفة لدراسته وإبداء رأيها فيه . فكانت النتيجة ان وافقت عليه فرنسا واكثرية حلفائها وسائر دول اوروبا الشرقية الصغيرة بحماسة بالغة ، ورفضته رفضاً باتاً بريطانيا العظمى وبلدان الدومنيون والبلدان السكندينافية وهولندا — هذه الدول التي لم تكن مستعدة لزيادة التزاماتها .

ولكن ظهور ماكدونالد والى جانبه هريو معاً في جلسة الجمعية العمومية في السنة التالية كان كافياً لتحسين الجو، وحافزاً للوصول الى حل وسط يوفق بين وجهتي النظر اللتين لم يكن ثمة ثالثة لهما في

الوقت الحاضر . وفي العام ١٩٢٤ ابرمت الجمعية المشروع الذي وضعته اللجنة المختلطة الموقتة وقدمته باجماع الآراء الى مختلف الحكومات طالبة اليها الموافقة على ما عُرف فيما بعد بميثاق جينيف . اما عنوانه الحقيقي فهو « ميثاق تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية » .

لقد جاء ميثاق جنيف يدعم دستور العصبة ، ويعزز السلامة الدولية بجعله التحكيم اجبارياً ، وبسده الثغرات التي تتسرب منها الحرب ، وبجيل كل المنازعات ذات الطابع القانوني الى محكمة العدل الدولية العليا لتفصل فيها ، ويكون قرارها ملزماً للفريقين صاحبي العلاقة . اما فيما عدا ذلك من الخلافات فتظل طرق معالجتها المنصوص عليها في ميثاق العصبة معمولاً بها ومرعية الاجراء . لهذا نص الميثاق على ان مجلس العصبة ، في حال عجزه عن وضع حدّ للخلاف بين طرفين لتعذّر اجماع الاصوات ، يجب ان يحيل الخلاف الى لجنة للتحكيم تكون مقرراتها ملزمة . ونص الميثاق (وهذا اقتراح المندوبين اليابانيين) على ان تُحلّ الخلافات الدولية الداخلية التي لا دخل للعصبة فيها بموجب التوفيق حسب ما جاء في المادة الحادية عشرة من دستور العصبة ، كما نص على ان الدولة التي ترفع مشكلة الخلاف الى المجلس في جينيف لا تُعتبر دولة معتدية . ولكي يحفظ ميثاق جينيف التوازن بين السلامة ونزع السلاح اقترح ان يجتمع مؤتمر نزع السلاح في الخامس عشر من حزيران العام ١٩٢٥ شريطة ان تكون اكثرية الدول قد ابرمت الميثاق قبل ذلك التاريخ .

هذا ، ولم يأت ميثاق جينيف بجديد لتعزيز سلطات مجلس العصبة

وتقويتها فيما يتعلق بالمادة السادسة عشرة ، او لجعل العقوبات العسكرية إجبارية، الأمر الذي لم يرض فرنسا كما لم ترضها من قبل معاهدة التعاون المتبادل . غير ان حكومة العام ١٩٢٤ اختارت اهون الشرين فقبلتها وأبرمتها ودلت بعملها هذا على النهج السياسي الجديد الذي انتهجته منذ سقوط بوانكاريه . ومما يجدر ذكره ان حسنة ميثاق جينيف، في نظر فرنسا وحلفائها ، انه أقر الوضع الراهن وأبقى على التسوية الأرضية التي أقرتها معاهدة الصلح ، وانه لم يوجد أداة خاصة لتعديل هذه التسوية . وكانت ألمانيا لا تزال خارج العصبة فوقّعت على الميثاق هي وسائر الدول الصغيرة العدوة السابقة .

وانفرط عقد اجتماع الجمعية في جينيف ، فقامت خلافات تتعلق بالمواد التي تقضي باحالة المنازعات الدولية الداخلية الى مجلس العصبة بموجب المادة الحادية عشرة من قانونها . وكانت غاية اليابان من تقديم هذا الاقتراح واضحة معروفة . فقد حذت كندا ، واوستراليا ، ونيوزيلندا حذو الولايات المتحدة الأميركية في الحؤول بين اليابانيين والمهاجرة الى أراضيها . ولهذا جاءت اليابان تطالب بحقها في الاحتجاج لجينيف على هذه الاجراءات ، والمادة الحادية عشرة من قانون العصبة مطاطة تحتمل التأويل وتخول اليابان هذا الحق . ولكن بلدان الدومنيون لم تكن مستعدة لأن تدع العصبة تتدخل في شؤونها الداخلية وخاصة بقوانين المهاجرة . وسرعان ما تبين ان هذه الدول سترفض إبرام ميثاق جينيف للسبب المتقدم .

كذلك لم ترق مسألة التحكيم الاجباري في نظر بريطانيا

العظمى ودول الدومنيون لأنها ليست من تقاليـــدهم في شيء ، ويصعب على الرأي العام فيها ان يأخذ بها. ومع ان الحكومات الانكليزية المتتابعة كانت دائماً تجدد ولاءها واحترامها لميثاق عصبة الأمم فان العقوبات لم تكن « شعبية » في أية ناحيـــة من نواحي الامبراطورية البريطانية المترامية الأطراف. فميثاق جينيف الذي لم يعدّل المادة السادسة عشرة من دستور العصبـــة يعني ان زيادة انواع الخلافات التي يحق للمجلس الفصل فيها سيجر حتماً الى زيادة في عدد الخلافات التي ستطبّق فيها العقوبات. ومن هنا كانت معارضة الدومنيون لما جاء في ميثاق جنيف ، يساندها عدم موافقة مجلس العموم البريطاني على زيادة تعهدات انكلترا فيما يتعلق بميثاق عصبة الأمم كافيـــة لرفض الميثاق حتى ولو كانت الحكومة التي أقرته لا تزال في دست الحكم. فقد خلفت وزارة المحـــافظين برئاسة بولدوين وزارة ماكدونالد العمالية بعد الانتخابات التي جرت عقيب ضجة « رسالة زينوفييف » . وهكذا خنق الميثاق وهو بعـد في المهد . ففي شباط ١٩٢٥ أعلن اوستن تشمبرلن ، وزير خارجيـة بريطانيا الجديد ، في مجلس عصبة الأمم ان حكومته قررت رفض ميثاق جينيف .

ميثاق لوكارنو

وبموت ميثاق جينيف فقدت فرنسا الأمل بضمان سلامتهـا ، وألقت كل تبعة في ذلك على بريطانيا العظمى. وباتت الوسيلة الوحيدة لتأمين سلامتها هي الرجوع الى الخطة الاولى التي تقضي بضمان انكلترا لحدود الراين الفرنسية . وسرعان ما وُجد الحلّ لهـــذه

المشكلة المعقدة . وكانت ألمانيا هي صاحبة الاقتراح .

ففي اواخر العام ١٩٢٢ اقترحت الحكومة الالمانية على الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات بشأن عقد اتفاق تشترك فيه كل من بلجيكا وبريطانيا العظمى ، وتتعهد هذه الدول الاربع بعدم اللجوء الى الحرب مدة جيل كامل .

وقد رُفع هذا الاقتراح الى الحكومة الفرنسية عن طريق الحكومة الاميركية التي دعيت لكي تمثل دور « القيّم » على المشروع . وكان ذلك عشية احتلال الفرنسيين لمنطقة الرور مما جعل بوانكاريه يرفض الاقتراح الالماني لأنه رأى فيه فائدة لألمانيا تفوق ما ينتظر من فائدته لفرنسا . فالمانيا تخشى اعتداءً يجيئها من فرنسا وليس العكس . وما زالت المانيا تلح وتلحف في طلب اخذ الاقتراح بعين الاعتبار طيلة سنتين حتى كانت « ولادة » ميثاق جينيف و « وفاته »، فلاقى الاقتراح الالماني آذاناً مصغية بعد ان تحققت فرنسا من ان التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية بشأن مسألة سياسية اوروبية يجب ان يُصرف عنه النظر نهائياً . وُوجدت بريطانيا العظمى وجهاً لوجه مع المانيا من جهة وفرنسا من جهة اخرى ، فلم ترَ بدّاً من التدخل ، وحدها من دون بلدان الدومنيون ، في مسألة ضمانة الحدود الفرنسية – الالمانية ضد اي اعتداء يأتي من ناحية المانيا . وكانت كذلك على استعداد لأن تضمن الحدود نفسها ضد اعتداء يستهدف المانيا من جهة فرنسا .

هذا هو اساس ميثاق لوكارنو الشهير . فقد توالت الاتصالات والمحادثات طيلة صيف العام ١٩٢٥ بالطرق الدبلوماسية ، وسرعان ما اخذ « الطفل الجديد » يتكون . ووُضعت الحدود الالمانية –

البلجيكية على المستوى نفسه، ومُنحت الضمانة نفسها . ولم تقتصر الضمانة على الحدود فحسب بل تعدتها الى المنطقة المنزوع سلاحها والتي لم يسمح لألمانيا باقامة تحصينات او ترك جيوش فيها . ودخلت ايطاليا كضامنة اخرى . وقد نص الميثاق على ان تنضم المانيا الى عصبة الامم وتحتل مقعداً دائماً في مجلس العصبة اسوة بالدول الكبرى حال التوقيع على المعاهدة .

غير ان ثمة عقبتين اعترضتا السبيل، اولاهما تتعلق بحدود المانيا مع تشيكوسلوفاكيا ومع بولونيا . فالمانيا التي اعترفت بحدودها الغربية كما نصت عليها تسوية الصلح لم تكن لتعترف بحدودها الشرقية بحال من الاحوال . فقد قالت بصريح العبارة انها لا تنظر إلى حدودها في الشرق كأنها حدود نهائية مع انه لم يبدر منها ما يشير إلى انها تريد ان تحقق رغباتها بالقوة والعنف . وكان موقف المانيا في هذا الصدد يحاكي موقف بريطانيا التي رضيت بضمان الحدود الالمانية الغربية من دون الحدود الشرقية وسواها . ولكن العقبة سرعان ما ذُللت ، فعقدت المانيا معاهدات تحكيم على حدة مع كل من بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا. كذلك عقدت فرنسا اتفاقين مع الدولتين المذكورتين ضمنت فيهما حدودها .

اما العقبة الثانية فكانت صداقة المانيا مع الاتحاد السوفياتي التي ترجع الى ايام رابالو . فقد كانت المانيا تخشى ان تلجأ الدول الغربية الى امتشاق الحسام ضد الاتحاد السوفياتي تطبيقاً للمادة السادسة عشرة من قانون عصبة الامم ، فتدعى هي للاشتراك في تطبيق هذه العقوبة العسكرية على كره منها . ولكن مخاوفها تبددت على اثر تسلمها رسالة من دول لوكارنو تفيد ان المانيا ،

بصفتها من اعضاء عصبة الامم، ستدعى الى التعاون مع سائر الاعضاء في تطبيق نصوص قانون العصبة « الى حد يتلاءم مع موقفها العسكري ، كما ان موقعها الجغرافي سيؤخذ بعين الاعتبار » . وقد حمل ذلك على محمل ان المانيا ، هذه الدولة المنزوع سلاحها ، لن تدعى الى الاشتراك في تطبيق العقوبات العسكرية ضد الاتحاد السوفياتي .

وفي تشرين الاول من العام ١٩٢٥ اجتمع وزراء خارجية الدول ذات العلاقة في مدينة لوكارنو السويسرية الواقعة على ضفاف احدى البحيرات الجميلة حيث توصلوا في السادس عشر منه الى عقد هذه الاتفاقات الثلاثة :

(١) اتفاق يضمن الحدود الفرنسية ـ الالمانية ، والحدود البلجيكية ـ الالمانية (او ميثاق لوكارنو الحقيقي) .

(٢) اتفاق تحكيم بين ألمانيا من جهة ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا من جهة اخرى .

(٣) اتفاق ضمانة متبادلة بين فرنسا من جهة ، وبين تشيكوسلوفاكيا وبولونيا من جهة اخرى .

ولم يُوقّع على هذه الاتفاقات رسمياً إلا في لندن في اول كانون الاول ١٩٢٥ .

وهكذا يتبين لنا بوضوح ان التعهدات التي تنص عليها الاتفاقات المعقودة بين الدول بمحض اختيارها ورضاها هي التعهدات التي يتقيد بها اصحابها ادبياً وشرعياً اكثر مما يتقيدون بالتعهدات التي تنص عليها اتفاقات مفروضة فرضاً . فميثاق لوكارنو من هذه الناحية اهم من معاهدة فرساي وأبقى على

الايام . كذلك نرى ان استعداد بريطانيا العظمى لضمان حدود ورفض ضمان حدود اخرى من شأنه ان يقسم الحدود ، من حيث السلامة الفعلية ، الى درجتين : اولى وثانية .

وقد صرحت بريطانيا بانه لا يمكنها ان تمتشق الحسام من اجل الحدود الشرقية . وعلى هذا يكون ميثاق لوكارنو ضربة قاضية على كل من معاهدة فرساي وقانون عصبة الامم . ويدلل الميثاق على ان الحكومات المختلفة لا تقدم على عمل دفاعي عن حدود لا يكون لها بها علاقة او مصلحة مباشرة . ولم تمضِ عشر سنين حتى تبيّن للعالم اجمع ان الدول تتمشى على هذه السياسة .

وقد ساعد ميثاق لوكارنو على إقرار السلم والهدوء في اوروبا بالتوفيق بين المطالب الفرنسية والالمانية ، كما ساعد على اتمام العمل الذي باشره مشروع دوز وهو جلب المانيا الى حظيرة الامم الكبرى ، ليس على قدم المساواة معها (بسبب نزع السلاح والصفة العسكرية) ، بل كعضو محترم لا يختلف في شيء تقريباً عن سائر الاعضاء . ووصف اوستن تشمبرلن ميثاق لوكارنو بقوله: « انه الخط الفاصل الحقيقي بين سنّي الحرب وسنّي السلام ! »

الفصل الخامس

عصبة الامم في اوجها

•

بلغت عصبة الامم في الفترة الممتدة من العام ١٩٢٤ الى العام ١٩٣٠ أوج عزّها وسلطتها. فقد كان مندوبو الدول اعضاء العصبة قبل سنة ١٩٢٤ شخصيات بارزة حقاً ، وكان لوجود وزراء الخارجية في مؤسسة جينيف دفعة واحدة وقعه واثره . فلما ظهر ماكدونالد وهريو معاً في جنيف في اثناء انعقاد الجمعية العام ١٩٢٤ اخذت الامور تسير سيراً حسناً، وارتفع شأن العصبة وقدرها في أعين الجميع . ومنذ ذلك الحين ووزراء خارجية بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا (طوال مدة عضويتها) يواظبون على حضور قسم كبير من كل دورة من دورات الجمعية وعلى حضور كل جلسات المجلس في كل دورة تقريباً . وسرعان ما حذا وزراء خارجية سائر الدول الاوروبية حذو زملائهم الثلاثة ، حتى باتت جينيف ملتقى الساسة الاوروبيين . وما وافت سنة ١٩٢٩ حتى كان يحضر الجلسات وزراء الدول الاوروبية جميعاً . اما دول القارات الاخرى فقد كان يمثلها في جينيف إما وزراؤها المفوضون المقيمون في العواصم الاوروبية ، أو مندوبون رسميون اخصائيون

مقيمون في جنيف من اجل هذا الغرض .

●

عندما عُقد ميثاق لوكارنو دعيت الجمعية الى الانعقاد في آذار من العام ١٩٢٦ في دورة استثنائية، وفي اثناء دورة المجلس العادية ، بغية قبول انضمام المانيا الى عصبة الامم واعطائها مقعداً دائماً في المجلس . وكانت هذه المناسبة نقطة تحوّل عظيمة في تاريخ عصبة جينيف . ولم تمانع الدول في انضمام المانيا الى العصبة التي كان الانضمام اليها في اول الأمر مقصوراً على الدول المنتصرة من اجل الابقاء على الوضع الجديد الذي اوجدته التسوية الاوروبية عام ١٩١٩ . غير ان عقبة كأداء اعترضت اعطاء المانيا مقعداً دائماً في المجلس ، فقد نص ميثاق العصبة على ان يتألف المجلس من الدول الخمس المنتصرة وهي بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وايطاليا ، والولايات المتحدة الاميركية ، واليابان كاعضاء دائمين ، ومن اعضاء اربعة غير دائمين تنتخبهم الجمعية . ويحق للمجلس بقرار يُتخذ بتصويت اجماعي تصدّقه اكثرية الجمعية زيادة عضوية المجلس الدائمة . وبعدم انضمام الولايات المتحدة الى العصبة اصبح اعضاء المجلس الدائمون اربعة لا خمسة . وضغطت الدول الصغرى في العام ١٩٢٢ على المجلس الذي نزل عند رغبتها ورفع عدد الاعضاء غير الدائمين من اربعة الى ستة .

هكذا كانت الظروف في آذار من العام ١٩٢٦ عندما التأم المجلس ليلفظ قراره بصدد طلب المانيا اعطاءها مقعداً دائماً فيه .

والمقصود من فتح باب زيادة اعضاء المجلس الدائمين ضم الدول الكبرى التي لم تدخل العصبة منذ نشوئها كالمانيا وروسيا السوفياتية

مثلاً . فلما رفعت المانيا طلبها بعد عقد ميثاق لوكارنو ، للانضمام الى العصبة واحتلال مقعد دائم في مجلسها ، قدّمت كل من بولونيا واسبانيا والبرازيل طلبات بشأن منحها مقاعد دائمة في المجلس . ولم يكن مطلب بولونيا عن عبث ، لأنها ، وإن لم تكن ضمن دائرة الدول الكبرى ، دولة تسيطر على موقع استراتيجي هام في القارة الاوروبية ، كما ان عدد سكانها لا يقلّ كثيراً عن عدد سكان ايطاليا . وجاء ميثاق لوكارنو فأفصح عن نية فرنسا في تقديم مصالحها على مصالح بولونيا . أما غاية بولونيا من التربّع في مقعد دائم في المجلس فهي الحصول على صوت يمكنها به ان تعارض فرنسا وبريطانيا العظمى اذا ما حاولتا أو أظهرتا رغبة في الوصول الى اتفاق مع المانيا على حسابها . أما المانيا فكانت تستطيع القول ان المقعد الدائم في المجلس وُعدت به وحدها ومن دون سائر الدول لأن هذا الوعد هو جزء من المساومة التي حصلت في اثناء المفاوضات التي اسفرت عن عقد ميثاق لوكارنو .

وجدير بالذكر ان الرأي العام الانكليزي ، وأغلبية المندوبين في جينيف أقرّوا بشرعية المطلب الالماني وعارضوا كل ما عداه . غير ان اوستن تشمبرلن ، لسوء الحظ ، دعم المطلب الاسباني مما شجع بريان ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية الجديد ، على تبني قضية بولونيا . واسبانيا والبرازيل كلتاهما من اعضاء المجلس غير الدائمين . ولما كان صوتاهما ضروريين لدخول المانيا عصبة الامم ، فانهما رفضتا منحها صوتيهما ما لم يؤخذ طلبهما بعين الاعتبار . وتعقدت الأمور ، واختلطت على المجلس السبل ، فلم يستطع الوصول الى قرار ما ، وانفرط عقد الجمعية دون ان تحقق شيئاً . وهكذا بقيت

المانيا ، بالرغم من ميثاق لوكارنو ، خارج العصبة .

وتشكلت في صيف العام ١٩٢٦ لجنة من المجلس لبحث القضية وراحت تبذل الجهود لحلها ، حتى وجدت في النهاية الحل الوسط ويقضي بزيادة عدد الاعضاء غير الدائمين من ستة الى سبعة ، بجواز تجديد انتخاب ثلاثة اعضاء للمرة الثانية بعد انتهاء مدتهم وهي ثلاث سنوات ، وذلك على ان يحصلوا على ثلثي اصوات الجمعية . وعلى هذا ظهرت فئة ثالثة من الاعضاء في المجلس هي فئة الاعضاء نصف الدائمين ، وكان الغرض من انشائها تلبية حاجات الدول التي ليست بالصغيرة ولا بالكبيرة بل تقع بين بين . ورضيت كل من المانيا وبولونيا بهذا الحل الوسط بعد ان فهمت بولونيا من ذلك انها ستحتل مقعداً من المقاعد نصف الدائمة في مجلس العصبة ، بينما رفضته اسبانيا والبرازيل وانسحبتا من العصبة لكي لا تكونا حجر عثرة في سبيل انضمام المانيا اليها . وقد تم دخول المانيا الى العصبة في اثناء انعقاد الجمعية في ايلول العام ١٩٢٦ ، واحتلت مقعدها الدائم في المجلس بين مظاهر الحماسة والترحيب . وهكذا استطاع شتريزمان بحنكته السياسية ونفوذه العظيم ان يضمد جراح بلاده ويرفعها الى مستوى سائر الدول التي تتمتع بالحياة الحرة المستقلة . غير ان هذا لم يرض طبعاً الفئة الالمانية التي كانت تعارض في دخول المانيا العصبة . وكانت المانيا قد عقدت في تلك الآونة (نيسان ١٩٢٦) معاهدة جديدة مع الاتحاد السوفياتي اكدت فيها الدولتان ولاءهما لمعاهدة رابالو وتعهدتا بالمحافظة على الحياد التام في حال وقوع احداهما فريسة للاعتداء .

وبانضمام المانيا الى العصبة بلغت هذه المؤسسة ذروة مجدها

وبأسها .

ويحسن بنا في هذا المقام الكلام بايجاز على « تركيب » العصبة في العقد الاول من حياتها. فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية، والبرازيل ، والارجنتين (الاميركتان الشمالية والجنوبية) خارج مؤسسة جينيف ، وكانت مساهمة سائر دول اميركا الجنوبية واميركا الوسطى الصغرى ضئيلة معنوياً ومادياً . اما في الشرق الاقصى فقد كانت الصين ، واليابان ، وسيام ، والهند داخلة في العصبة ، كما كانت ايران دون سائر دول الشرق الاوسط من اعضاء العصبة . ومن افريقيا تمثّل كل من اتحاد افريقيا الجنوبية ، وليبيريا ، والحبشة في جينيف . اما القارة الخامسة فقد مثلتها في عصبة الامم اوستراليا ، ونيوزيلندا . وعلى هذا تكون اوروبا سلسلة العصبة الفقرية ولولب حركتها . واكتمل عقدها بعودة اسبانيا اليها في العام ١٩٢٨، ولم يبقَ خارجها من الدول الكبرى غير الاتحاد السوفياتي .

وقفت روسيا السوفياتية هذا الموقف من عصبة الامم لأنها تتألف من أعضاء رأسماليين . وكانت العلاقات بينها وبين بريطانيا العظمى تسير من سيء إلى أسوأ منذ العام ١٩٢٤ حتى جرى الاضراب العام في انكلترا ١٩٢٦ ، فاتهم البريطانيون الشيوعيين بالتحريض على ذلك . وفي السنة التالية دهمت الحكومة البريطانية مؤسسة «اركوس» التجارية السوفياتية الرسمية في انكلترا واكتشفت وثائق تثبت دسائس الروس المدبرة ضد الامبراطورية البريطانية . فلم يكن منها الا أن نقضت ، في الحال ، الاتفاق التجاري المعقود بينهما العام ١٩٢١ ، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها . إلا ان

هذا الخلاف لم يمنع الاتحاد السوفياتي من ترك عزلته . فقد اخذت علاقاته مع ايطاليا وفرنسا تتحسن يوماً عن يوم ، وظلت علاقاته حسنة مع المانيا لم يطرأ عليها تبدل بسبب دخول المانيا العصبة . ومع ان الساسة السوفيات كانوا يهزأون من عصبة الامم ، فان الحكومة الروسية في العام ١٩٢٧ حذت حذو الولايات المتحدة من هذه العصبة بالتعاون المنظم في المسائل الاقتصادية والانسانية والجهود المبذولة لنزع السلاح . وفي السنة نفسها هبط جينيف مندوبون سوفيات للمرة الاولى لحضور جلسات مؤتمر اقتصادي عام ، وجلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح .

العصبة صانعة السلم

كانت مهمة العصبة الرئيسية ، وقضي عليها أن تبقى ، منع الحرب بتسوية الخلافات بالطرق السلمية . غير أن سلطتها التشريعية حتى في ايام عزّها ومجدها ، لم تكن عالمية شاملة . من ذلك ان حكومة نيكاراغوى شكت المكسيك الى عصبة الأمم واتهمتها بمساعدة أعدائها السياسيين . فلم يكن من حكومة واشنطن إلا أن ارسلت سرباً من سفنها الى نيكاراغوى بغية « المحافظة على حياة الاميركيين والاجانب وممتلكاتهم » . ولم تمانع العصبة في هذه الخطوة التي خطتها الولايات المتحدة بحجة ان المحافظة على الأمن في اميركا الوسطى ليست من الشؤون التي تستدعي تدخّل مؤسسة جينيف .

كذلك العلاقات الخاصة بين بريطانيا العظمى ومصر التي أعترف باستقلالها عام ١٩٢٢ حالت دون انضمام مصر الى العصبة

وحالت بالتالي دون لجوء مصر الى جنيف كلما اقتضت ذلك طبيعة العلاقات المشار اليها . والخلافات بين الصين والدول الكبرى بشأن المعاهدات التي منحت الأجانب حقوقاً خاصة في الصين لم تكن معتبرة من الامور التي يستحسن رفعها الى العصبة لتفصل فيها . وفي ما عدا ذلك فقد رُفعت الى العصبة مشاكل عدة من جميع نواحي المعمور طوال المدة التي أعقبت نشوءها . وسنفصّل فيما يلي ثلاثة من هذه الخلافات التي كادت تؤدي الى الحرب .

قامت المشكلة الأولى بسبب معاهدة الصلح مع تركيا . فقد نصت المعاهدة على ان تعيّن عصبة الامم الحدود بين تركيا والعراق في حال عدم اتفاق الحكومتين البريطانية والتركية عليها. وفي خريف العام ١٩٢٤ عين مجلس العصبة لجنة حيادية لتخطيط الحدود حسب ما يتفق مع العدل والمنطق وواقع الحال . وكانت ولاية الموصل نقطة الخلاف بين البلدين ، وهي بقعة من الأرض يقطنها خليط من الأكراد والأتراك والعرب ظل الانكليز يحتلونها منذ عقد الهدنة . وبينما كانت اللجنة تقوم باعمالها ثار الاكراد في تركيا ضد الحكومة ، فاضطرت الحكومة التركية لأن تقمع الثوره بالقوة . فلجأ الكثيرون الى الموصل حيث حدثت مناوشات ذات بال . وكانت الحالة جد حرجة والموقف ينذر بتفاقم الأمور فقرر المجلس ان يبعث لجنة ثانية ترفع اليه تقريراً عن الاضطرابات. فقامت اللجنة بمهمتها في اوائل العام ١٩٢٥ ، ووضعت تقريراً لم يكن في مصلحة الاتراك ، شاجبة فيه اساليب الادارة التركية. وكان لهذا التقرير اثر كبير في تحديد التخوم التي جعلت ولاية الموصل تابعة للعراق . وسحبت تركيا ممثلها من المجلس خلال

المرحلة النهائية من المباحثات ، قائلة انها تقبل بقرار المجلس مهما يكن . ورفعت القضية الى محكمة العدل الدولية الدائمة ففصلت فيها ، وصرحت بان اصوات الدول ذات العلاقة ليست ضرورية لجعل قرار المجلس ملزماً وذلك عملاً بنص معاهدة لوزان. وتلكأت تركيا بادىء ذي بدء ، ولكنها سلمت بواقع الأمر واقرت الحدود الجديدة التي كرستها نهائياً معاهدة عُقدت في حزيران من العام ١٩٢٦ بين كل من بريطانيا العظمى وتركيا والعراق .

أما المشكلة الثانية فظهرت في البلقان . فقد كانت الحدود بين اليونان وبلغاريا ، طوال عدة سنوات بعد الحرب ، مسرحاً لاضطرابات ومنازعات من وقت لآخر تقوم بها عصابات مقدونية . وفي تشرين الأول من العام ١٩٢٥ اسفر حادث جرى هناك عن مقتل قائد احد مخافر الحدود اليونانية وأحد رجاله . فثارت ثائرة اليونانيين واخترقت قوة من الجيش الحدود البلغارية . فرفعت الحكومة البلغارية القضية الى عصبة الأمم بموجب المادة الحادية عشرة من قانونها . واجتمع المجلس على الفور في باريس ونصح للحكومة اليونانية بسحب جنودها ، وطلب الى الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية ان ترسل ضباطاً الى مكان الحادث للتحقيق . وانسحب الجنود اليونانيون من الأراضي البلغارية ، وحُكم على اليونان بدفع تعويض لبلغاريا لحُرقها حرمة أراضيها تحدد مقداره لجنة من العصبة . ولم تعترض اليونان على هذا الحكم .

أما الخلاف الثالث فكان في شرق اوروبا. فقد قطعت ليتوانيا علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومة بولونيا . وأعلنت « حالة الحرب » بينهما على أثر رفضها قرار الحكومات الحليفة

القاضي بضم فيلنا الى بولونيا . وأقفلت الحدود في وجه التجـــارة البرية والحديدية والنهرية ، وحصلت اضطرابات كثيرة كادت تجر الى نزاع مسلح . وفي خريف العـام ١٩٢٧ اغتنم فولديماراس ، دكتاتور ليتوانيا الصغير العنيد ، فرصة طرد بعض الليتوانيين من فيلنا ليرفع الشكوى الى العصبة بموجب المادة الحاديـة عشرة من الدستور . فاجتمع المجلس في العاشر من كانون الاول في جلسة تاريخية حضرها الدكتاتوران فولديماراس وبلسودكسي ، زعـيم بولونيا ، ووقفا وجهاً لوجه . وأسفرت هذه المقابـلة عن القرار القائل بان « حالة الحرب بين عضوين من اعضاء المجلس تناقض روح الميثاق ونصه » ، وان ليتوانيا بالتالي لا تعتبر نفسها بعد ذلـك التاريخ في حالة حرب مع بولونيا . ولم يتفاوض البلدان كما كان منتظراً ، وظلت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مقطوعة بينهما . ولكن مهما يكن من الأمر فان مناقشة الخلاف البولوني–الليتواني القديم في جينيف ساعد على تنقية الجو ، كما ساعد على تقريب وجهات النظر بينهما .

هذه هي المشاكل التي عالجتها العصبة ، وهي معالجة تثير بعض التعليق . فقضية الموصل ، والقضية البولونية– الليتوانية قضيتان قام الخلاف حولهما بين دولتين كبيرة وصغيرة . وفي كلتا الحالتين كانت الدولة الكبيرة هي التي تسيطر على الارض المختلف عليها . وقد ساعدت العصبـة على اقناع الدولة الصغـيرة بالتراجع عن « حقوقها » والتسليم بالأمر للدولة الكبيرة . أما الخلاف اليوناني – البلغاري فقد كان بين دولتين ضعيفتين ليس لاحداهما اصدقاء اقوياء في المجلس مما سهّـل الأمر على العصبة وجعـل المجلس يتخذ قراره

التزيه . فكان عمل العصبة هـذا الذي حال دون نشوب الحرب في البلقان اعظم عمل قامت به لمنع الدول المتنازعة من اللجوء الى الحرب كوسيلة للحفاظ على ما تحسبه حقاً من حقوقها .

وجدير بالذكر ان عمل العصبة في القضايا الثلاث اقتصر على التراضي والتوفيق بين وجهات النظر وتقديم الحل على هذا الاساس . وهكذا كانت العصبة ترتكز في نشاطها على سلطتها الادبية ، وهي السلطة الوحيدة التي تخولها إياها المادة الحادية عشرة من دستورها . ولم يحدث قبل العام ١٩٣٢ ان لجأت العصبة الى حل القضايا المعروضة عليها باستخدام العقوبات التي تنص عليها المادتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة .

بعض مظاهر نشاط العصبة

ومع ان مهمة العصبة الرئيسية هي الحفاظ على السلام فان تاريخ العلاقات الدولية منذ العام ١٩١٩ لا يكتمل ما لم نلقِ نظرة على نشاط العصبة الداخلي ، لأن هـذا النشاط أصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية الدولية .

ومن مظاهر نشاط العصبة الاعمال السياسية التي قامت بها . فكانت هناك لجنة الانتدابات وتتألف من احد عشر خبيراً بالشؤون الادارية وبنظام الحكومة في المستعمرات ، وتجتمع مرتين في السنة في جينيف لتتلقى تقارير سنوية من الدول التي نيطت بها مهمة الانتداب على مستعمرات الاعداء السابقين وممتلكاتهم . وبعد مراجعة هذه التقارير ترفعها اللجنة الى مجلس العصبة مع التعليق على هوامشها . ويأخذ المجلس ما يقع تحت يديه من هذه المعلومات المتعلقة بالبلدان المشمولة بالانتداب

بعين الاعتبار . وتمثل الدولة الموكلة بالانتداب على بقعة ما في المجلس بقطع النظر عما إذا كانت عضواً فيه أم لا .

أما في ما يختص بالأقليات فان النظام الذي اتُبع يختلف عن نظام الانتداب . فقد كانت العرائض التي تقدمها الاقليات ترفع مع ردّ الحكومة، هدف الشكوى، الى لجنة من المجلس تضم ثلاثة اعضاء . وتباحث اللجنة الحكومة وحدها بالأمر دون ان يكون للاقليات حق في الكلام أو التظلم . وكانت الاتصالات تنتهي إما بتبرئة الحكومة مما نسبته اليها الأقليات ، وإما بالحصول منها على وعد قاطع بالعمل على تلافي اسباب الشكوى . وإذا لم تحصل اللجنة على ما يرضيها فان في وسعها رفع القضية الى المجلس الذي تكون الدولة المشكو منها في عداد اعضائه . وعلى هذا تكون قضية الانتدابات والاقليات قائمة على المبدأ نفسه الذي ترتكز عليه المادة الحادية عشرة من دستور العصبة ، اي ان القرارات تتخذ بالطرق الدبلوماسية كالاقناع ، والتراضي ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة .

وكان للعصبة اعمال سياسية عارضة هامة . فقد استطاعت ان تدير بنجاح دفة الشؤون في مقاطعة السار بواسطة لجنة خاصة من العام ١٩٢٠ حتى العام ١٩٣٥ عندما اجرت في كانون الثاني الاستفتاء العام لتقرير مصير هذه البقعة من الأرض .

وارسلت العصبة مفوضاً سامياً عنها الى مدينة دانتزيغ الحرة ليفصل بين الخلافات التي يمكن ان تنشأ بين المدينة وبولونيا ، على ان يبقى للطرفين حق الشكوى الى المجلس في جنيف رأساً في حال عدم موافقتهما على قرارات المفوض

السامي . وقد كانت الخلافات بين دانتزيغ وبولونيا تستغرق معظم أوقات المجلس حتى العام ١٩٣٤ عندما عقدت الاتفاقية الألمانية البولونية. وكانت أداة العصبة تعالج جميع هذه الخلافات بدقة وعدل.

وأوجدت مؤسسة جينيف الاداة الصالحة للتعاون الدولي في الحقل الاقتصادي. فتألفت لجان مالية واقتصادية من خبراء ينتمون الى دول متعددة كانت تجتمع سنوياً في جينيف وتدير اعمال قسمي الاقتصاد والمالية في سكرتارية العصبة . وكانت اللجنة المالية هي المسؤولة عن عقد القروض والاشراف على العمليات المتعلقة بها والمتفرعة عنها. وقد عُقد مؤتمر مالي عام في بروكسل العام ١٩٢٠، ومؤتمر اقتصادي في جينيف في العام ١٩٢٧ . فانحصرت مهمة الاول بالانشاء والتعمير وتثبيت العملة ، وعالج الثاني مشكلة تخفيض التعرفة الجمركية والحواجز الاقتصادية المفروضة .

أما الناحية الاجتماعية والانسانية من اعمال العصبة فهي في الحقيقة جزء من الاعمال التي كانت جارية قبل الحرب ووقفت بنشوبها . ومن اهم الحملات الاجتماعية واقدمها الحملة ضد الرق . فقد وُقّع اتفاق بشأن حق الامة الاجتماعية في جينيف سنة ١٩٢٥ ، وقررت العصبة ان تؤلف في العام ١٩٣٢ لجنة دائمة للرق . كذلك تألفت لجان اخرى لمعالجة قضايا تهريب المواد المخدرة والاتجار بها ، والرقيق الابيض ، وحماية الاطفال والمتشردين واللاجئين، والصحة وغير ذلك مما له مساس بحياة الدول والجماعات .

وثمة منظمتان دوليتان مستقلتان تماماً عن العصبة مع انهما تتغذيان مالياً من صندوقها ، هما : منظمة العمل الدولية ، ومحكمة العدل الدولية الدائمة .

اوجدت معاهدات الصلح منظمة العمل الدولية ، ومقرها جينيف، لكي تساعد على رفع مستوى المعيشة وتحسين صلات العمال بواسطة الاتفاقات الدولية. وهي بتنظيمها شبيهة بالعصبة، لها مؤتمرها السنوي ، والهيئة الحاكمة، والمكتب، يقابل ذلك في العصبة الجمعية، والمجلس ، والسكرتارية .

وتتألف منظمة العمل الدولية من اعضاء العصبة كافة ، كما تتألف البعثة القومية التي تحضر جلسة المؤتمر السنوي من اربعة اعضاء : اثنين تعيّنهم الحكومة ، واثنين تعيّن احدهما منظمات اصحاب العمل ، والآخر تعينه النقابات العمالية . وقد عُقدت تسع واربعون معاهدة دولية تتناول مظاهر العمل منذ انشاء هذه المنظمة إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ، وأبرم اكثرها .

وانشأت العصبة محكمة العدل الدولية الدائمة بموجب المادة الرابعة عشرة من قانونها بغية « الفصل في اي خلاف ذي صبغة دولية يرفعه اليها الطرفان صاحبا العلاقة » ، ولابداء النصح بصدد المشاكل التي يطرحها عليها المجلس او الجمعية . وهي تتألف من خمسة عشر قاضياً يعيّنهم المجلس والجمعية لمدة تسع سنوات ، ومقرها لاهاي في هولندا . ويضم نظام المحكمة مادة تعرف بالمادة الاختيارية تتعهد الدول الموقعة عليها برفع اي خلاف ذي صبغة حقوقية يقع بينها وبين سائر اعضاء العصبة لتفصل فيه. وقد وقّعت على هذه المادة خمسون دولة بينها اكثرية الدول الكبرى ، وابدى بعض الدول تحفظات معينة . وحاولت الحكومة الاميركية مرتين الانضمام الى محكمة لاهاي الدولية التي كان يجلس فيها قاضٍ اميركي ولكن الكونغرس أحبط هذه المحاولات .

الفصل السادس

الحملة ضد الحرب

●

لم تحلّ معاهدات لوكارنو مشكلة السلامة ، هـذه السلامة التي كانت تنشدها فرنسا . لهذا لم تكن حكومة باريس مستعدة لأن تتخلى عن المحالفات التي عقدتهـا مع دول اوروبا ، او لأن تنزع سلاحها ما لم تؤمن سلامتها وسلامة حلفائها الذين لم ينفعهم ميثـاق لوكارنو في قليل او كثير . ولذلك اتخذت فرنسا السلامة حجـة تذرعت بها لتبرير موقفها من نزع التسلح الذي طغت نغمته في ذلك الحين على كل ما عداها . ففي كل مرة كانت البعثـة الانكليزية (والبعثة الألمانية بعد العام ١٩٢٦) تذكّر العصبة بضرورة نزع السلاح ، كانت بعثات فرنسا وبولونيا ودول التحالف الصغير ترفع عقيرتها بالاحتجاج قائلة ان السلامة يجب ان تؤمّن قبـل التفكير بنزع السلاح . وانقسم اعضاء العصبة قسمين : قسم يعتقد بان نزع السلاح سيؤدي حتماً إلى تامين السلامة ، وقسم يعتقد بان تأمين السلامة يجب ان يسبق نزع السلاح . وليس من شك في ان السلامة ونزع السلاح قضيتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً . وقد ظلت هـذه المشكلة المزدوجة شغل العصبة الشاغل مدة طويلة . اما المفاوضات

التي جرت حول نزع السلاح بعد انشاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح في العام ١٩٢٦ فسيأتي الكلام عليها في فصل لاحق. وسنقصر البحث هنا على مشكلة السلامة، وكيف عالجتها العصبة، لأن محاولات العصبة النظرية لايجاد الوسائل الناجعة لتسوية الخلافات الدولية ومنع الحروب بالطرق السلمية هي من خصائص فترة التفاؤل التي اعقبت لوكارنو، ومن اهم الاعمال التي اضطلعت بها مؤسسة جينيف وسلف ذكرها.

مشاريع العصبة

كانت الفترة الممتدة من العام ١٩٢٦ الى العام ١٩٢٩ غنية بالمشاريع التي وضعت لتعزيز السلامة. وكانت كل دورة من دورات انعقاد الجمعية تتمخض باقتراح جديد.

ففي العام ١٩٢٦ قدّمت البعثة الفنلندية في العصبة مشروعاً تقترح فيه منح الدولة التي تستهدف للاعتداء مساعدة مالية بشروط عادلة تساهم فيها زميلاتها اعضاء العصبة. وتكون هذه المساعدة فعالة لأن المادة السادسة عشرة من القانون تنص على منع التسهيلات المالية عن الدولة المعتدية. وتبلور الاقتراح وأصبح اتفاقاً للتعاون المالي تبنته الجمعية في العام ١٩٣٠. ولكنه ظل مشروعاً لا اكثر ولا اقل لأن تنفيذه كان متوقفاً على عقد اتفاق بشأن نزع السلاح.

وعقدت الجمعية جلستها في العام ١٩٢٧ فصبّت جهودها كلها على دراسة مشكلة السلامة بعد ان اعترضت سبيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح عقبات كأداء. وسُمعت وشوشات لأول مرة

منذ العام ١٩٢٤ بشأن بعث ميثاق جينيف . وطلبت البعثة الهولندية إلى الجمعية « العود الى دراسة مبادئ نزع السلاح ، والسلامة ، والتحكيم التي ينص عليها ميثاق العصبة » . فدعت الجمعية للحال اللجنة التحضيرية لتأليف لجنة للتحكيم والسلامة « غايتها توفير الوسائل اللازمة لضمانة سلامة جميع الدول حتى يتسنى لهذه الدول ان تخفّض سلاحها إلى أدنى درجة مستطاعة في حال عقد معاهدة دولية لنزع السلاح » .

واستمر نشاط لجنة التحكيم والسلامة بين دورتي الجمعية في العام ١٩٢٧ والعام ١٩٢٨ . وكانت البعثة النروجية قد تقدمت باقتراح الى الجمعية ، فراحت اللجنة تدرسه . فقد اظهر اختبار العام ١٩٢٤ ان اغلبية اعضاء العصبة لم تكن مستعدة لأن تخطو الخطوة نفسها في طريق التحكيم . لهذا جاء اقتراح النروجيين يقضي بعقد اتفاقات عدة بين دولتين او مجموعة من الدول على غرار ميثاق جينيف فتلزَم الدول صاحبة العلاقة ، وتُكتب لها هكذا الحياة . وعلى هذا وضعت اللجنة عشرة اتفاقات مثالية مختلفة ورفعتها الى الجمعية في العام ١٩٢٨ لتختار منها ما يناسبها . فلم يكن من الجمعية إلا ان خلطت بين مزايا « الاتفاق المثالي » ومزايا الاتفاق العام . فأخذت ثلاثة « اتفاقات » وحولتها الى ثلاثة فصول استهلت بها قانون التسوية العام للخلافات الدولية بالطرق السلمية . وقد نص الفصل الاول على انشاء لجنة دائمة مهمتها اقتراح الحلول لحسم المنازعات بين الدول الموقعة على الاتفاق دون ان يكون قرارها ملزماً . وينص الفصل الثاني على تقديم جميع الخلافات ذات الصبغة الحقوقية الى محكمة العدل الدولية العليا التي يكون قرارها ملزماً .

اما الفصل الثالث فينص على تقديم الخلافات غير الحقوقية الى لجنة من المحكّمين تختار رئيسها المحكمة الدولية اذا لم تتفق الدول ذات العلاقة على تعيين الرئيس . وقد نص فصل رابع على انه يحق لاعضاء العصبة التوقيع على الفصول كافة او احدها، وان يبدوا بعض التحفظات بشأن انواع الخلافات التي لا يريدون ان تشملها احكام الاتفاق .

ومع ان هذا الاتفاق كان مطاطاً بحيث يوافق جميع الأهواء فانه لم يصادف النجاح الذي كان يرجى له . فقد رأى البعض ان الفصل الأول لا قيمة له في حد ذاته ، اذ تعهّد من قبل كثير من الدول باللجوء الى التحكيم وسلوك سبيل المصالحة عند نشوب خلافات . ولكن واحدة من هذه الدول لم تكن امينة لعهودها ، وظلت المعاهدات والاتفاقات حبراً على ورق . ولم تمض سنتان على تصديق جمعية العام ١٩٢٨ على القانون حتى كانت بلجيكا ونروج والدنمارك وفنلندا قد رضيت به ووقّعت على جميع فصوله ، بينما لم توقع هولندا واسوج الا على الفصلين الاولين .

ميثاق باريس

في هذه الاثناء ظهرت محاولة جديدة ولكن من ناحية اخرى. فقد كانت باريس مسرحاً لنشاط سياسي عظيم أسفر عن عقد ميثاق بذ الحرب المعروف بميثاق باريس او ميثاق « بريان – كيلوغ ». واستقبل الملأ هذا الحادث الخطير بالبشر والارتياح دون ان يذكر العصبة بالخير مع انه في اثناء انعقاد الجمعية العام ١٩٢٧ تقدّمت البعثة بولونية بتصريح جريء جاء فيه ان « حروب الاعتداء كلها غير

مسموح بها، ويجب ان تُمنع بتاتاً ! » ووافق الجميع على التصريح البولوني .

ولميثاق كيلوغ حكاية تستحق ان تروى . فقد اقترح ارستيد بريان في نيسان العام ١٩٢٧ على الحكومة الاميركية (بعد اخذ رأي جماعة من الاميركيين ذوي النفوذ) عقد ميثاق بين فرنسا والولايات المتحدة تتعهدان فيه بنبذ الحرب وعدم اللجوء اليها كأداة لحل المشاكل بين البلدين . ولما كان من المتعذر ، بل من المستبعد ، ان تنشب حرب بين فرنسا واميركا رؤي ان فائدة مثل هذا الميثاق ستكون معدومة . غير أن مجرد عقده يكسب فرنسا « قوة » بصفتها الحليفة الاوروبية للولايات المتحدة الاميركية . لهذا عمد كيلوغ ، وزير الخارجية الاميركية ، الى التسويف والمماطلة في عقد الميثاق حتى اقترح في النهاية ان يكون دولياً . وقُبل الاقتراح ، واجتمعت في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ للتوقيع على الميثاق كل من الدول الست الكبرى (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اليابان) ، ودول لوكارنو الثلاث (بلجيكا ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا) ، ودول الدومنيون البريطانية ، والهند . وقد دعيت كل دولة من دول العالم المستقلة الى الانضمام الى الميثاق .

وجدير بالذكر ان الدولتين اللتين اقترحتا عقد الميثاق قد سبق وصرّحتا بان هذا الميثاق قد نبذ الحرب العدائية ، ولكنه لم يتعرض للحرب الدفاعية بشيء ، ولم يقرر مبدأ المقاومة السلبية السلمية . وزادت بريطانيا على ذلك قولها ان حق الدفاع عن النفس ، فيما يتعلق بها ، يعني حق الدفاع « عن بعض مناطق العالم التي يهمنا أمر

انعاشها وسلامة اراضيها ، والتي تشكل جزءاً خاصاً من مصلحتنا في السلم والطمأنينة » . أما الولايات المتحدة فالدفاع عن النفس ، بالنسبة اليها ، يعني عدم خرق مبدأ مونرو المعروف . وهكذا دلت الشروح المختلفة المستفيضة على ان كل دولة تفسر الميثاق على هواها ، ولم تبذل اية جهود لتفسير الميثاق ورسم طريقة تنفيذه الصحيحة .

ومهما يكن من شيء فان ميثاق باريس هو نسيج وحده . وقد آلم الارجنتين ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وسلفادور تثبيت مبدأ مونرو فظلت خارج حظيرة الدول التي وقّعت على الميثاق ، بينما سارعت سائر الدول الى الانضمام اليه مع إبداء تحفظات طفيفة لا تأثير لها في الجوهر . وكان في جملة هذه الدول الاتحاد السوفياتي الذي ابدى حماسة ورغبة عظيمتين حتى انه عقد اتفاقاً خاصاً مع جيرانه من شأنه ان يضع ميثاق باريس موضع التنفيذ فيما يتعلق بهم الى ان يتم ابرام الميثاق الذي بلغ عدد الموقعين عليه خمساً وستين دولة . ولكن سرعان ما تجاهلته اليابان وايطاليا ، الاولى تحت ستار عملية تتعلق بالشرطة والأمن ، والثانية بحجة الدفاع عن النفس . غير ان هذا لا يعني ان الدول مجتمعة كانت مستعدة لأن تعبث بالميثاق بمثل هذه السهولة . ومجرد استعمال الاميركيين لتعبير « نبذ الحرب » يدل على ان ثمة قانوناً عالمياً غير مكتوب يقول بان الحرب جريمة لا تغتفر . وقد رسخت هذه الفكرة في التفكير السياسي العالمي مع انعدام السلطة التي تقرر ان القانون قد خُرق فتعين العقوبة المتوجبة في مثل هذه الحالات .

واذا ما قابلنا ميثاق باريس بدستور عصبة الامم تبين لنا ان الميثاق من هذه الناحية اغنى من الدستور وأهم . فقد نص الدستور

على الحالات التي يحق لاحد اعضاء العصبة ان يدخل فيها الحرب دون رادع او وازع . ولما جاء الميثاق ينبذ الحرب ولا يقرها إلا للدفاع عن النفس رؤي من الضروري إضافة ذلك إلى دستور العصبة لدعمه ولتقرير واقع الحال. وهكذا لم يُفاجأ أحد من اعضاء العصبة عندما تقدمت البعثة البريطانية في العام ١٩٢٩ بسلسلة من التعديلات ليصير ادخالها على ميثاق العصبة وللوصول إلى النتيجة المطلوبة . وكانت الحكومة في بريطانيا العظمى وقتئذ عمالية تريد ان تتخلى عن السياسة السلبية التي كانت تتمشى عليها سابقتها .

ولكن الامر كان اصعب مما ظن الكثيرون . فالبون بين ميثاق باريس وميثاق العصبة شاسع ، لأن الاول ليس الا تصريحاً ادبياً واخلاقياً يقوم على كون الحرب جريمة ، أما الآخر فعهدة سياسية تقوم في الاساس على ما رآه ساسة العام ١٩١٩ عملياً وضرورياً . فهو والحالة هذه يسمح ببعض الحروب ويعاقب على بعضها الاخر لأنه يحرّمه ، في حين يحرّم ميثاق باريس الحروب كافة ولا يعاقب على واحدة منها. ومن الصعوبة بمكان عظيم التوفيق بين ميثاقين يختلفان في الاصل والروح هذا الاختلاف ، ويناقض احدهما الآخر . فكيف السبيل إلى تعديل ميثاق العصبة باضافة ما جاء في ميثاق كيلوغ ؟

لم يبق إذن امام الذين يرغبون في التعديل إلا ان يضيفوا العقوبات التي تنص عليها المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة إلى ميثاق باريس المجرد من اي نوع من العقوبات ، فيصبح العقاب هكذا شاملاً للحروب المحرمة جميعاً، الأمر الذي يشد أزر الميثاقين إذ تصبح الحروب كلها محرمة تحريماً مطلقاً ، ويُعاقب موقدو

نيرانها باقسى العقوبات إذا كانوا من اعضاء عصبة الامم . هذا كان الاقتراح البريطاني الذي أيده الفرنسيون لانهم رأوا فيه ضماناً جديداً فعالاً للسلامة المنشودة . وقد اكبر العالم قاطبة هذه البادرة البريطانية لان البريطانيين كانوا السبب الرئيسي في القضاء على ميثاق جينيف . وقد رؤي ارجاء البحث في التعديلات حتى دورة الجمعية في العام ١٩٢٠ لان اليابان والدول الاسكندينافية عارضت في إدخالها على الميثاق ، ومع هذا كان بالامكان إقرار التعديلات باكثرية لا بأس بها ، ولكن كان يخشى ان يجر ذلك الى عدم إبرامها عندما يأتي دور التصويت . ولهذا اتخذت الجمعية قراراً بتأجيل البحث فيها حتى الدورة التالية . ووافى العام ١٩٣١ فاذا ببريطانيا تتخبط في أزمة وزارية واخرى اقتصادية مالية حادة . وهكذا انقضت فترة التفاؤل ، وتوارت بانقضائها التعديلات المقترحة .

وجدير بالذكر هنا ان محاولة بريطانيا العظمى لتعديل ميثاق العصبة بضم ميثاق باريس اليه كانت الخطوة الاخيرة الهامة في سبيل تعزيز السلامة الدولية . فقد بدأت مرحلة النشاط هذا في العام ١٩٢٢ وتوقفت برهة من الزمن ، ثم عادت في العام ١٩٢٧ الى عالم الوجود ، واستمرت حتى العام ١٩٣٠ عندما بدأت تتلبد في الجو غيوم قاتمة. وهكذا تكون جمعية سنة ١٩٣٠ آخر جمعية يستطيع العالم قاطبة ان يشعر فيها (كما شعر منذ عقد ميثاق لوكارنو) بان راية السلام قد اخذت ترفرف فوق انحاء المعمور فتجعله مرتعاً أميناً ، وان العصبة تسير من نجاح الى آخر في تلافي اسباب الحروب .

مشروع يونغ

يعود الفضل في تهدئة خواطر العالم ونشر السلام في اجوائه في تاريخ ما بعد الحرب الى التحسن المفاجىء الذي طرأ على العلاقات الفرنسية ـ الالمانية على اثر عقد مشروع دوز ومعاهدات لوكارنو. فقد ظل ثالوث لوكارنو السياسي ـ شتريزمان ، وبريان ، واوستن تشمبرلن ـ يدير الشؤون الخارجية في ألمانيا وفرنسا وبريطانياحتى صيف العام ١٩٢٩ .

وكان للصداقة المتينة الاواصر التي جمعت بين الساسة الثلاثة اثر كبير في استقرار الموقف السياسي في اوروبا طيلة هذه السنوات الثلاث . وذلك عائد في الدرجة الاولى الى العصبة التي كان وزراء الخارجية يتقابلون فيها . غير ان المشكلة الفرنسية ـ الالمانية التي تراجعت قليلًا عن المسرح الامامي لم تختفِ ، ولم تُنسَ مطلقاً . ففي العام ١٩٢٦ ، عندما انضمت ألمانيا الى العصبة ، اختلى بريان بشتريزمان خلوة طويلة في قرية « تواري » بالقرب من جينيف . وقد صدر على أثر ذلك بلاغ جاء فيه ان الوزيرين درسا المشاكل التي تهم البلدين ، ووفّقا بين وجهتي النظر الفرنسية والالمانية فيما يتعلق بالحل العام الذي سيرفعانه الى حكومتيهما لتبديا رأيهما فيه . هذا كل ما قيل وعُرف عن الاتفاق الموقت . ولكن الذي فُهم وقتئذ ان شتريزمان طلب الى بريان ان يعمل على الجلاء عن منطقة الراين والتخلي لالمانيا عن مقاطعة السار مقابل معاملة فرنسا معاملة خاصة عند دفع التعويضات . وقد كان بريان على استعداد للتسليم بهذه المطالب ، إلا ان الحكومة الفرنسية عارضت في تقديم الموعد

الذي ضربته معاهدة فرساي للجلاء عن منطقة الراين ، ولانهاء أشراف العصبة على السار . وتبين لها انه ليس في وسع المانيا ، مالياً ، ان تدفع المبالغ التي وعد بها شتريزمان . ولكن ذلك لم يؤثر في الصداقة الفرنسية — الالمانية . ففي كانون الأول ١٩٢٦ تمّ الاتفاق على وضع حدّ للاشراف العسكري الحليف على المانيا . وفي آخر كانون الثاني ١٩٢٧ غادرت اللجنة الحليفة الارض الالمانية.

قسمت معاهدة فرساي منطقة الراين الى ثلاثة قطاعات تخضع للاحتلال الحليف ، احدها مدة خمس سنوات ، وثانيها مدة عشر سنين ، وثالثها مدة خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة . اما القطاع الاول فقد جلا عنه الحلفاء في اواخر العام ١٩٢٥ ، اي بعد الموعد المحدد ببضعة اشهر. وكان تاريخ الجلاء عن القطاعين الآخرين سنة ١٩٣٠ و ١٩٣٥ .

وهكذا كان شغل المانيا الشاغل حمل الحلفاء على التعجيل في الجلاء عنها بعد ان تحسنت العلاقات بينها وبينهم وخاصة بينها وبين فرنسا، وضم السار اليها دون انتظار نتيجة الاستفتاء المقرر في العام ١٩٣٥. وقد أمّل شتريزمان الوصول الى غايته بالضرب على وتر التعويضات والمعاملة الممتازة التي يمكن ان تختص بها فرنسا . فمشروع دوز موقت، ومن مصلحة الجميع عقد تسوية نهائية بشأن ديون المانيا التي لم يحدد مجموعها بعد ، كما ان مصلحة المانيا تقضي بالتحرر من القيود التي فرضها عليها مشروع دوز ، واهمها مراقبة ماليتها .

كانت الظروف في مصلحة المانيا ، فالرأي العام البريطاني جدّ مشوق الى رؤية نهاية الاحتلال الحليف لمنطقة الراين . وقد ادرك الرأي العام الفرنسي انلا فائدة ترجى من مواصلة هذا الاحتلال،

وان الحكمة في إنهائه بأقرب وقت مستطاع . وفي اثناء انعقاد العصبة ١٩٢٨ اتفق مندوبو المانيا والدول الخمس الكبرى صاحبة العلاقة بالتعويضات على ضرورة اجراء مفاوضات لتقديم موعد الجلاء عن منطقة الراين ، وتعيين لجنة من الخبراء الماليين لوضع تسوية كاملة ونهائية لمشكلة التعويضات. ويُفهم من نص الاتفاق ان هاتين المشكلتين ستدرسان في آن واحد، الا ان فرنسا ألحت على ضرورة مناقشة مشكلة الاحتلال في منطقة الراين بعد تسوية مشكلة التعويضات . وهكذا تحوّل الاهتمام الى هذه المشكلة .

اجتمعت لجنة الخبراء الماليين في باريس في شباط ١٩٢٩ ، وكانت تتألف من عضوين عن كل دولة اشتركت في التوقيع على ميثاق جينيف مع مندوبين اثنين عن الولايات المتحدة الاميركية . وانتخب المندوب الاميركي اوين يونغ رئيساً للجنة فعرفت بلجنة يونغ. ودام اجتماعها اربعة أشهر ، وضعت في نهايتها (٧ حزيران ١٩٢٩) مشروعاً رفعته الى الدول المختصة باسم « مشروع يونغ » .

وقد قسم هذا المشروع التعويضات الى سبعة وثلاثين قسطاً سنوياً تبلغ قيمة كل منها مئة مليون ليرة انكليزية تقريباً (كان القسط السنوي حسب مشروع دوز ١٢٥ مليون ليرة انكليزية) تتبعها اثنتان وعشرون دفعة سنوية تكفي لتغطية ديون الولايات المتحدة على الحلفاء ، وتستمر حتى العام ١٩٨٨. ورُفعت عن مالية المانيا المراقبة التي فرضتها لجنة دوز ، غير ان مسؤولية تحويل النقد المدفوع بقيت على عاتق الحلفاء كما كانت قبلاً . كذلك تقرر اعتبار ثلث قيمة القسط السنوي (٣٣ مليون استرلينية) واجباً اجبارياً

غير مشروط ، كما سمح لالمانيا بتأخير الدفع مدة اقصاها سنتان اذا ما وجـــدت صعوبات في تحويل النقد . وقـد نص المشروع كذلـــك على انشاء مصرف دولي للتسويات تكون مهمته تسلم مدفوعات التعويض وتوزيعها وعقد قرض مالي دولي على الاقساط غير المشروطة ، وعلى الجملة اجراء جميع المعاملات التي يقوم بهـا المصرف الدولي المركزي .

بقي الآن تبنّي الدول المختصة مشروع يونغ ووضع تفاصيل الجلاء عن منطقة الراين . وتنادى الجميع الى عقد مؤتمر في لاهاي في آب ١٩٢٩ . وكان المندوبان البريطانيان من حزب العمال وهما وزير المالية الجديد سنودين (الفيكونت سنودين فيما بعد) ووزير الشؤون الخارجية آرثر هندرسون .

واعترض سبيـل تصديق المشروع عقبـــات كأداء لم تكن منتظرة جاءت من بريطانيا العظمى وليس من المانيا . فقد أخذت السياسة البريطانية (منذ عهد اوستن تشمبرلن) تنظر الى الشؤون الدولية نظر فرنسا اليها ، مما جعلها تستهدف لانتقادات عدة . من ذلك ان بريطانيا العظمى رأت اغراء فرنسا بتحويل نسبة مئوية مما يلحقها من اقساط التعويضات السنوية اليها لكي ترغّبها في قبـول مشروع يونغ . اما فيما يختص بالاقساط السنوية غير المشروطـــة (الاختيارية) فان بريطانيا حولت ثلاثـــة ارباع نصيبها منها الى فرنسا ، وتركت لنفسها ما يمكن ان يصيبها من المدفوعات الالمانية الاختيارية . غير ان سنودين لم يظهر عطفاً كسابقيه ، بل شدد في وجوب التقيد بمقررات اتفاق شباط فيما يختص بنصيب كل دولة من التعويضات التي تدفعها المانيا . ودافع عن هذه القضية عدة اسابيع

حتى كرهه الساسة الفرنسيون وابغضوه ، وارتفع قدره في عيون البريطانيين واصبح اكثر الساسة شعبية في انكلترا . وكان النجاح حليفه فتحققت معظم مطالبه . وانتهى المؤتمر بتصديق النسخة الجديدة من مشروع يونغ المعدل .

في تلك الاثناء كان بريان وشتريزمان وهندرسون يتفاوضون بشأن الجلاء عن منطقة الراين في اللجنة السياسية من ذلك المؤتمر . وكان وصول العمال الى الحكم في بريطانيا عاملاً على التعجيل في وضع حد للاحتلال الحليف .

وحاول الفرنسيون عرقلة الأمور بطلبهم تعيين لجنة مهمتها التثبت من نزع الالمان لسلاح المنطقة المحتلة، ولكن اقتراحهم رفض لساعته . واخيراً وافق المؤتمر على ان تنسحب القوات الحليفة من منطقة الراين في آخر حزيران العام ١٩٣٠ (اي قبل التاريخ المحدد بخمس سنوات) على اعتبار ان مشروع يونغ يكون قد وُضع موضع التنفيذ قبل ذلك التاريخ ...

وصرح الدكتور شاخت ، رئيس بنك الرايخ وأحد الخبراء الذين تألفت منهم لجنة يونغ، بان مطالب المشروع الجديد ستبهظ كاهل المانيا . غير ان احداً لم يأخذ هذه «النبوءة» بعين الاعتبار. وفي كانون الثاني من العام ١٩٣٠ عقد مؤتمر ثانٍ في لاهاي لايضاح بعض النقاط الغامضة في المشروع، ولتسوية ما تبقّى من مشكلة التعويضات المجرية والبلغارية . وفي ١٧ ايار وضع مشروع يونغ موضع التنفيذ . ولم تنقضِ ستة اسابيع حتى غادر آخر جندي حليف الارض الالمانية .

وهكذا انقضت فترة الهدوء وبدأت فترة الازمات . ويحسن

بنا قبل الانتقال من هـــذه الفترة الى الفترة التالية ان نستعرض الاحداث التي مهدت لهذا الانتقال . فقد انسحب اوستن تشمبرلن من المسرح السياسي في ايار من العام ١٩٢٩ بذهاب حكومة المحافظين بعد الانتصارات السياسية التي احرزها بتعاونه الوثيق مع زميليه الالماني والفرنسي . اما شتريزمان فقد قضى نحبه في تشرين الاول ، اي بعد نهاية مؤتمر لاهاي بخمسة اسابيع .

وفي الوقت نفسه حدثت أزمة مالية في البورصة الاميركية في نيويورك كان لها اثر عظيم في اوروبا، وبالتالي على اقساط التعويضات لعدم تمكن الماليين الاميركيين من استـــثمار اموالهم والمضاربة بارسال دولاراتهم عبر المحيط الاطلنتيكي .

وفي لندن عُقد مؤتمر بحري استمر من كانون الثاني ١٩٣٠ حتى نيسان من السنة نفسها . وفي الصيف اقترح بريان مشروع انشاء الولايات المتحدة الاوروبية بينما كان آخر الجنود الفرنسيين يغادر منطقة الراين . وقدمت العصبة بدورها مشروع بريان الى لجنـــة مختصة وطلبت اليها دراسته .

غير ان الحال لم تدم على هذا المنوال . ففي اثناء انعقاد العصبة العام ١٩٣٠ اعلنت نتائج الانتخابات الألمانية للرايشستاغ . وكانت الدهشة عظيمة عندما عرف العالم ان الحزب الاشتراكي الوطني او النازي الصغير الذي يقوده ادولف هتلر ، الخطيب المفوه ، قد نال مائة مقعد . وفي كانون الأول وضعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح مشروع اتفاق كانت كل مادة من مواده موضـــع نقاش وجدل وخلاف .

ولم توافِ سنة ١٩٣١ حتى هبت العاصفة في سماء اوروبا شديدة

تنذر بالويل والثبور ، وباتت لفظة « الازمة » الكلمة الشائعة والاكثر استعمالاً في قاموس العلاقات الدولية .

الفهرس

•

تسوية فرساي

تمهيد ٧
التسوية الاوروبية ٩
الشرق الادنى وافريقيا ١٩
اميركا والشرق الاقصى ٢٦

القسم الاول – فترة التنفيذ :
المعاهدات (١٩٢٠ – ١٩٢٤)
الفصل الاول

فرنسا وحلفاؤها ٣٣
نظام الضمانات ٣٦
نظام المحالفات ٣٩
بولونيا ٣٩
التحالف الصغير ٤٨

الفصل الثاني

المانيا في هزيمتها ٥٤
جرائم الحرب ومجرموها ٥٥
نزع السلاح ونزع الصفة العسكرية ٥٨
التعويضات ٦٣

الفصل الثالث

مستودع البارود في اوروبا ٧١
دول حوض الدانوب ٧١
ايطاليا ٧٧
الاتحاد السوفياتي ٨٢

القسم الثاني – فترة الهدوء والسلام :
عصبة الامم (١٩٢٤ – ١٩٣٠)

الفصل الرابع

اسس السلام ٩١
مشروع دوز ٩١
ديون الحلفاء ٩٥
ميثاق جينيف ٩٧
ميثاق لوكارنو ١٠١

الفصل الخامس

عصبة الامم في اوجها ١٠٦
العصبة صانعة السلم ١١١
بعض مظاهر نشاط العصبة ١١٥

الفصل السادس

الحملة ضد الحرب ١١٩
مشاريع العصبة ١٢٠
ميثاق باريس ١٢٢
مشروع يونغ ١٢٧

منشورات

مكتب توزيع المطبوعات

بيروت

•

الكتب السياسية والتاريخية والادبية

ستالين : تأليف ستيفن غراهام

صاحب الجلالة عبد العزيز آل سعود

الارملة الملول : نجاتي صدقي

•

الكتب الروائية البوليسية
بطلها ارسين لوبين

١ ــ ارسين لوبين

٢ ــ سرّ الغادة الشقراء

٣ ــ رصاصة في الليل

٤ ــ ارسين لوبين وجانيارد

٥ ــ ارسين لوبين في لندن

•

البوليس السري

سلسلة كتب بوليسية لأشهر كتّاب هذا الفن في العالم

العنوان : بناية اللعازارية ــ الطابق الثاني ــ ص.ب. ٢٦٤٦

DATE DUE

[redacted]
شيخاني، سمير
العلاقات الدولية في عشرين سنة -
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
81014430

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT OMNES HABEANT ASUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الأميركية في بيروت

General Library

327
C 309L2 A
V.1